



جامعة القاهرة
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

التقارير المالية

الفرقة الرابعة إدارة الأعمال تخصص تمويل واستثمار

د. بهاء سمير علام	د. دينا محسن حسن
مدرس بقسم إدارة الأعمال	مدرس بقسم إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة القاهرة	كلية التجارة – جامعة القاهرة

دكتور

محمد صالح عبد اللطيف
مدرس بقسم إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة القاهرة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول : مقدمة عن التقارير المالية
٥	١/١ مقدمة
٦	٢/١ تعريف التقارير المالية
٦	٣/١ أهمية التقارير المالية
٨	٤/١ معايير إعداد التقارير المالية
١٢	٥/١ الهدف من التقارير والقوائم المالية
١٥	٦/١ الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية
٢٠	٧/١ العوامل المؤثرة على التقارير المالية
٢٦	٨/١ التحديات التي تواجه التقارير المالية
٢٦	٩/١ القوائم المالية وأساس الاستحقاق
٢٧	١٠/١ أهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الاستثماري
٢٨	١١/١ محتوى التقرير المالي
٣٨	أسئلة الفصل
	الفصل الثاني : الميزانية العمومية
٤٤	١/٢ مقدمة
٤٤	٢/٢ مكونات وشكل الميزانية العمومية
٤٨	٣/٢ التصنيف المتداول وغير المتداول
٥٠	٤/٢ العرض القائم على السيولة
٥١	٥/٢ الأصول المتداولة
٦٢	٦/٢ الخصوم المتداولة
٦٧	٧/٢ الأصول الثابتة
٧١	٨/٢ الأصول غير الملموسة
٨٠	٩/٢ الخصوم وحق الملكية
٩١	١٠/٢ قائمة التغير في حق الملكية
٩٤	أسئلة الفصل
	الفصل الثالث : قائمة الدخل
٩٧	١/٣ قائمة الدخل
٩٩	١/١/٣ صافي المبيعات
١٠١	٢/١/٣ ت. البضاعة المباعة
١٠٢	٣/١/٣ مجمل الربح
١٠٢	٤/١/٣ مصاريف التشغيل
١٠٣	٥/١/٣ مصاريف إدارية وعمومية
١٠٤	٦/١/٣ مصاريف بيع وتوزيع

١٠٤	٧/١/٣ ربح (خسارة) التشغيل
١٠٤	٨/١/٣ إيرادات (مصاريف) أخرى
١٠٥	٩/١/٣ الربح قبل الضرائب
١٠٥	١٠/١/٣ صافي الدخل
١٠٥	١١/١/٣ بنود خاصة
١٠٥	١٢/١/٣ الدخل (الخسارة) من العمليات المستبعدة
١٠٦	١٣/١/٣ البنود غير العادية (الاستثنائية) وغير المتكررة
١٠٦	١٠/١/٣ ربح السهم
١٠٧	٢/٣ قائمة الدخل الشامل
١١٠	أسئلة الفصل
الفصل الرابع : قائمة التدفقات النقدية	
١١٢	١/٤ مقدمة
١١٣	٢/٤ مكونات وشكل قائمة التدفقات النقدية
١١٨	٣/٤ الطرق المباشرة وغير المباشرة لتقرير التدفقات النقدية
١٢٠	٤/٤ تحليل التدفقات النقدية
١٢٥	أسئلة الفصل
الفصل الخامس التحليل المالي	
١٢٧	١/٥ مقدمة
١٢٧	٢/٥ معنى ومفهوم التحليل المالي
١٢٨	٣/٥ أهداف التحليل المالي
١٢٩	٤/٥ مستخدمى التحليل المالي
١٣٠	٥/٥ مكونات التحليل المالي
١٣٢	٦/٥ انواع التحليل المالي
١٣٤	٧/٥ الانتقادات الموجهة للتحليل المالي
١٣٥	٨/٥ ادوات التحليل المالي
١٣٥	٩/٥ تحليل النسب المالية
١٤٥	١٠/٥ محددات التحليل المالي باستخدام النسب المالية
١٤٦	أسئلة الفصل

الفصل الأول

مقدمة عن التقارير المالية

١. مقدمة

تعد المحاسبة لغة الأعمال عالمياً كونها تعمل على تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الشركة إلى الأطراف المهتمة سواءً كانت داخلية أم خارجية من المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمديرين، والموظفين، والموردين والدائنين، والعملاء، والحكومة من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية.

استقر العرف المحاسبي على أن القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية التي يتم بمقتضاها توصيل المعلومات المالية ومن أهم هذه القوائم : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل و قائمة الدخل الشامل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة والتي تشكل جزءاً رئيسياً من القوائم المالية. إلا أن هنالك بعض المعلومات المالية يفضل تقديمها من خلال التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية منها على سبيل المثال : رسالة الشركة، معلومات عن هيكل ملكية الشركة، تنبؤات الإدارة، قوائم الآثار البيئية والاجتماعية....وتقدم الشركة هذه المعلومات إما بناءً على متطلبات قانونية أو بناءً على رغبة المديرين بالإفصاح عن هذه المعلومات طواعية.

تحدد معايير التقارير المالية أنواع وكميات المعلومات التي يجب تقديمها للمستثمرين والدائنين حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة. يركز هذا الفصل على الإطار العام الذي يتم من خلاله إنشاء هذه المعايير وفهم الإطار الأساسي لمعايير التقارير المالية والذي هو أوسع من المعرفة بقواعد المحاسبة المحددة مما سيسمح للمحلل المالي بتقييم لأي عنصر أو معاملة في البيان المالي.

٢. تعريف التقارير المالية

"هى ملخص لكافة الاحداث التي مرت بها الشركة خلال سنة اعداد التقرير وما تطمح الشركة لتحقيقه خلال السنوات القادمة".

يضم التقرير المالى ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرقبين وأصحاب المصالح الآخرين.

تشتط الهيئة العامة للرقابة المالية على الشركات المقيدة بالبورصة أن تقوم بإصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية.

هناك مبدآن يتعلقان مباشرة بالتقارير المالية:

- يجب أن يكون هناك إفصاح كامل ودقيق وفي الوقت المناسب عن النتائج المالية والمخاطر والمعلومات الأخرى التي تعتبر جوهرية لقرارات المستثمرين.
- يجب أن تكون المعايير المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية ذات جودة عالية ومقبولة دولياً.

٣. أهمية التقارير المالية

الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات حول المركز المالى والأداء والتغيرات في المركز المالى للمنظمة يجب أن تكون هذه المعلومات مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تأتى أهمية التقارير المالية الى انها توفر معلومات مفيدة للعديد من الأطراف المختلفة فى احتياجاتها للمعلومات وبالتالي تخدم العديد من الأطراف منها:

- التنفيذيون والمديرون: يحتاجون إلى معلومات لمعرفة مدى جودة أداء الشركة المالى وللتعرف على مجالات المشاكل حتى يتمكنوا من إجراء تغييرات لتحسين أداء الشركة.

- **الموظفون:** يحتاجون إلى معرفة مدى نجاحهم في تلبية أهدافهم أو تجاوزها وأين يحتاجون إلى تحسين. على سبيل المثال ، إذا كان على مندوب المبيعات تحقيق مبيعات بقيمة ٥٠٠٠٠٠ جنيه خلال الشهر فإنه يحتاج إلى تقرير مالي في نهاية الشهر لقياس مدى نجاحه في تحقيق هذا الهدف.
- **الدائنون:** يحتاجون إلى فهم النتائج المالية للشركة لتحديد ما إذا كان ينبغي عليهم المخاطرة بإقراض المزيد من الأموال للشركة ومعرفة ما إذا كانت الشركة تقي بالحد الأدنى من المتطلبات لأي برامج قروض موجودة بالفعل. إذا كانت التقارير المالية للشركة خاطئة أو مضللة فقد يقرض الدائنون الأموال بسعر فائدة لا يعكس حقًا المخاطر التي يتعرضون لها. ومن خلال الوثوق بالمعلومات المضللة قد يفوتهم فرصة أفضل.
- **المستثمرون:** يحتاجون إلى معلومات للحكم على ما إذا كانت الشركة استثمارًا جيدًا. إذا اعتقد المستثمرون أن شركة ما في طريقها للنمو بسبب المعلومات المالية التي تنشرها ولكن تبين أن هذه التقارير خاطئة فيمكن للمستثمرين أن يدفعوا وقتًا طويلاً. قد يشترون الأسهم بأسعار متضخمة ويخاطرون بخسارة رأس المال عندما تظهر الحقيقة أو يفوتون فرص استثمار أفضل.
- **الوكالات الحكومية:** يجب أن تتأكد هذه الوكالات من امتثال الشركات للوائح الموضوعة على مستوى الدولة. كما يتعين عليهم التأكد من أن الشركات تبلغ الجمهور بدقة عن وضعها المالي.
- **المحللين الماليين:** يحتاجون إلى معلومات لتطوير مراجعات تحليلية للعملاء الذين يفكرون في استثمارات الشركة أو أموال قروض إضافية.

- **المراسلون الماليون:** يحتاجون إلى توفير تغطية دقيقة لعمليات الشركة لعامة الناس مما يساعد على توعية المستثمرين بالقضايا المالية الحرجة التي تواجه الشركة وأي تغييرات تجريها الشركة في عملياتها.
- **المنافسون:** يقرأ كبار الشخصيات في كل شركة التقارير المالية لمنافسيهم. إذا كانت هذه التقارير تستند إلى أرقام خاطئة فسيتم تشويه ساحة اللعب المالية. يمكن أن تتخذ شركة جيدة الإدارة قرارًا سيئًا لمواكبة الأرقام الزائفة للمنافس وينتهي بها الأمر إلى تقليل ربحيتها.

٤. معايير إعداد التقارير المالية

حتى وقت قريب تم تطوير معايير التقارير المالية في الغالب بشكل مستقل من قبل هيئة وضع المعايير في كل بلد. وقد أدى ذلك إلى إنشاء مجموعة واسعة من المعايير بعضها شامل ومعقد تمامًا والبعض الآخر أكثر عمومية. أدت التلاعبات المحاسبية إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى معايير عالمية موحدة لإعداد التقارير المالية ووفرت الزخم لتنسيق أقوى بين هيئات وضع المعايير الرئيسية. هذا التنسيق هو أيضا ثمرة طبيعية للعولمة المتزايدة لأسواق رأس المال.

إن تطوير معايير إعداد التقارير المالية أمر معقد بسبب عدم التأكد بشأن المعاملات المالية مما يؤدي إلى الحاجة إلى الاستحقاقات والتقديرات وهذه الاستحقاقات والتقديرات تتطلب الحكم والذي يختلف من شخص إلى آخر. وفقًا لذلك هناك حاجة إلى معايير لتحقيق نوع من الاتساق في هذه الأحكام.

السؤال الآن : من الذي يحدد كيفية إعداد التقارير المالية؟

يتم تحديد كيفية إعداد التقارير المالية من خلال : الهيئات الخاصة والسلطات التنظيمية.

الهيئات الخاصة

هي هيئات من القطاع الخاص والمنظمات ذاتية التنظيم مع أعضاء مجلس الإدارة من المحاسبين ذوي الخبرة ، والمراجعين ، ومستخدمي البيانات المالية ، والأكاديميين. ومن أشهر تلك الهيئات الخاصة كلا من (IASB) مجلس معايير المحاسبة الدولية & (FASB) مجلس معايير المحاسبة المالية. توجد مجالس معايير المحاسبة في كل دولة تقريباً وهذه المجالس هي في العادة منظمات مستقلة وخاصة وغير هادفة للربح.

أ- مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board(IASB)

تأسس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في يونيو ١٩٧٣ نتيجة لاتفاق بين هيئات المحاسبة في أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة. بحلول عام ١٩٩٨ وسعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى ١٤٠ هيئة محاسبية في ١٠١ دولة. في عام ٢٠٠١ أعيد تشكيل IASB ليضم مجلس معايير المحاسبة الدولية ١٤ عضواً بدوام كامل يتداولون معايير إعداد التقارير المالية الجديدة. مجلس معايير المحاسبة الدولية هو الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية. وتتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية في:

أ- وضع مجموعة موحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة والمفهومة والقابلة للتنفيذ والتي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية وغيرها من التقارير المالية لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال في العالم والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات اقتصادية.

ب- تعزيز استخدام تلك المعايير وتطبيقها بدقة.

ت- مراعاة الاحتياجات الخاصة للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاديات الناشئة.

ث- تحقيق تقارب معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية مع حلول عالية الجودة.

ب- مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board(FASB)

يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار معايير إعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة منذ الثلاثينيات. عرفت المعيار المحاسبية المُعتمد من قِبل مجلس معايير المحاسبة المالية باسم المبادئ المحاسبية المقبولة عُمومًا Generally Accepted Accounting Principles وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات المُعترف بها بشكلٍ عامٍ والتي تُستخدم لتنظيم مُحاسبة الشركات والتقارير المالية في الولايات المُتحدة، فهي مجموعة شاملة للممارسات المحاسبية المُطوّرة من قِبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المُحاسبة الحُكومية GASB .

الهدف من استخدام هذه المبادئ هو جعل التقارير المالية مُوحدة وشفافة باستخدام المُصطلحات والإجراءات المقبولة عُمومًا مما يُسهل على المُستثمرين والأطراف المعنية فهم البيانات المالية بسهولة.

السلطات التنظيمية

السلطات التنظيمية هي الكيانات الحكومية التي لديها السلطة القانونية لفرض متطلبات إعداد التقارير المالية وممارسة ضوابط أخرى على الكيانات التي تشارك في أسواق رأس المال.

قد تطلب السلطات التنظيمية إعداد التقارير المالية وفقًا لمجموعة موحدة من المعايير المحاسبية أو قد تحدد معايير محاسبية مقبولة.

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization of Securities Commissions(IOSCO)

تأسست IOSCO في عام ١٩٨٣ فهي تنظم جزءًا كبيرًا من أسواق رأس المال في العالم. وضعت هذه المنظمة أهدافًا ومبادئ لتوجيه وتنظيم سوق رأس المال. يتم تحديث مجموعة أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية الشاملة لمنظمة IOSCO كما هو مطلوب ويتم الاعتراف بها كمعيار دولي لجميع الأسواق. تستند مبادئ تنظيم الأوراق المالية إلى ثلاثة أهداف أساسية:

- حماية المستثمرين.
- ضمان أن الأسواق عادلة وفعالة وشفافة.
- تقليل المخاطر النظامية.

نظرًا لأن الأسواق المالية أصبحت أكثر عالمية فقد أصبح من المرغوب فيه إنشاء معايير للتقارير المالية تكون قابلة للمقارنة دوليًا.

لضمان التطبيق المتسق للمعايير المالية الدولية (مثل معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) من المهم أن يكون هناك تنظيم وتطبيق موحد عبر الحدود الوطنية. تساعد منظمة IOSCO في تحقيق هذا الهدف المتمثل في التنظيم الموحد وكذلك التعاون عبر الحدود في مكافحة انتهاكات قوانين الأوراق المالية والمشتقات.

الخلاصة

تضع الهيئات الخاصة بالمعايير وتقوم السلطات التنظيمية بالاعتراف وتنفيذ تلك المعايير وبدون هذا الاعتراف لن يكون للهيئات الخاصة أي سلطة كذلك يمكن للسلطات التنظيمية إلغاء الهيئات الخاصة لوضع المعايير.

من أجل إجراء مقارنات عبر الشركات (التحليل المقطعي) ومع مرور الوقت لشركة واحدة (تحليل السلاسل الزمنية) من المهم أن تكون طرق المحاسبة قابلة

للمقارنة ويتم تطبيقها باستمرار. ومع ذلك يجب أن تكون معايير المحاسبة مرنة بما يكفي للاعتراف بوجود اختلافات في الاقتصاد الأساسي بين الشركات. لنفترض أن شركتين تشتري نفس طراز الآلات لاستخدامها في أعمالهما الخاصة من المتوقع أن تستمر الآلة لعدة سنوات يجب أن تتطلب معايير التقارير المالية أن تقوم كلتا الشركتين بحساب هذه المعدات من خلال التسجيل المبدئي لتكلفة الماكينة كأصل بدون مثل هذا المعيار يمكن للشركات الإبلاغ عن شراء المعدات بشكل مختلف.

على سبيل المثال : قد تسجل إحدى الشركات الشراء كأصل بينما قد تسجل الشركة الأخرى الشراء كمصروف. يضمن المعيار المحاسبي أن كلا الشركتين سيُطلب منهما تسجيل المعاملة بطريقة مماثلة. تتطلب المعايير المحاسبية عادةً تقسيم تكلفة الآلة على العمر الإنتاجي المقدر للأصل كمصروف يسمى الاستهلاك.

نظرًا لأن الشركتين قد تعملان على تشغيل الماكينة بشكل مختلف يجب أن تحتفظ معايير التقارير المالية ببعض المرونة. قد تقوم إحدى الشركات بتشغيل الماكينة بضعة أيام فقط في الأسبوع بينما تقوم الشركة الأخرى بتشغيل المعدات بشكل مستمر طوال الأسبوع. نظرًا للاختلاف في الاستخدام لن يكون من المناسب للشركتين الإبلاغ عن مبلغ مماثل من مصروفات الاستهلاك كل فترة. يجب أن تسمح معايير إعداد التقارير المالية ببعض السلطة التقديرية بحيث يمكن للإدارة أن تطابق خيارات إعداد التقارير المالية مع الاقتصاديات الأساسية لأعمالها مع ضمان تسجيل المعاملات المماثلة بطريقة مماثلة بين الشركات.

٥. الهدف من التقارير والقوائم المالية

من المعلوم أن لدى مختلف المستخدمين الرئيسيين (المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين) احتياجات مختلفة من المعلومات إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وضح أنه سيسعى من خلال وضع

معايير إعداد التقارير المالية إلى توفير مجموعة المعلومات التي ستلبي احتياجات أكبر عدد من المستخدمين الرئيسيين.

يمكن تلخيص أبرز الأهداف المحددة في الاطار المفاهيمي الخاص بإعداد

التقارير المالية الصادر عن IASB وفقا لما يلي:

١. أن تقدم معلومات مالية مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والدائنين الآخرين، تساعدهم في اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو امتلاك أدوات حق ملكية وأدوات دين وتقديم أو تسوية القروض والأشكال الأخرى من الائتمان. ويجب أن تكون مفهومة بالنسبة لأولئك الذين لديهم فهم معقول للنشاطات الاقتصادية ولنشاطات الأعمال والمحاسبة ولديهم الرغبة والاستعداد لدراسة تلك المعلومات بجدية.

٢. أن تقدم معلومات عن كيفية حصول الشركة على التدفقات النقدية وعن كيفية صرف تلك التدفقات بما في ذلك معلومات عن قروضها وتسديد الدين أو أرباح الأسهم النقدية أو التوزيعات الأخرى على المستثمرين، وعن عمليات الشركة وتقييم أنشطتها التمويلية والاستثمارية، وتقييم سيولتها وملاءتها وتفسير المعلومات الأخرى عن الأداء المالي.

٣. أن تقدم معلومات تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية الواردة للشركة (وتوقعاتها) المستقبلية. وبالتالي تقييم احتمالات صافي التدفقات النقدية المستقبلية الواردة للشركة من خلال توفير معلومات حول موارد الشركة والالتزامات وكيفية أداء مجلس الإدارة مسؤولياته بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد الشركة.

٤. أن تقدم معلومات حول المركز المالي للشركة وهي معلومات حول الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات في تلك الأصول، وتقدم أيضاً معلومات حول آثار المعاملات والأحداث الأخرى التي تغير من تلك الموارد والالتزامات فيها.

٥. أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للشركة خلال فترة إعداد التقرير كونها تساعد متخذي القرار في فهم العائد الذي حققته الشركة على مواردها الاقتصادية. وتعتبر المعلومات حول العائد المحقق عن حسن أداء الإدارة لمسؤوليتها نحو استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية ، كما تعد المعلومات حول تغير ومكونات العائد معلومات هامة في تقييم شكوك التدفقات النقدية المستقبلية.

لابد من التنويه إلى أن التقارير المالية ليست الهدف بحد ذاته إنما المقصود أن تقدم المعلومات المفيدة لأولئك الذين يرغبون بتقدير قيمة الشركة واتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية. كما يجب أن يراعى المستثمر أن هذه التقارير المالية ليست ثابتة إنما تتغير حسب المؤشرات الاقتصادية والقانونية والسياسية والبيئة الاجتماعية التي تعد فيها تلك التقارير.

تختلف أنواع القرارات الاقتصادية باختلاف المستخدمين لذلك تختلف المعلومات المحددة المطلوبة أيضاً. ومع ذلك على الرغم من أن هؤلاء المستخدمين قد يكون لديهم احتياجات معلومات فريدة إلا أن هناك بعض احتياجات المعلومات المشتركة بين جميع المستخدمين. أحد الاحتياجات الشائعة هو الحصول على معلومات حول الوضع المالي للشركة:

- كيف ولماذا تغير المركز المالي للشركة في الماضي ويمكن أن تكون مفيدة في تقييم التغيرات المحتملة في المستقبل ؟.
- كيف حصلت الشركة على النقد ؟ بيع منتجاتها وخدماتها، والاقتراض، وغير ذلك؟ كيف استخدمت الشركة النقد؟ دفع المصاريف الاستثمار في معدات جديدة توزيع الأرباح؟.

٦. الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية

المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تنسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية، وفي تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة أي أن هنالك بعض الخصائص والصفات النوعية التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويؤدي تطبيق الأهداف والخصائص النوعية إلى إيجاد معايير محاسبية ذات جودة عالية والذي بدوره يؤدي إلى تقارير مالية ذات جودة عالية تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات. وفيما يلي عرض للخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المالية:

أولاً : الملائمة Relevance

تعد المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية ملائمة عندما تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون. وهناك وجهان للملائمة أي أن يكون لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

وتتطوي المعلومات على قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها للتنبؤ بالنتائج المستقبلية. وهناك عدة عناصر لقياس هذه الخاصية منها:

١. مدى احتواء التقرير المالي على بيانات ذات نظرة مستقبلية: عادة ما توصف بالتوقعات عن السنوات القادمة ، هذه المعلومات تعتبر ملائمة طالما أن المديرين يتمتعون بالقدرة على الحصول على معلومات خاصة غير متاحة للآخرين.

٢. مدى إفصاح التقرير المالي عن معلومات تتعلق بالفرص الاستثمارية ومخاطر الأعمال: توفر نظرة عن السيناريوهات المستقبلية المحتملة للشركة.

٣. مدى استخدام الشركة للقيمة العادلة: وقد تم إجراء العديد من الدراسات التي أظهرت تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات أكثر ملائمة من محاسبة التكلفة التاريخية.

أما القيمة التأكيدية فإنه اعتماداً على IASB يعتبر للمعلومات قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية مرتدة حول (تأكيد أو تغير) تقييمات سابقة. ويلاحظ أن الدورين التنبؤي والتأكيد للمعلومات متداخلان فإذا وفرت المعلومات تغذية عكسية عن صفقات وأحداث سابقة فإن ذلك سوف يساعد المستثمرين على تأكيد أو تغيير توقعاتهم. وغالباً ما توفر القوائم المالية وتحليلات وتقارير المديرين (التي تعتبر جزء من التقرير المالي السنوي) مصادر المعلومات الرئيسية لقياس هذه الخاصية.

وترتبط خاصية الملائمة بتوفير المعلومات في الوقت المناسب وليست قديمة. وكذلك تكون المعلومات الملائمة مفصلة بما يكفي لمساعدة المستخدمين على تقييم مخاطر وفرص الشركة عند اختيار مستوى التفاصيل المطلوب تقديمه يتم تطبيق معيار الأهمية النسبية.

ثانياً: التمثيل الصادق (الموثوقية Reliability)

تمتلك المعلومات خاصية التمثيل الصادق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. وتحقق هذه الخاصية من خلال الخصائص الفرعية التالية:

١. أي يكون التمثيل الصادق كاملاً: ويشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها. على سبيل المثال، يشمل الوصف الكامل لمجموعة من الأصول وصفاً لطبيعة الأصول في المجموعة ووصفاً رقمياً ووصفاً لما يمثلها الوصف الرقمي (التكلفة الأصلية أو القيمة العادلة).
٢. الوصف الحيادي: أي خالية من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. ويعتبر التقرير المالي غير حيادي إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً.
- ويمكن قياس هذه الخصائص الفرعية من خلال العناصر التالية :
- فحص النقاشات المتعلقة بالتقديرات والافتراضات التي تم اعتمادها عند إعداد التقارير والمتعلقة بالمبادئ المحاسبية المستخدمة والتي تزيد من احتمال أن معدي القوائم المالية يفهمون بشكل كامل طرق القياس (هذا بدوره يخفف من احتمالية الأخطاء غير المتعمدة).
 - التركيز على نوع التقرير المقدم من قبل مراجع الحسابات وفيما إذا كانت الشركة توفر أي معلومات عن حوكمة الشركة.
 - يجب أن تكون البيانات المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.
- وتمثل كل من خاصتي الملائمة والتمثيل الصادق الخصائص النوعية الرئيسية وفق IASB ويجب أن تتصف المعلومات بهذه الخصائص لكي تكون مفيدة.

ثالثاً: القابلية للفهم Understandability

يشار إلى المعلومات بأنها قابلة للفهم عندما يتم تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بوضوح وإيجاز حيث أن تنظيم المعلومات وإعدادها بشكل جيد يسهل من عملية إيجاد معلومة معينة ، إضافة إلى أن المعلومات المفصح عنها وبالتحديد الملاحظات تعتبر قيمة في ضوء تفسير وتوفير معلومات أوسع عن أرقام الأرباح .كذلك يعزز وجود المخططات والرسوم البيانية واستخدام الجمل السهلة والبسيطة من قابلية الفهم.

إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد فقط على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم هذا ما يفسر كون خاصية قابلية المعلومات للفهم تعتبر حلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها.

رابعاً: القابلية للمقارنة Comparability

تعتمد قرارات المستخدمين على الاختيار بين البدائل وعليه يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة على مر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية والأداء والتغيرات في المركز المالي ومن هنا فإن الاتساق أي استخدام نفس الطرق أو نفس المبادئ المحاسبية والإجراءات لقياس وعرض البنود إما من فترة إلى أخرى ضمن الشركة أو ضمن فترة واحدة عبر المنشآت يساعد على تحقيق هدف المقارنة.

إن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة ، وذلك من خلال

تمكين المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة.

خامساً: قابلية التحقق

أي بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين التوصل الى إجماع على أن وصف محدد هو تمثيل صادق. ويمكن أن يكون التحقق مباشراً أو غير مباشر من خلال فحص المعطيات وفق نموذج أو صيغة أو أسلوب آخر وإعادة حساب المعطيات باستخدام نفس المنهجية. مثال ، التحقق من المبلغ المسجل للمخزون من خلال فحص المعطيات الممثلة في الكميات والتكاليف وإعادة حساب المخزون بنفس الطريقة.

وعلى الرغم من ضرورة اتصاف المعلومات بالخصائص السالفة الذكر حتى تصبح المعلومات التي توفرها التقارير متوافقة مع الهدف المحدد والمتمثل في توفير معلومات تمكن المستثمرين وغيرهم من المستفيدين من التنبؤ والمقارنة والتقييم إلا أنه عملياً يصاحب إعداد التقارير المالية عدة قيود تحد من تطبيق هذه الخصائص منها:

- ضرورة المقايضات عبر الخصائص المرغوبة. على سبيل المثال لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون في الوقت المناسب ومع ذلك قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً للتأكد من أن المعلومات خالية من الأخطاء (أي صادقة) الهدف هو تحقيق التوازن بين الأهمية والمصادقية.
- التكلفة والعائد من توفير هذه المعلومات. يجب أن تتجاوز الفوائد المستمدة من المعلومات تكلفة توفيرها.
- ما تحذفه البيانات المالية. البيانات المالية بحكم الضرورة تحذف المعلومات غير القابلة للقياس الكمي. على سبيل المثال لا يتم تسجيل

إبداع القوى العاملة في الشركة وابتكارها وكفاءتها بشكل مباشر في البيانات المالية. وبالمثل لا ينعكس ولاء العملاء ، وثقافة الشركة الإيجابية ، والاحترام البيئي ، والعديد من الجوانب الأخرى غير الكمية حول الشركة بشكل مباشر في البيانات المالية. وبطبيعة الحال إلى الحد الذي تؤدي فيه هذه العناصر غير القابلة للقياس الكمي إلى أداء مالي متميز فإن التقارير المالية للشركة ستعكس النتائج.

مثال: موازنة الخصائص النوعية

على سبيل المثال عندما تقوم شركة بتسجيل إيرادات المبيعات فإنه يلزم في نفس الوقت تقدير وتسجيل نفقات الديون المدومة المحتملة (الحسابات غير القابلة للتحصيل) يعتبر هذا لتوفير المعلومات الملائمة حول صافي الأرباح للفترة المحاسبية. ومع ذلك نظرًا لأن الديون المدومة لا تكون معروفة على وجه التأكيد حتى فترة اعداد التقرير فهناك تضحية بالمصداقية . حساب الديون المدومة هو مجرد تقدير. من الواضح أنه ليس من الممكن دائمًا تحقيق جميع الخصائص النوعية في وقت واحد.

٧. العوامل المؤثرة على التقارير المالية

١. معايير إعداد التقارير المالية

تعرف على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية الموثوقة والصادرة عن هيئات أو مجالس مكلفة بوضع المعايير (مثل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) وتلتزم المنشآت بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية وتبين كيفية جمع وعرض المعلومات وكذلك الإفصاح عن المعلومات المساعدة.

دفع التطور الاقتصادي وتزايد عولمة الأسواق المالية والشركات إلى ضرورة إيجاد أرضية موحدة تجمع العمل المحاسبي وتتمثل في توحيد معايير إعداد التقارير المالية وعليه حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أهدافه في تطوير مجموعة موحدة من معايير إعداد التقارير المالية المقبولة عموماً العالية الجودة والقابلة للفهم والنفاز عالمياً والمبنية على مبادئ محددة بوضوح، وكذلك تعزيز وتسهيل التبني والاستخدام والتطبيق الصارم لهذه المعايير من خلال تحقيق المقاربة بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ويتمثل نجاح المجلس في تحقيق هذا الهدف من خلال السماح بتطبيق هذه المعايير من قبل أكثر من ١٢٠ دولة. إذ يحقق وجود هذه المعايير توفير مصادر معلومات أوسع وتدريب أسهل واتصال أفضل مع الأطراف الخارجية للشركات متعددة الجنسيات ، إضافة إلى انخفاض التكاليف الإضافية الناجمة عن اختلاف المعايير المحاسبية وما يشكله من عائق أمام تكوين وتوزيع رأس المال بشكل كفء.

٢. الإدارة

يتحمل المديرين المسؤولية الأساسية في إعداد التقارير المالية العادلة والدقيقة. ومن المعلوم أن إطلاق الأحكام يعتبر ضرورياً عند تحديد الأرقام في القوائم المالية. وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية قللت من عدم الموضوعية في هذه الأحكام إلا أنها لم تلغيها بشكل كامل.

ينشأ عن إطلاق الأحكام في المحاسبة المالية ما يسمى بحرية الاختيار الإداري. وذلك بالسماح للمديرين بممارسة مهاراتهم في التحكيم وإيصالهم المعلومات الخاصة من خلال الخيارات المحاسبية والتقديرات.

(مثال: يمكن أن يخفض المديرين مخصصات الديون المشكوك فيها اعتماداً على معلومات داخلية مثل تحسن الوضع المالي لأحد العملاء الرئيسيين) إلا أنه من الناحية العملية ما يزال هناك العديد من المديرين ممن يسيئون استخدام هذه الحرية من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح والتي يمكن أن تقلل من المحتوى الاقتصادي للقوائم المالية وتقلل من الثقة في عملية التقارير.

تتمثل إحدى طرق التلاعب عند إدارة الأرباح في تغيير السياسة المحاسبية التي تولد أرباحاً أعلى على المدى القصير. على سبيل المثال افترض أن بائع تجزئة للأثاث يستخدم طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً (LIFO) لحساب تكلفة أصناف المخزون المباعة. بموجب LIFO تعتبر أحدث الوحدات المشتراة يتم بيعها أولاً نظراً لأن تكاليف المخزون تزيد عادةً بمرور الوقت فإن الوحدات الأحدث تكون أكثر تكلفة وهذا يخلق تكلفة أعلى للمبيعات وربحاً أقل. إذا قام بائع التجزئة بالتبديل إلى طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) للتعرف على تكاليف المخزون فإن الشركة تعتبر أن الوحدات الأقدم والأقل تكلفة يتم بيعها أولاً. ينشئ FIFO تكلفة أقل لمصروفات البضائع المباعة وبالتالي ربحاً أعلى حتى تتمكن الشركة من تسجيل دخل صافى أعلى في الفترة الحالية.

شكل آخر من أشكال إدارة الأرباح هو تغيير سياسة الشركة بحيث يتم رسملة capitalization المزيد من التكاليف بدلاً من الاعتراف بها كمصروف في قائمة الدخل. رسملة التكاليف كأصول يؤخر الاعتراف بالمصروفات ويزيد الأرباح على المدى القصير. لنفترض على سبيل المثال أن سياسة الشركة تنص على أن كل عنصر تم شراؤه أقل من ٥٠٠٠ جنيه يتم الاعتراف به كمصروف وأن التكاليف التي تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه قد يتم رسملتها كأصول. إذا غيرت الشركة السياسة وبدأت في رسملة جميع العناصر التي تزيد عن ١٠٠٠ جنيه تنخفض النفقات على المدى القصير وتزيد الأرباح.

ومع ذلك ، يجب شرح التغيير في السياسة المحاسبية لقراء البيانات المالية وعادة ما يتم ذكر هذا الإفصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية. الإفصاح مطلوب بسبب مبدأ الاتساق المحاسبي. البيانات المالية متسقة إذا كانت الشركة تستخدم نفس السياسات المحاسبية كل عام لأنها تسمح لمستخدم البيانات المالية بتحديد الاختلافات بسهولة عند النظر إلى الاتجاه التاريخي للشركة. لذلك يجب شرح أي تغيير في السياسة لقارئ التقارير المالية. نتيجة لذلك عادة ما يتم الكشف عن هذا النوع من التلاعب بالأرباح.

٣. آليات الإشراف والالتزام

تضمن هذه الآليات موثوقية وسلامة التقارير المالية منها:

- المراجعين: يجب أن يتم مراجعة كل القوائم المالية الصادرة عن الشركات العامة من قبل مراجع حسابات معتمد ، وتعتبر المراجعة الخارجية تقنية هامة تساعد على ضمان جودة وموثوقية القوائم المالية.
- حوكمة الشركات: تعرف الحوكمة على أنها "النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها ، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى ، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة تتمثل عناصرها في كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة. تنبثق لجنة المراجعة عن مجلس الإدارة وتتركز مهامها الأساسية في الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للشركة ، ومتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل المراجع الخارجي ، وعليه يجب أن يكون لهذه اللجنة قدر كاف من الاستقلالية ، وأن تتمتع بالخبرة اللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها بفاعلية وعلى الوجه المطلوب ، كما أن أداءها يبنى

على ممارسات ومواقف مجلس الإدارة .إن قوة واستقلالية هذه اللجنة هي خاصية أساسية لحوكمة الشركات ، تساهم بشكل رئيسي في جودة التقارير المالية.

إن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية حيث تشكل عامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي وعنصرا مهما من عناصر تقييم الشركة كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يعملون على دفع علاوة لقاء شراءهم حصص في الشركات التي لديها حوكمة جيدة بالتالي فإن للحوكمة دورا كبيرا في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة ليس ذلك فحسب بل أظهرت دراسة متعلقة بإصلاح حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة أن لهذا الإصلاح فوائد كبيرة على كل من عمق وسيولة سوق رأس المال.

■ هيئة الأوراق المالية: تلعب دورا فعالا في رقابة وتنفيذ المعايير المحاسبية إذ تلتزم الشركات العامة بالنماذج المتعلقة بالقوائم المالية والصادرة عن هيئة الأوراق المالية. تقوم الهيئات بالتحقق من هذه التقارير ومدى توافقها للمتطلبات القانونية بما فيها تطبيقها للمعايير المحاسبية كما تفرض العديد من العقوبات ضد الشركات نتيجة خروقاتها المحاسبية والتي تتراوح من سوء تفسير المعيار إلى عمليات الاحتيال المحاسبي.

٤. مصادر المعلومات البديلة

كما تم الإشارة سابقاً تشكل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمستفيدين إلا أنه تزداد المنافسة لهذه القوائم من قبل مصادر أخرى للمعلومات منها:

- **معلومات عن الاقتصاد، الصناعة، الشركة** : يستخدم المستثمرون المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكلي (معدلات الفائدة ، معدل الصرف) والصناعة (بيانات مبيعات الصناعة ، التغيرات في البيئة التنافسية) والمعلومات المتعلقة بالشركة (تغيرات الإدارة ، تغيرات المدققين) وذلك لتحديث التنبؤات المستقبلية المتعلقة بالشركة.
- **الإفصاح الاختياري** :يساعد الإفصاح الاختياري كل من المستثمرين والشركات والاقتصاد اذ يمكن المستثمر من اتخاذ القرار الأفضل المتعلق بتخصيص أو توزيع رأس المال بينما يخفض تكاليف رأس المال للشركات وهذا بدوره يساعد على تحسن الاقتصاد. بينما يتم الامتناع عن تقديم الإفصاحات الإضافية في حال التأثير على تنافسية الشركة.
- **وسطاء المعلومات** : لهم دور هام ومتفرد في التقارير المالية. فمن جهة يمثلون مجموعة فاعلة ومؤهلة من المستفيدين ، ومن ناحية أخرى يشكلون مصدراً هاماً من المصادر البديلة للمعلومات. لذلك عادة ما يستجيب واضعي المعايير لطلبات المحللين وكذلك للتهديد الذي يشكلونه كمصدر منافس للمعلومات. يهدف هؤلاء الوسطاء إلى تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار أو الائتمان من خلال تقديم التنبؤات المستقبلية والتوصيات وتقارير البحث.

٨. التحديات التي تواجه التقارير المالية

■ مقاييس غير مالية Non-financial measurements: لم تستطيع

التقارير المالية تقديم مقاييس أداء رئيسية تستخدم بشكل واسع من قبل إدارة الشركة . المثال، قياس رضا العملاء.

■ النظرة المستقبلية Forward-looking: تسعى التقارير المالية لتقديم

معلومات تتعلق بمستقبل الشركة والتي تكون الحاجة إليها من قبل المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين كبيرة . وتتضمن مصادر المعلومات الأخرى وبالتحديد تقرير المحلل معلومات مستقبلية ، أما القوائم المالية فإنها تحتوي على البيانات التاريخية.

■ توفر المعلومات في الوقت المناسب Timelines: تعد الشركات تقاريرها

المالية بشكل ربع سنوي وتقدم تقارير بشكل سنوي. نادراً ما تجد معلومات مالية متوفرة حين الطلب. وبالمقابل فإن المحلل يعدل تنبؤاته وتوصياته حالما تتوفر لديه المعلومات كما أن مصادر المعلومات الأخرى مثل أخبار الاقتصاد ، الصناعة ، الشركة تتوفر بعدة أشكال بما فيها الانترنت بشكل دائم وسريع.

٩. القوائم المالية وأساس الاستحقاق

تتبنى المحاسبة أساس الاستحقاق في إعداد القوائم المالية بدلاً من الأساس النقدي على اعتبار أنها تقدم أساساً أفضل لتقييم الأداء المالي السابق والمستقبلي للشركة.

وينجم التفوق المفاهيمي لأساس الاستحقاق عن قدرته في إظهار التسلسل الزمني لأنشطة الأعمال في الشركة ، وعلى قياس التدفقات النقدية المستقبلية وذلك من خلال الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه وبالمصاريف عند تكبدها ، وكذلك بمقابلة النفقات بإيرادات نفس الفترة . أما الأساس النقدي فإنه يعاني من مشاكل الوقت ومشاكل ربط النفقات بالإيرادات.

وعلى الرغم من أن أساس الاستحقاق يعتبر أكثر ملائمة من الأساس النقدي لقياس أداء الشركة ووضعها المالي ، إلا أن الأرقام التي يظهرها أساس الاستحقاق تخضع للتحريف المحاسبي. لذا عند إجراء التحليل المالي وتقييم الشركة لابد من القيام بتقييم وتعديل الأرقام الموجودة في القوائم المالية من خلال عملية التحليل المالي.

١٠. أهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الاستثماري

تأتي أهمية إجراء التحليل المالي كونه يمكن المستثمرين من تقدير مدى التحريف في الأرقام المحاسبية ويساعد على زيادة مستوى الثقة في الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من التحليل المالي على اعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي هي بداية الطريق لعملية التحليل المالي .وينشأ التحريف المحاسبي عن:

- **القواعد المحاسبية :** ينشأ عنها انحرافات فعلى سبيل المثال تفرض المعايير معالجة نفقات البحث والتطوير كمصروف في الفترة التي يتم فيها تكبد هذه المصروفات مع العلم أن بعض هذه النفقات ينجم عنها فوائد مستقبلية والبعض الآخر لا . ويمكن القول إن بعض المبادئ المحاسبية تسبب انحرافا في البيانات المحاسبية فاعتماد مبدأ التكلفة التاريخية يخفض من المصادقية في الميزانية وذلك بسبب عدم عكس القيمة السوقية للأصول.
- **أخطاء التقدير:** تتطلب محاسبة الاستحقاق وضع التنبؤات وإجراء التقديرات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية وعلى الرغم من أن استخدام هذه التقديرات يزيد من قدرة الأرقام المحاسبية في عكس التوقيت الزمني لأنشطة الأعمال إلا أنه ينجم عن ذلك أيضاً أخطاء

تؤثر في التمثيل الصادق للأرقام المحاسبية إذ لا يستطيع المديرين التنبؤ بالنتائج المستقبلية الناجمة عن الصفقات الحالية بشكل دقيق.

١١. محتوى التقرير المالي

قد يختلف ترتيب محتوى التقرير المالي وشكله من شركة الى اخرى ولكن تشترط الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ضمن متطلبات الإفصاح أن يحتوي التقرير السنوي على ما يلي على الأقل:

- نبذة عن الشركة
 - كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
 - الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة واللجان التابعة لمجلس الإدارة
 - هيكل الملكية.
 - الرؤية ورسالة الشركة.
 - إستراتيجية الشركة.
 - تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
 - مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
 - تحليل المركز المالي للشركة.
 - تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
 - تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
 - تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.
- تحتاج المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الإفصاح بعض المعلومات الإضافية للشركات التي لها فروع اقليمية او دولية فيجب ان توضح مدى تأثير اختلاف سعر الصرف على نتائج اعمالها. قد تدرج المحتويات السابقة تحت

عنوان كلمة مجلس الادارة او تحت عناوين مدمجة او قد تقدم منفصلة. وفيما يلي شرح توضيحي لتلك المحتويات:

نبذة عن الشركة

- تتضمن بيانات خاصة بطبيعة الصناعة او الخدمة التي تقدمها الشركة.
- تاريخ تأسيس الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- حجم السوق والحصة السوقية الحالية للشركة.
- تاريخ قيد الشركة بالبورصة المصرية.
- اماكن تواجد فروع الشركة.

كلمة رئيس مجلس الادارة (أو العضو المنتدب)

- يحتوي الجزء الخاص بكلمة رئيس مجلس الادارة على ما يلي:
- القدرة التنافسية للمنتجات او الخدمات التي تقدمها الشركة من وجهة نظر مجلس الإدارة ؛ اهداف الشركة ، استراتيجية الشركة ، نظرة مجلس الادارة على اداء الشركة السابق ، القرارات الإستراتيجية التي تم اتخاذها وأسبابها ، والتحديات التي واجهتها الشركة ، والتطلعات المستقبلية للشركة.
 - الاحداث الهامة غير العادية التي وقعت خلال السنة المالية وأحدثت تغيير جوهرى على أحد بنود القوائم المالية وتحتاج لتفسير مثل الانخفاض الحاد في قيمة الاصول الثابتة والزيادة الملحوظة في التدفقات المالية للشركة والغير ناتجة عن أعمال الشركة والتي قد تكون ناتجة عن بيع أحد أو بعض الاصول الثابتة او الاراضي المملوكة للشركة.
 - أي احداث سلبية يتوقعها مجلس الادارة قد تؤثر على نتائج أعمال الشركة وتطور مستوى الاداء مثل توقع انخفاض نسبة المبيعات لأي

سبب من الاسباب وما قد يترتب على ذلك من انخفاض سعر السهم في سوق الاوراق المالية.

- سبب زيادة او انخفاض معدل المبيعات فمثلا قد يذكر مجلس الادارة ان مبيعات هذه السنة المالية زادت نتيجته زيادة عدد الوحدات المباعة بسبب تطوير خطط وعدد اماكن التوزيع ، أو زيادة نسبة المبيعات نتيجته زيادة الاسعار وما هو السبب الرئيسي لزيادة الاسعار.
- الادعاءات القانونية ان وجدت وما قد يتبعها من غرامات وكيفية دفعها ومدى تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي.
- قد يناقش مجلس الادارة ايضا تأثير تغيرات مستوى التضخم ، أسعار الصرف ، وتوقعات اختلاف اسعار المواد الخام او المنتجات وخاصة المستوردة.

وعلى الرغم من شمولية البيانات التي يقدمها ها الجزء من التقرير إلا انه يجب على المحلل المالي إدراك ان بعض هذه البيانات غير مراجعة وقد تكون غير دقيقة وقد يكون الهدف منها تحسين صورة الإدارة.

الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة واللجان التابعة لمجلس الإدارة

تشرط الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية الإفصاح عن تشكيل مجلس الادارة المنتخب من قبل مساهميها وأي تغيير في الهيكل التنظيمي للشركة. وتشير قواعد الحوكمة المصرية (٢٠١٦) ان يتكون مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء مع مراعاة ان تكون الأغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين وعضوين من المستقلين على الأقل. كما تشرط انه في حالة دمج منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب الإفصاح عن أسباب الدمج. وتقوم الشركة بعرض السير الذاتية لأعضاء المجلس مشيرة الي خبراتهم المتنوعة ومؤهلاتهم والشركات الأخرى التي يقومون بالعمل فيها كأعضاء

مجلس إدارة ، جهات التمثيل وتاريخ الالتحاق بمجلس الإدارة ، وعدد الأسهم المملوكة لكل عضو.

لجان مجلس الإدارة

إحدى متطلبات الإفصاح ان تقوم الشركة بتوضيح اللجان التابعة لمجلس الإدارة، وتشكيل هذه اللجان، وصفة الأعضاء (غير تنفيذي/ مستقل)، ومنصب كل عضو، وتاريخ التعيين في اللجان. وتقوم الشركة بإعداد جدول لتوضيح هذه اللجان والافصاح عن حالات دمج اختصاصات بعض اللجان لبعضها البعض.

هيكل الملكية

يشمل التقرير السنوي جزء خاص عن هيكل الملكية من حيث الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الادارة والمستثمرين الرئيسيين (يملك ٥% فأكثر من أسهم الشركة) والأسهم المملوكة من قبل شركات قطاع الاعمال والأسهم حرة التداول (المتاحة للتعامل عليها شراءاً أو بيعاً دون قيود) وأسهم الخزينة.

رؤية ورسالة الشركة

يحتوي هذا الجزء على النظرة مستقبلية والأهداف طويلة الاجل التي تتوقع الادارة العليا للشركة تحقيقها من حيث التوسعات والقدرة التنافسية وكيفية تحقيق تلك الاهداف من خلال الخطط التنفيذية.

المركز المالي للشركة

■ يحتوي هذا الجزء على افتراضات وتوقعات للإيرادات ، نتائج الاعمال ، الحصة السوقية ، والخطط المستقبلية من حيث البيع او الاستحواذ او افتتاح فروع جديدة محلية ، اقليمية او دولية.

- المخاطر الحالية والمستقبلية من وجهة نظر مجلس الادارة والتي قد تؤثر على معدل سيولة الشركة وكيفية التعامل معها لتقليل تأثيرها على اداء الشركة.
- مصادر راس المال وهيكل رأس المال المتوقع. قد تكون مصادر رأس المال مصادر داخلية والناجمة عن الاعمال الخاصة بالشركة ، او مصادر خارجية متضمنة قروض بنكية او اصدار أسهم.
- خطة ونظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة ونظام المعاشات.
- الارباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين.

مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.

- يحتوي هذا الجزء على التوسعات المخطط لها والتكلفة المتوقعة لتلك التوسعات ونوعية التوسعات سواء افتتاح فروع جديدة ، الاعتماد علي ماكينات أو تكنولوجيا حديثة وما الى ذلك من استثمارات قد تؤدي الى تحسين مستوى أداء الشركة وقد تنعكس على نتائج الاعمال المستقبلية.
- الافصاح عن المعلومات الخاصة بالاستحواذ والاندماج مع شركات أخرى.
- تفاصيل التعاملات التي تمت والتي من المتوقع ان تتم مع الاطراف ذات العلاقة. فيفصح مجلس الادارة عن كافة العقود التي تم ابرامها خلال العام المالي مع الاطراف الاخرى و/ أو المتوقع ابرامها فيما بعد.

تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

يحتوي هذا الجزء على مدى وكيفية مساهمة الشركة خلال العام المالي في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة ، وطبيعة الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها خلال العام ، والأنشطة الاجتماعية المستقبلية.

تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.

■ يحتوي هذا الجزء على معدلات النمو في الإيرادات والأرباح والحصة السوقية منذ انشائها حتى تاريخ نشر التقرير المالي من وجهة نظر الإدارة التنفيذية للشركة ، وقد تعرض تلك البيانات في صورة رسوم بيانية لتسهيل على مستخدم التقرير فهم واستنتاج الأداء المالي التاريخي للشركة.

- توضيح لسبب تغير نسبة الأرباح والتكاليف من سنة لأخرى.
- القيمة السوقية الحالية للأصول وخاصة إذا كانت تختلف اختلاف جوهري عن القيمة الدفترية

تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

أ. تقرير المراجعة المالية

- تقوم الشركات بمراجعة مالية داخلية بواسطة إدارة المراجعة الداخلية بشكل مستقل وموضوعي ويتم تعيين من مدير إدارة المراجعة الداخلية من قبل مجلس إدارة الشركة تحت إشراف لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة. وتتلخص مسؤوليات مدير إدارة المراجعة الداخلية في التحقق من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة.

■ يقوم بالمراجعة الخارجية مراقب حسابات من خارج الشركة ينتمي

لشركة مراجعة مالية بعيدة الصلة عن الشركة المراد تقييمها.

يجب ان يتوافر في المراجع الخارجي الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة:

● الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته

متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.

● استقلالية المراجع عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها.

● الحياد التام فيما يبديه من آراء.

● يجب أن يكون عمله محصناً ضد تدخل الإدارة التنفيذية او مجلس

الإدارة. وذلك لضمان ان الشركة تتبع المعايير المحاسبية المتفق عليها

من قبل الهيئات الحكومية وان المعلومات المقدمة في القوائم المالية

معلومات صحيحة ودقيقة وتعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي

للشركة.

يقوم المراجع المالي بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية

وكتابة تقريره حول عملية المراجعة لإبداء رأيه في القوائم المالية.

يعد تقرير المراجع بمثابة مؤشر لمدي صدق وعدالة القوائم المالية

والي أي مدي يمكن لأصحاب المصالح الاعتماد علي هذه القوائم المالية عند

اتخاذ القرارات.

توجد أربع أنواع من تقرير المراجع المالي الخارجي

النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث	النوع الرابع
تقرير غير متحفظ Unqualified report	تقرير متحفظ Qualified report	تقرير متضمن رأي عكسي Adverse opinion	تقرير متضمن الامتناع عن ابداء الرأي Disclaimer of opinion
يصدر مراقب الحسابات هذا النوع من التقارير عندما يكون مقتنع تماما ان القوائم المالية المقدمة تعكس بصورة واضحة وعادلة وطبقا للقواعد المحاسبية المتبعة (المعايير المحاسبية المصرية) نتيجة اعمال الشركة وموقفها المالي.	يصدر مراقب الحسابات هذا النوع من التقارير عندما يكون مازال مقتنعا ان القوائم المالية مقدمة بصورة واضحة وعادلة وطبقا للقواعد المحاسبية المتبعة (المعايير المحاسبية المصرية) في المجمل ولكن يوجد تحفظ حول نطاق الفحص، او عدم ثبات تطبيق المعايير المحاسبية المصرية، او عدم الإفصاح عن وقائع جوهرية او وجود بعض الأمور التقديرية التي يصعب التأكد منها. وفي جميع الأحوال يجب ان يشير مراجع الحسابات بشكل واضح عن أسباب تحفظه، واثّر ذلك علي القوائم المالية.	حيث يصدر مراقب الحسابات هذا النوع من التقارير عندما تكون القوائم المالية مضللة ومحرفة تحريف جوهري مما لا يعبر بعادلة عن مركزها المالي للشركة ونتائج أعمالها نتيجة التعمد في الخروج عن المعايير المحاسبية المصرية، او عدم ثبات تطبيق المعايير المحاسبية المصرية.	حيث يصدر مراقب الحسابات هذا النوع من التقارير عندما يكون غير قادر على الحصول على الأدلة الكافية للحكم على مدى دقة القوائم المالية وقدرتها على التعبير عن الوضع المالي للشركة بصورة عادلة نتيجة تضيق نطاق عمله، أو وجود أمور جوهرية يصعب التأكد منها وبالتالي يمتنع عن ابداء الرأي.

ب. القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي للشركة بحيث توفي بغرض وتحقيق اهداف غالبية المستخدمين من افصاح وشفافية. أوجب قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على مجالس

إدارة الشركات إعداد قوائم مالية سنوية مشفوعة بتقرير مراقب حسابات عنها وكذا إعداد تقرير عن نشاط الشركة يتم اعتمادهما من الجمعية العمومية للشركة خلال ٩٠ يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية. وقد تقدم في صورة قوائم مجمعة في حالة عمل الشركة في أسواق اقليمية او دولية أو قوائم مستقلة بمعنى ان تقدم القوائم المالية لكل سوق او دولة في تقرير منفصل.

تفيد القوائم المالية كلا من المستثمرون الحاليون والمرقبون ، المقرضون سواء قروض طويلة الاجل او قصيرة الاجل ، المحللون مثل الاقتصاديون او الصحفيون او شركات الاستشارات المالية ، ومؤسسات تحديد الجدارة المالية وشركات ادارة الأوراق المالية ، والهيئات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والهيئات الرقابية على سوق الاوراق المالية ، والجهات الاخرى المتعاملة مع الشركة مثل الموردون والعملاء والمنافسون.

وتحتوي التقارير المالية للشركات على القوائم المالية التالية:

- قائمة المركز المالي Balance Sheet
- قائمة الدخل Income Statement
- قائمة الدخل الشامل Comprehensive Income Statement
- قائمة التغيير في حقوق الملكية Statement of Changes In Equity
- قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash flow

تشتط المعايير المحاسبية المصرية على الشركات الإفصاح عن هذه القوائم المالية للسنة الحالية والسنة التي تسبقها والإيضاحات المتممة لها كحد أدنى لمعلومات المقارنة حتي يتسنى لمستخدمي القوائم المالية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية أو الاستثمارية.

الملاحظات والبيانات التكميلية المرفقة بالقوائم المالية (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية)

هي بيانات تتبع القوائم المالية مباشرة وتحتوي على مزيد من التفاصيل والإيضاحات للبيانات المالية المقدمة في القوائم المالية مما يساعد المحللين ومتخذي القرار على تحسين عملية تقييم الشركة ولا تقل الإيضاحات المتممة أهمية عن القوائم المالية ولا بد من قراءتها لفهم الوضع المالي للشركة وتعد جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتشترط معايير المحاسبة المصرية ان يتم عرض هذه الإيضاحات بشكل منظم وربط كل إيضاح ببند القوائم المالية المختلفة. وتحتوي الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على ما يلي:

- معلومات عن أسس اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تطبقها الشركة مثل طريقة تسجيل قيمة المخزون واحتساب معدل استهلاك الاصول الثابتة وأي تغيرات في تلك الطرق المحاسبية يجب توضيحها و مدى تأثيرها على القوائم المالية.
- بداية وانتهاء السنة المالية للشركة.
- بيان ما إذا كان للشركة فروع اقليمية او دولية حيث تأخذ في الاعتبار القوائم المالية المجمعة والمستقلة.
- تحتوي ايضا على التفاصيل والتغيرات الجوهرية الخاصة بالمعاملات المحاسبية وعناصر القوائم المالية مثل (المخزون ، الاصول ، الاستثمارات ، الخصوم طويلة الاجل ، حقوق الملكية)
- بيانات الالتزامات غير المقيمة في قائمة المركز المالي مثل التأجير التشغيلي.
- قيمة وتكلفة ومدة الديون.
- الالتزامات الخاصة بالغرامات القانونية.

- البيانات المالية للشركة على مستوى القطاعات المختلفة.

الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية

- تعكس القوائم المالية الاداء المالي للشركة في صورة ارقام مجردة قد تكون غير مفهومة لقارئها ، اما التقارير المالية فهي عبارة عن تحليل للأرقام المقدمة في القوائم المالية وتوقعات الارقام المستقبلية بناءا على التاريخ الاداء المالي للشركة من خلال مقارنة نتائج الاعمال والنسب المالية من سنة مالية لأخرى لاتخاذ قرار استثماري او للحكم على الجدارة الائتمانية للشركة.
- يتناول التقرير المالي الافصاح عن العديد من المعلومات التي لا تتوفر في القوائم المالية والخطط المستقبلية من وجهة نظر مجلس الادارة والإدارة التنفيذية للشركة وبالتالي تقديم صورة أوضح عن الشركة
- تقدم القوائم المالية في فترات زمنية محددة (ربع سنوية وسنوية) بينما تصدر التقارير المالية لحظيا بمجرد نشر خبر جديد عن الشركة لتوضيح مدى تأثيره على الاداء المالي للشركة فيكون معدل تكرار وتعديل التقارير المالية وخاصة تلك التي تصدرها شركات الاستشارات المالية في فترات زمنية أقرب.

اسئلة

١. لماذا يجب على الفرد تعلم قراءة وتفسير البيانات المالية؟

- (أ) سيضمن فهم البيانات المالية عائداً بنسبة ٢٠٪ على الأقل على الاستثمارات.
(ب) لا يحتاج الفرد إلى تعلم قراءة البيانات المالية وتفسيرها لأن المراجعين يقدمون تقريراً يشير إلى ما إذا كانت الشركة سليمة مالياً أم لا.
(ج) إن تعلم قراءة البيانات المالية وتفسيرها سيسمح للأفراد من الحصول على عمل.
(د) لا يمكن للأفراد الاعتماد بالضرورة على المراجعين وإدارة الشركات لتقديم معلومات صادقة عن الرفاهية المالية للشركات.

٢. أي من المنظمات التالية تكتب قواعد المحاسبة؟

- (أ) مجلس معايير المحاسبة المالية والكونغرس.
(ب) EDGAR و IASB.
(ج) FASB و IASB.
(د) SOX و SEC و IASB.

٣. ما هو هدف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB؟

- (أ) أن تحظى بقبول عالمي لمجموعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
(ب) لإنشاء مجموعة من قواعد المحاسبة التي ستتبعها أوروبا والولايات المتحدة.
(ج) لإنشاء مجموعة من القواعد المحاسبية لبلدان أخرى غير الولايات المتحدة.
(د) العمل مع لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC لإنشاء مجموعة من القواعد المحاسبية للشركات المملوكة ملكية عامة.

٤. ما هي القوائم المالية الأساسية الواردة في التقرير السنوي؟

- (أ) الميزانية العمومية وقائمة الدخل.
(ب) قائمة الأرباح المالية وقائمة حقوق المساهمين.
(ج) الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
(د) الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق المساهمين.

٥. ما هي البنود المدرجة في الملاحظات على البيانات المالية؟

- (أ) ملخص السياسات المحاسبية.
(ب) التغييرات في السياسات المحاسبية ، إن وجدت.
(ج) التفاصيل حول حسابات معينة.
(د) كل ما سبق.

٦. ما الذي يشير إليه التقرير غير المتحفظ للمراجع ؟

- (أ) تعرض البيانات المالية بشكل غير عادل وغير دقيق المركز المالي للشركة للفترة المحاسبية.
- (ب) تعرض البيانات المالية بشكل عادل المركز المالي ونتائج العمليات والتغيرات في التدفقات النقدية للشركة.
- (ج) هناك بعض العوامل التي قد تضعف قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- (د) بعض المديرين داخل الشركة غير مؤهلين وعلى هذا النحو لا يمثلون بشكل عادل أو كاف مصالح المساهمين.
- ## ٧. ما هو أساس الاستحقاق المحاسبي؟

- (أ) الاعتراف بالإيراد عند استلامه نقدًا.
- (ب) الاعتراف بالإيراد في الفترة المحاسبية عندما يتم البيع وليس عند استلام النقد.
- (ج) مطابقة المصروفات مع الإيرادات في الفترة المحاسبية المناسبة.
- (د) كلاهما (ب) و (ج).

٨. أي من الطرق التالية هي الطرق التي يمكن للإدارة من خلالها التلاعب

بالأرباح وربما تقليل جودة الأرباح المسجلة؟

- (أ) تغيير السياسة المحاسبية لزيادة الأرباح.
- (ب) رفض تكبد خسارة في المخزون في فترة محاسبية عندما يكون من المعروف أن المخزون قد عفا عليه الزمن.
- (ج) تخفيض النفقات التقديرية.
- (د) كل ما ورد أعلاه.

٩. توفير معلومات حول الأداء والمركز المالي للشركات بحيث يمكن

للمستخدمين اتخاذ القرارات الاقتصادية يصف دور:

- (أ) مراجعة.
- (ب) التقارير المالية.
- ج - تحليل القوائم المالية.

١٠. أي مما يلي يصف دور تحليل البيانات المالية بشكل أفضل؟

- أ- لتقديم معلومات حول أداء الشركة.
- ب- لتقديم معلومات حول التغيرات في المركز المالي للشركة.
- ج- لتشكيل توقعات حول الأداء المستقبلي للشركة والمركز المالي.

١١. من الأفضل تقييم المركز المالي للشركة باستخدام:

أ. الميزانية العمومية.

ب- بيان الدخل.

ج- بيان التدفقات النقدية.

١٢. البيان المالي الذي يعرض مطالبة المساهم المتبقية على الأصول هو:

أ- الميزانية العمومية.

ب- بيان الدخل.

ج- بيان التدفق النقدي.

١٣ - من الأفضل استخدام قائمة الدخل لتقييم:

أ. المركز المالي.

ب - مصادر التدفق النقدي.

ج النتائج المالية من الأنشطة التجارية.

١٤- من المرجح أن توجد السياسات والأساليب والتقديرات المحاسبية

المستخدمة في إعداد البيانات المالية في:

أ- تقرير مدقق الحسابات.

ب- تعليق الإدارة.

ج- ملاحظات على البيانات المالية.

١٥- من غير المرجح العثور على معلومات حول مكافآت الإدارة والمدير في:

أ- تقرير مراجع الحسابات.

ب- تقرير مجلس الإدارة.

ج- ملاحظات على البيانات المالية.

١٦- من المرجح العثور على معلومات حول أهداف الشركة واستراتيجياتها

ومخاطرها الكبيرة في:

أ- تقرير مراجع الحسابات.

ب- تقرير الإدارة.

ج- ملاحظات على البيانات المالية.

١٧- ما هو نوع رأي المراجعة المفضل عند تحليل البيانات المالية؟

أ- المتحفظ.

ب- المتضمن رأي عكسي.

ج- غير المتحفظ.

١٨- يقرر المراجع أن البيانات المالية للشركة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المعمول بها باستثناء ما يتعلق بتقارير المخزون. من المرجح أن يؤدي هذا الاستثناء إلى رأي تدقيق وهو:

- أ- سلبي.
- ب- متحفظ.
- ج- غير متحفظ.

الفصل الثانى

الميزانية العمومية وقائمة التغير فى حقوق الملكية

١. المقدمة

توفر الميزانية العمومية معلومات عن موارد الشركة (الأصول) ومصادر رأس المال (حقوق الملكية والخصوم / الديون). تساعد هذه المعلومات المحلل في تقييم قدرة الشركة على سداد احتياجاتها التشغيلية على المدى القريب والوفاء بالتزامات الديون المستقبلية وإجراء التوزيعات على الملاك. المعادلة الأساسية التي تقوم عليها الميزانية العمومية هي:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

يجب أن يدرك المحللون أن الأنواع المختلفة من الأصول والخصوم يمكن قياسها بشكل مختلف. على سبيل المثال يتم قياس بعض البنود بالتكلفة التاريخية historical cost أو بدائل أخرى منها بالقيمة العادلة fair value. تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) الأمريكية "القيمة العادلة" كسعر خروج exit price أي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. إن فهم قضايا القياس سيسهل من التحليل. ترتبط قضايا قياس الميزانية العمومية ارتباطاً وثيقاً بقضايا إثبات الإيرادات والمصروفات التي تؤثر على بيان الدخل .

٢. مكونات وشكل الميزانية العمومية

تكشف الميزانية العمومية (وتسمى أيضاً بيان المركز المالي أو بيان الوضع المالي) عما تمتلكه (أو تتحكم فيه) وما هي مدين بها وما هي حقوق الملاك في وقت محدد (تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مصطلح "بيان المركز المالي" ، وتستخدم مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً مصطلحات "الميزانية العمومية" و "بيان المركز المالي" بالتبادل).

يتم وصف المركز المالي للشركة من حيث عناصرها الأساسية (الأصول والخصوم وحقوق الملكية):

الأصول (A) Assets : هي ما تمتلكه الشركة (أو تتحكم فيها). الأصول هي الموارد التي تسيطر عليها الشركة نتيجة لعمليات سابقة والتي من المتوقع أن تتدفق منها المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنظمة.

الالتزامات (L) Liabilities : هي ما تدين به الشركة. تمثل التزامات الشركة الناشئة عن العمليات الماضية والتي من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارجي مستقبلي للمنافع الاقتصادية من المنظمة.

حقوق الملكية (E) Equity : تمثل حصة المالك المتبقية في أصول الشركة بعد خصم التزاماتها. تُعرف حقوق الملكية عمومًا باسم حقوق المساهمين أو حقوق الملكية ويتم تحديد حقوق الملكية عن طريق طرح الالتزامات من أصول الشركة مما يؤدي إلى ظهور المعادلة المحاسبية التالية:

$$\text{الأصول} - \text{الالتزامات} = \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

يتم تلخيص المعادلة الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية أحيانًا على النحو التالي: يعكس الجانب الأيسر من المعادلة الموارد التي تتحكم فيها الشركة ويعكس الجانب الأيمن كيفية تمويل هذه الموارد.

من المنطقي ان تكون قيمة حقوق الملكية رقم موجب اما اذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني ان الشركة تتعرض للإفلاس حيث ان معدل مديونية الشركة يتعدى قيمة ممتلكاتها. او انها لن تستمر كثيرا كما حدث فعليا في العديد من الشركات العالمية.

اشهر مثال هو شركة "انيرون Enron" والتي كانت تعاني من نقص التدفقات النقدية التشغيلية وكثرة الديون، حيث كانت تقترض من اجل سداد الالتزامات قصيرة الاجل وطويلة الاجل حتى وصلت الى مرحلة زادت بها قيمة الخصوم عن قيمة الاصول وبالتالي لم تتمكن من الاستمرارية وأشهرت افلاسها مما ادى الى الانخفاض الحاد والمفاجئ لسعر السهم بالبورصة وخسارة المستثمرين خسارة فادحة.

توفر الميزانية العمومية معلومات مهمة حول الحالة المالية للشركة ولكن لا ينبغي النظر إلى مبالغ حقوق الملكية في الميزانية العمومية كمقياس للسوق أو القيمة الجوهرية لحقوق ملكية الشركة لعدة أسباب:

أولاً : الميزانية العمومية بموجب المعايير المحاسبية الحالية هي نموذج مختلط فيما يتعلق بالقياس. يتم قياس بعض الأصول والخصوم على أساس التكلفة التاريخية historical cost مع التعديلات في بعض الأحيان في حين يتم قياس الأصول والخصوم الأخرى على أساس القيمة العادلة fair value والتي تمثل قيمتها الحالية في تاريخ الميزانية العمومية. قد يكون لقواعد القياس تأثير كبير على المبلغ الذى يظهر فى التقرير.

ثانياً : حتى العناصر المقاسة بالقيمة الحالية تعكس القيمة التي كانت جارية في نهاية فترة التقرير. من الواضح أن قيم هذه العناصر يمكن أن تتغير بعد إعداد الميزانية العمومية.

ثالثاً : تعد قيمة الشركة دالة للعديد من العوامل بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشركة وظروف السوق الحالية . لا يتم تضمين الجوانب المهمة لقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية - على سبيل المثال ، سمعتها ومهاراتها الإدارية - في ميزانيتها العمومية.

ترتبط قدرة الشركة على سداد احتياجاتها التشغيلية قصيرة المدى بمفهوم السيولة. وهناك مفهومين للسيولة:

- **فيما يتعلق بسيولة الشركة بشكل عام :** تشير السيولة إلى مدى توفرها النقدية لتلبية تلك الاحتياجات قصيرة الأجل.
- **فيما يتعلق بأصل أو التزام معين :** الأصل السائل هو الأصل الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقد في فترة زمنية قصيرة بسعر قريب من القيمة السوقية العادلة fair market value . على سبيل المثال تعتبر حيازة الأسهم المتداولة أكثر سيولة من الاستثمار في أحد الأصول مثل العقارات التجارية .

العرض المنفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة يسهل من تحليل مركز السيولة للشركة (على الأقل في نهاية الفترة المالية). تتطلب كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً أن تميز الميزانية العمومية بين الأصول المتداولة وغير المتداولة current and non-current assets وبين الخصوم المتداولة وغير المتداولة current and non-current liabilities وتقديمها كتصنيفات منفصلة. الاستثناء من هذا المطلب بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو أن التصنيفات المتداولة وغير المتداولة ليست مطلوبة إذا كان العرض القائم على السيولة يوفر معلومات موثوقة وأكثر صلة.

٣. التصنيف المتداول وغير المتداول Current and Non-Current Classification

الأصول المتداولة

هى الأصول المحتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة أو التي يتوقع بيعها أو استخدامها أو تحقيقها نقدًا خلال سنة واحدة أو دورة تشغيل واحدة للنشاط التجاري أيهما أكبر بعد فترة التقرير يتم تصنيفها على أنها أصول متداولة .

دورة تشغيل الشركة هي متوسط الوقت المنقضي بين الحصول على المخزون وتحصيل النقد من المبيعات للعملاء . عندما لا تكون دورة التشغيل العادية للمنشأة محددة بوضوح يفترض أن تكون مدتها سنة واحدة. بالنسبة للشركة المصنعة فإن دورة التشغيل هي متوسط مقدار الوقت بين الحصول على المواد الخام وتحويلها إلى نقد من البيع .

يتم الاحتفاظ بالأصول المتداولة Current assets عمومًا لأغراض التشغيل وتشمل هذه الأصول - بالإضافة إلى النقد - البنود المتوقع تحويلها إلى نقد (على سبيل المثال ، الذمم التجارية المدينة trade receivables) أو استخدامها (على سبيل المثال ، اللوازم المكتبية ، والمصروفات المدفوعة مسبقًا) ، أو المبيعة (على سبيل المثال ، المخزون) في دورة التشغيل الحالية .

توفر الأصول المتداولة معلومات حول أنشطة التشغيل والقدرة التشغيلية للمنظمة . على سبيل المثال ، يشير البند "الذمم التجارية المدينة" أو "حسابات القبض accounts receivable" إلى أن الشركة تقدم ائتمانًا لعملائها .

الأصول غير المتداولة

هى الأصول التي لا يُتوقع بيعها أو استخدامها خلال عام واحد أو دورة تشغيل واحدة للشركة أيهما أكبر (أصول طويلة الأجل وطويلة العمر).

تمثل الأصول غير المتداولة Non-current assets البنية التحتية التي تعمل منها المنشأة ولا يتم استهلاكها أو بيعها في الفترة الحالية. يتم الاستثمار في هذه الأصول من منظور استراتيجي وطويل الأجل.

الالتزامات المتداولة

هى الالتزامات المتوقعة تسويتها خلال سنة واحدة أو خلال دورة تشغيل واحدة للنشاط التجاري أيهما أكبر. تشمل المعايير المحددة لتصنيف الالتزامات على أنها متداولة ما يلي:

- من المتوقع أن تتم تسويتها في دورة التشغيل العادية للمنظمة.
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي لغرض المتاجرة بها مثل الالتزامات المالية المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة.
- ليس للمنشأة حق غير مشروط في تأجيل تسوية الالتزام لمدة عام على الأقل بعد تاريخ الميزانية العمومية.

تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أن بعض الالتزامات المتداولة مثل الذمم التجارية الدائنة وبعض المستحقات للموظفين وتكاليف التشغيل الأخرى هي جزء من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للمنشأة. يتم تصنيف بنود التشغيل هذه على أنها التزامات متداولة حتى لو تم تسويتها بعد أكثر من سنة من تاريخ الميزانية العمومية.

الالتزامات غير المتداولة

يتم تصنيف جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة. تشمل الالتزامات غير المتداولة الالتزامات المالية التي توفر التمويل على أساس طويل الأجل. يسمى فائض الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة رأس المال العامل.

يشار إلى الميزانية العمومية ذات الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة المصنفة بشكل منفصل بالميزانية العمومية المصنفة classified . balance sheet يشير التصنيف أيضاً بشكل عام إلى جميع الحسابات في فئات فرعية. لا تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الترتيب أو التنسيق الذي تقدم به الشركة بنوداً في ميزانية عمومية مصنفة متداولة / غير متداولة.

٤. العرض القائم على السيولة Liquidity-Based Presentation

يتم استخدام العرض المستند إلى السيولة بدلاً من العرض المتداول / غير المتداول عندما يوفر هذا العرض معلومات موثوقة وأكثر صلة. من خلال العرض القائم على السيولة يتم عرض جميع الأصول والخصوم على نطاق واسع حسب ترتيب السيولة. الكيانات مثل البنوك مرشحة لاستخدام عرض تقديمي قائم على السيولة.

٥. الأصول المتداولة Current Assets

هي الأصول التي تفتنيها الشركة بغرض التجارة أو البيع (المخزون)، أو الاستخدام (مصروفات مدفوعة مقدماً) أو يتوقع تحويلها إلى نقدية (مثل حسابات القبض) خلال سنة مالية أو دورة تشغيل^١ أيهما أطول. أي أنها الأصول التي تفتنيها الشركة لأغراض التشغيل بالإضافة إلى النقدية. وتعكس الأصول المتداولة الأنشطة والقدرات التشغيلية للشركة.

تتطلب المعايير المحاسبية أن بعض البنود المحددة إذا كانت جوهرية يجب أن تظهر في الميزانية العمومية من بين بنود السطر المطلوبة للأصول المتداولة:

- النقد والنقد المعادل cash and cash equivalents
- الذمم المدينة التجارية (حسابات القبض) trade and other receivables
- المخزون inventory
- الأصول المالية financial assets (مع فترات استحقاق قصيرة).

تقدم الشركات بنوداً أخرى حسب الحاجة بما يتفق مع المتطلبات لتقديم كل فئة من فئات المواد المتشابهة بشكل منفصل.

^١دورة التشغيل هي الفترة متوسطة الوقت المطلوب لتحويل المواد الخام إلى منتجات وتحصيل ثمن هذه المنتجات من العملاء.

١/٥ النقدية والنقدية المعادلة Cash and Cash Equivalents

تعد النقدية المتاحة بالشركة وما يعادلها اول البنود التي يتم عرضها في قسم الاصول المتداولة في قائمة المركز المالي. تحتاج الشركات الى نقدية لسداد الالتزامات قصيرة الاجل، دفع توزيعات الارباح للمستثمرين. كما تحتاج النقدية لسداد النفقات الرأسمالية الخاصة بالتوسعات مثل فتح فروع جديدة، توسيع شبكات التوزيع والنقل، شراء ماكينات جديدة لتحسين العملية الإنتاجية، او ما شابه ذلك من نفقات الهدف منها تحسين مستوى اداء الشركة.

تحصل الشركة على التدفقات النقدية من مصادر عدة منها:

- بيع المنتجات او الخدمات والذي يعتبر اهم مصدر تشغيلي للنقدية.
- من خلال بيع بعض من الاصول التي تمتلكها مثل الاراضي ولكن هذا قد يعطي انطباع سلبي عن الشركة انها لا تتمكن من تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية من خلال انشطتها وإيرادات مبيعاتها.
- عن طريق الاقتراض من البنوك او الدائنين (من اشخاص او مؤسسات غير مالية) او عن طريق مساهمات المستثمرين في رأس مال الشركة من خلال اصدار أسهم في بورصة الاوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالبنود التي تعادل النقدية Cash equivalents فهي استثمارات في اصول مالية قصيرة الاجل (٣ شهور او اقل) عالية السيولة وتتميز بأنها استثمارات منخفضة المخاطر. ويتم تقييمها وعرضها في الميزانية اما بالتكلفة المستهلكة Amortized cost او القيمة العادلة Fair value.

بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) الأمريكية تستند القيمة العادلة وهو السعر الذي يتم

استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين اثنين من المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

حالات عملية على بند النقدية وما يعادلها

١. لا تعتبر الوديعة لأجل في بنك معين أو الوديعة الثابتة لمدة ٦ شهور من النقدية المعادلة.

٢. الاستثمارات في حصص الاسهم لمنشأة أخرى لا توصف كنقد معادل لأنها تخضع لمخاطر التغيرات في قيمتها.

٣. الاستثمارات في الاسهم الممتازة القابلة للاسترداد المشتراة خلال فترة قصيرة من استحقاقها والتي يكون لها تاريخ استرداد محدد توصف على انها نقد معادل.

٤. استثمرت شركة الحسن مبلغ ١٠ مليون جنيه في الاسهم الممتازة القابلة للاسترداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استردادها وللقيام بذلك اصدرت الشركة تعليمات للبنك ليقوم باستخدام وديعة لأجل تستحق بعد وقت قصير مدتها شهرين. المطلوب كيف ستعالج الشركة تلك المعاملة في قائمة التدفق النقدي.

الحل: لا تعتبر هذه تدفقات واردة أو خارجة وذلك لأن كلا النشاطين هما جزء من ادارة النقد في المنشأة ويشتملان على حركات بين مكونات النقد المعادل.

البند	GAAP	IFRS
النقدية وما يعادلها	لا يتضمن السحب على المكشوف ويتم الاعتراف بها كالتزام . ويتم تصنيف التغير في ارصدة حسابات السحب على المكشوف على انها تدفقات نقدية من الانشطة التمويلية.	يتضمن السحب على المكشوف. ويتم الاعتراف به كأصل. تصنف المصاريف الخاصة به على انها أنشطة استثمارية.

٢/٥ الأوراق المالية القابلة للتداول Marketable Securities

الأوراق المالية القابلة للتداول هي أيضاً أصول مالية وتشمل الاستثمارات في سندات الدين أو الأسهم التي يتم تداولها في السوق العامة والتي يمكن تحديد قيمتها من معلومات الأسعار في السوق العامة. تعرف أيضاً بالاستثمارات قصيرة الاجل short-term investments تتضمن أمثلة الأوراق المالية القابلة للتداول أذون الخزانة ، والسندات ، والأوراق المالية مثل الأسهم العادية وأسهم الصناديق المشتركة. يتم تداولها في بورصة الأوراق المالية ولها قيمة سوقية ويحق موعد استحقاقها او تحويلها الي نقدية خلال مدة زمنية اقصاها عام. وبشكل عام يتم تقييم هذه الاصول وعرضها في الميزانية اما بالتكلفة المستهلكة Amortized cost او القيمة العادلة Fair value يتحدد ذلك في ضوء الغرض من الاستثمار^٢ في هذه الأصول المالية وطبيعة التدفقات النقدية الناتجة عن ملكية هذه الأصول.

^٢ قد تقوم الشركة بشراء الأصول المالية اما بغرض الاحتفاظ بها حتي تاريخ الاستحقاق (مثل السندات واذون الخزانة وغيرها)، او شراء هذه الأصول بغرض بيعها في القريب العاجل. اما الأصول المالية التي لا تصنف علي ان الشركة محتفظة بها حتي الاستحقاق held to maturity، او مقتناه بغرض المتاجرة held for trading، تصنف علي انها أصول متاحة للبيع available for sale.

٣/٥ حسابات القبض accounts receivable

الذمم التجارية المدينة يشار إليها أيضًا باسم حسابات القبض accounts receivable هي نوع آخر من الأصول المالية. هذه هي المبالغ المستحقة للشركة من قبل عملائها مقابل المنتجات والخدمات التي تم تسليمها بالفعل حيث يتوقع سدادها خلال عام أو خلال الفترة التشغيلية للشركة. يتم تسجيلها عادةً بصافي القيمة الممكن تحقيقها تقريبًا للقيمة العادلة بناءً على تقديرات إمكانية التحصيل. (ويتم عرضها في قائمة المركز المالي بالقيمة القابلة للتحقيق Net realizable value وهي قيمة أوراق القبض مخصوم منها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها).

عادة ما تكون عدة جوانب من حسابات القبض ذات صلة بالمحلل:

أولاً : المستوى العام لحسابات القبض بالنسبة للمبيعات مهم لأن الزيادة الكبيرة في حسابات القبض بالنسبة للمبيعات يمكن أن تشير إلى أن الشركة تواجه مشاكل في جمع النقد من عملائها. يهتم المحلل المالي بحساب نسبة اوراق القبض لإجمالي إيرادات المبيعات لقياس مدى كفاءة المبيعات. فكلما زادت النسبة دل ذلك على قلة كفاءة المبيعات حيث ان نسبة كبيرة من الإيرادات لم تحصل بعد وبالعكس كلما قلت النسبة دل ذلك على كفاءة مبيعات الشركة لان معظم الإيرادات دخلت الشركة بالفعل في صورة تدفقات نقدية.

ثانياً: يظهر مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها allowance for doubtful accounts نتيجة حسابات القبض حيث يعكس مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها تقدير الشركة لمبلغ الذمم المدينة التي ستكون في النهاية غير قابلة للتحصيل.

تتعرض الإضافات على المخصص في فترة معينة على أنها مصاريف الديون المدومة ويقلل رصيد مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها من إجمالي مبلغ الذمم المدينة إلى صافي المبلغ الذي يمثل تقديرًا لصافي القيمة الممكن تحقيقها.

في بعض الأحيان تتعرض الشركة لمشكلة عدم تحصيل المبيعات الآجلة ويتم تسجيلها في صورة ديون مدومة وفي هذه الحالة يتم إزالة المبلغ المقيد في صورة اصول متداولة (حسابات القبض).

قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من حسابات القبض لتمثل الديون المدومة المتوقعة (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) والتي يتم تحديدها كنسبة من حسابات القبض في ضوء الخبرات السابقة للشركة ، الظروف الاقتصادية ، قاعدة العملاء ، التصنيف الائتماني للعملاء وغيرها من العناصر المؤثرة على قدرة الشركة على تحصيل ديون العملاء المستحقة.

فمثلا قد تسجل الشركة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه حسابات قبض منها ٥% ديون مشكوك في تحصيلها. فتسجل حسابات القبض بالميزانية مخصص منها مقدار الديون المشكوك في تحصيلها اي الديون المدومة المتوقعة ١٩٠,٠٠٠ جنيه (٢٠٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠).

كلما زادت نسبة الديون المدومة المتوقعة كلما قلت كفاءة المبيعات. لذا يهتم المحلل المالي بتحليل ودراسة التغيرات في قيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ونسبتها الي المبيعات وحسابات القبض ومقارنة التغيرات في مخصص الديون المشكوك فيها والديون المدومة مع التغيرات المبيعات وحسابات القبض وكذلك مراجعة الإيضاحات المتممة لفحص مدي توزيع الشركة لمخاطر الائتمان وتحديد العملاء الأعلى نصيبا في حسابات القبض.

ملاحظات

- مصروفات الديون المدومة هي مصروفات الفترة بناءً على تقدير الشركة للنسبة المئوية لمبيعات الائتمان في الفترة والتي لن يتم تحصيل الأموال النقدية بشأنها في النهاية. مخصص الديون المدومة هو حساب الأصول والذي يتم صافيته مقابل حسابات الأصول المدينة.
- لتسجيل الديون المدومة المقدرة تعترف الشركة بمصروفات الديون المدومة (التي تؤثر على صافي الدخل) وتزيد الرصيد في مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بنفس المبلغ.
- لتسجيل شطب حساب مستحق معين تقوم الشركة بتخفيض الرصيد في مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها وتقليل الرصيد في الحسابات المدينة بنفس المبلغ.
- بشكل عام ، قد يكون سبب الانخفاض في مخصصات الشركة للحسابات المشكوك في تحصيلها من حيث القيمة المطلقة هو انخفاض حجم مبيعات الائتمان.
- تتضمن بعض العوامل التي قد تؤدي إلى انخفاض مخصصات الشركة للحسابات المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من الذمم المدينة ما يلي:
 - سياسات ائتمانية أكثر صرامة (على سبيل المثال ، رفض السماح للعملاء الأقل جدارة ائتمانية بإجراء عمليات شراء ائتمانية وبدلاً من ذلك مطالبتهم بالدفع نقدًا أو تقديم ضمانات أو تقديم شكل إضافي من أشكال الدعم المالي) ؛ و / أو
 - سياسات إدارة مخاطر أكثر صرامة (على سبيل المثال ، شراء المزيد من التأمين ضد حالات التخلف عن السداد المحتملة).

بالإضافة إلى عوامل الأعمال المذكورة أعلاه ، نظرًا لأن المخصص يعتمد على تقديرات الإدارة للحصول فمن المحتمل أن تحيز الإدارة هذه التقديرات للتلاعب بالأرباح المبلغ عنها. على سبيل المثال:

- يمكن لفريق الإدارة الذي يهدف إلى زيادة الدخل المبلغ عنه أن يبالغ عن قصد في تقدير إمكانية التحصيل ويقلل من تقدير مصروفات الديون المعدومة لفترة.

- على العكس من ذلك في فترة الأرباح الجيدة يمكن للإدارة التقليل من تقدير التحصيل والإفراط في تقدير مصروفات الديون المعدومة بقصد عكس التحيز في فترة الأرباح الفقيرة.

٤/٥ المخزون Inventory

يمثل المخزون أحد عناصر الأصول المتداولة. ويتمثل في المنتجات النهائية بهدف البيع أو عناصر انتاج المنتجات النهائية من مواد الخام أو منتجات تحت التشغيل. ويتوقع استخدام تلك المواد الخام أو بيع المنتجات النهائية خلال عام أو الفترة التشغيلية للشركة.

هناك عدة طرق لتحديد قيمة المخزون وتؤثر الطريقة المستخدمة على قيمة المخزون بقائمة المركز المالي وتكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل ويجب على الشركة الإفصاح عن أسس التقييم المستخدمة.

توجد طرق عديدة لتسجيل المخزون منها:

١. الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) First-in first-out

طبقاً لهذه الطريقة فإن المنتجات التي تم شراؤها أو تصنيعها أولاً هي التي يتم بيعها أو استخدامها (مواد خام).

أولاً: في هذه الحالة يتم عرض المخزون بالميزانية بالتكلفة الاحداث التي قد تكون طرقت عليها تغيرات بالزيادة أو النقصان (وغالبا تكون التكلفة الجديدة قد زادت نتيجة تأثير التضخم)، أما تكلفة المبيعات فتسجل بالتكلفة الاقدم (تكلفة المخزون اول المدة بالإضافة الي تكلفة أي وحدات تم شرائها أو تصنيعها خلال الفترة).

ثانياً: ينتج عن ذلك في حالة زيادة الأسعار قيمة المخزون أكبر وتكلفة البضاعة اقل وبالتالي الربح المحقق اكبر والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار.

٢. الوارد أخيراً يصرف أولاً (LIFO) Last-in, first-out

طبقاً لهذه الطريقة فإن المنتجات التي تم شراؤها أو تصنيعها حديثاً هي التي يتم بيعها أو استخدامها أولاً. في هذه الحالة تسجل قيمة المخزون بالتكلفة الاقدم وتسجل تكلفة المبيعات بالتكلفة الاحداث. ينتج عن تقييم المخزون بهذه الطريقة قيمة اقل في الميزانية وتكلفة بضاعة أكبر في قائمة الدخل وبالتالي ربح محقق اقل في حالة ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار.

^٢ لا تسمح IFRS باستخدام هذا الأسلوب لتقييم المخزون.

٣. متوسط التكلفة للمخزون Weighted average cost

هو أحد اساليب تقييم المخزون عن طريق حساب متوسط التكلفة لعناصر المخزون المتماثلة خلال فترة اعداد الميزانية. ويستخدم هذا المتوسط لحساب تكلفة البضاعة المباعة وقيمة المخزون اخر المدة في الميزانية.

قد تقوم الشركة ببعض التلاعبات عن طريق تغيير السياسات المحاسبية لقيّد قيمة المخزون داخل الميزانية لأغراض مختلفة. فمثلاً:

- إذا كان التقرير المالي سيقدم لمصلحة الضرائب فقد يحاول المحاسب اظهار ان الشركة في حالة خسارة او مكسب ضعيف عن طريق زيادة تكلفة البضاعة المباعة اي يلجأ لاستخدام الطريقة الثانية لإدارة المخزون حيث ان التكلفة المرتفعة تقلل من العبء الضريبي.
- اما إذا كان التقرير المالي سيقدم للمستثمرين فيكون الهدف هو اظهار ربحية مرتفعة للشركة فيتم استخدام الطريقة الثالثة.

البند	GAAP	IFRS
تكلفة المخزون	يُسمح بمجموعة متنوعة من منهجيات تكلفة المخزون مثل LIFO و FIFO و / أو متوسط التكلفة المرجح. بالنسبة للشركات التي تستخدم LIFO لأغراض ضريبية الدخل الأمريكية ، تتطلب قواعد مطابقة الكتب / الضرائب أيضًا استخدام LIFO لأغراض المحاسبة / إعداد التقارير الدفترية.	يُسمح بعدد من منهجيات احتساب التكلفة مثل الوارد أولاً يصرف أولاً أو متوسط التكلفة المرجح. ومع ذلك ، فإن استخدام LIFO ممنوع.

٥/٥ المصروفات المدفوعة مقدماً Prepaid expenses

أحد عناصر الأصول المتداولة التي يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل أو ضمن الأصول المتداولة الأخرى ويحدد ذلك في ضوء الأهمية النسبية لهذا البند. وهي عبارة عن مصروفات تشغيلية عادية تم سدادها مقدماً للحصول على البضائع أو الخدمات (مثل الإيجار ؛ التأمين ، الإعلانات وغيرها) خلال سنة أو دورة تشغيلية إيهما أطول. أي أن الشركة لم تحصل على الخدمة بعد فيتم تسجيلها في صورة أصول متداولة.

الدفعة المقدمة لنفقات مستقبلية تنشئ أصلاً. سيتم الاعتراف بالأصل (المصاريف المدفوعة مقدماً) كمصروف في الفترات المستقبلية عند استخدامه. على سبيل المثال التأمين المدفوع مقدماً. افترض أن الشركة تدفع قسط التأمين الخاص بها للتغطية على مدار السنة التالية في ٣١ ديسمبر من العام الحالي. في وقت الدفع ، تعترف الشركة بأصل (مصاريف التأمين المدفوعة مسبقاً). لم يتم تكبد المصاريف في ذلك التاريخ يتم تكبد المصاريف مع مرور الوقت (في هذا المثال ١٢/١ في كل شهر لاحق). لذلك يتم الاعتراف بالمصروفات ويتم تخفيض قيمة الأصل في البيانات المالية على مدار العام.

الخلاصة

يستخدم المستثمرون والمحللون والدائنون الأصول المتداولة لقياس مدى سيولة الشركة وقدرتها على توفير وتحقيق تدفقات نقدية تشغيلية لتتمكن من سداد التزاماتها المتداولة (الالتزامات المطلوب سدادها خلال السنة المالية أو الدورة التشغيلية للشركة).

كلما زادت نسبة الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة كلما دل ذلك على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل. ولكن هذا لا يعني ان تكون نسبة السيولة بالشركة مرتفعة جدا فإذا ارتفعت بدرجة اعلى بكثير من الشركات المنافسة قد يعطي ذلك انطباع للمستثمرين والمحللين ان الشركة لا تجيد اعادة استثمار تدفقاتها النقدية عن طريق الدخول في مشروعات قد تحسن من وضعها المالي وتحسن من ثقة المستثمرين وبالتالي تزيد من سعر السهم بالبورصة الذي يعد الهدف الرئيسي لأي شركة مقيدة بالبورصة لزيادة ثروة مالكيها.

٦. الخصوم المتداولة Current Liabilities

الالتزامات المتداولة هي تلك الالتزامات التي يُتوقع تسويتها في دورة التشغيل العادية للمنشأة أو المحتفظ بها أساساً للمتاجرة أو المستحقة السداد في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ الميزانية العمومية.

١/٦ حسابات الدفع accounts payable

الذمم التجارية الدائنة وتسمى أيضًا الحسابات الدائنة هي المبالغ التي تدين بها الشركة لبائعيها مقابل شراء السلع والخدمات. بعبارة أخرى تمثل هذه المبالغ غير المدفوعة اعتبارًا من تاريخ الميزانية العمومية لمشتريات الشركة بالدين. التغييرات الكبيرة في الحسابات الدائنة المتعلقة بالمشتريات يمكن أن تشير إلى تغييرات محتملة في العلاقات الائتمانية للشركة مع مورديها.

٢/٦ الديون قصيرة الاجل (السند الاذني)

وهو قرض قصير الاجل لفترة زمنية تقل عن سنة في مقابل سند اذني او ضمان لسداد المبلغ المقرض بحيث في وقت الاستحقاق يتم دفع اصل المبلغ مع معدل الفائدة المحدد.

٣/٦ القيمة المستحقة حالياً من الديون طويلة الاجل

قد تتعاقد الشركة عند اقتراضها من البنك على ان تقوم بدفع قيمة ثابتة كل عام من أصل الدين بالتالي يتم تسجيلها في الخصوم الجارية لأنها تستحق خلال العام المالي.

٤/٦ المصروفات المستحقة Accrued expenses

تسمى أيضاً المصروفات المستحقة الدفع والالتزامات المستحقة والالتزامات غير المالية الأخرى. هي مصاريف تم الاعتراف بها في بيان دخل الشركة ولكن لم يتم دفعها حتى تاريخ الميزانية العمومية. بالإضافة إلى ضرائب الدخل المستحقة الدفع فإن الأمثلة الشائعة الأخرى على المصاريف المستحقة هي الفوائد المستحقة وتكاليف التأمين المستحقة وتعويضات الموظفين المستحقة (أي الأجور المستحقة الدفع). مثال عندما يكون موعد دفع المرتبات في بداية كل شهر على الاعمال والخدمات التي تم تقديمها للشركة ففي شهر ديسمبر تستحق مرتبات الموظفين ولكن موعد الدفع هو بداية شهر يناير.

مثال على الضرائب المؤجلة

تنتج الضرائب المؤجلة بسبب اعداد المحاسب قائمتين للمركز المالي بسياسات محاسبية مختلفة لأغراض مختلفة فتكون قيمة الضرائب المدفوعة اقل من القيمة المسجلة في الميزانية والعكس اي ان:

- المحاسب يقدم قوائم مالية لمصلحة الضرائب والتي يكون تسجيل قيم بنود القوائم المالية بها بالسياسات المحاسبية التي توضح وجود تكاليف ومصروفات عالية بالتالي ارباح اقل وأعباء ضريبية اقل.

- ثم يقدم المحاسب قوائم مالية للمستثمرين بصورة توضح ارتفاع الارباح وبالتالي يستخدم سياسات محاسبية تقلل من التكاليف والمصروفات وتزيد من نسبة الارباح وبالتالي تزداد الابعاء الضريبية في هذه الحالة قيمة الضرائب المدفوعة فعليا تكون اقل من القيمة المسجلة في القوائم المالية المقدمة للمستثمرين فيقوم المحاسب بتسجيل القيمة المدفوعة فعليا بالإضافة الى مديونية ضرائب مؤجلة في جانب الخصوم طويلة الاجل لأنها لا تدفع خلال السنة المالية او التشغيلية للشركة.

مثال:

شركة ما قامت بشراء مستلزمات تشغيلية بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنية والتي من المتوقع ان يتم اهلاكها على مدار ٣ سنوات بحيث لا يتبقى لها قيمة تخريدية في نهاية الثلاث سنوات. سيوضح الجدول التالي اهلاك الاصل بطرق الاهلاك المختلفة:

السنة	الاهلاك بغرض تقديم التقرير المالي للمستثمرين	الاهلاك بغرض تقديم التقرير لمصلحة الضرائب
١	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٢	١٠,٠٠٠	٦,٦٦٧
٣	١٠,٠٠٠	٣,٣٣٣

يوضح الجدول السابق ان الاهلاك بغرض تقديم التقرير للمستثمرين اي باستخدام اهلاك القسط الثابت ينتج عنه تكلفة اهلاك اقل والعكس بالنسبة للتقرير المقدم لمصلحة الضرائب والمستخدم به طريقة الاهلاك المتسارع وذلك في السنة المالية الاولى. بإعداد قائمة الدخل وبفرض ان معدل الضريبة هو ٣٠% يتضح تأثير ذلك على ارباح الشركة كما يلي:

السنة المالية الاولى	قائمة الدخل	التقرير الضريبي
المبيعات	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
المصروفات:		
الاهلاك	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
المصروفات الاخرى	(٢٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
الارباح التشغيلية	٦٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الضرائب (٣٠%)	(١٨,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)
صافي الربح	٤٢,٠٠٠	٣٥,٠٠٠

يوضح الجدول السابق امكانية الشركة في التلاعب وتغيير السياسات المحاسبية لإرسال رسائل مختلفة لأغراض مخالفة وينتج عن ذلك اختلاف في قيمة الضرائب المقيدة في الميزانية. بالتالي في حالة تقديم التقرير المالي للمستثمرين تقوم الشركة بتسجيل القيمة الحقيقية المدفوعة لمصلحة الضرائب (١٥,٠٠٠) وتسجل القيمة المتبقية (١٨,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ = ٣,٠٠٠) في صورة مديونية ضرائب مؤجلة.

٥/٦ الدخل المستحق Deferred income

ينشأ الدخل المؤجل (يُطلق عليه أيضاً الإيرادات المؤجلة أو الإيرادات غير المكتسبة) عندما تتلقى الشركة مدفوعات مقدماً قبل تسليم السلع والخدمات المرتبطة بالدفع. تلتزم الشركة إما بتوفير السلع أو الخدمات أو إعادة الأموال النقدية المستلمة.

تشمل الأمثلة مدفوعات الإيجار المستلمة في بداية عقد الإيجار ورسوم خدمة المعدات المكتبية المستلمة في بداية فترة الخدمة ومدفوعات اشتراكات المجلات المستلمة في بداية فترة الاشتراك.

بشكل عام كيف تؤثر الإيرادات المؤجلة على البيانات المالية للشركة في الفترات التي تلي الاعتراف الأولي بها؟

في الفترات اللاحقة سوف تعترف الشركة بالإيرادات المؤجلة عند اكتسابها. عندما يتم الاعتراف بالإيراد سينخفض الالتزام "الإيرادات المؤجلة". بالإضافة إلى ذلك يتم الاعتراف بمصروف الضريبة في بيان الدخل حيث يتم الاعتراف بالإيراد وبالتالي ستخفض المبالغ المرتبطة بأصول الضريبة المؤجلة.

ناقش العبارات التالية:

- أ - عند تقييم سيولة الشركة يختلف تأثير المبالغ في الحسابات الدائنة عن تأثير المبالغ في الإيرادات المؤجلة.
- ب - يراقب بعض المستثمرين المبالغ في الإيرادات المؤجلة كمؤشر على نمو الإيرادات في المستقبل.

الحل:

أ. يمثل مبلغ الذمم الدائنة او اوراق الدفع التزاماً مستقبلياً بالدفع النقدي للموردين. في المقابل يمثل مبلغ الإيرادات المؤجلة المدفوعات التي تلقتها الشركة بالفعل من عملائها والالتزام المستقبلي هو تقديم الخدمات ذات الصلة. فيما يتعلق بالسيولة فإن تسوية الحسابات الدائنة سوف تتطلب تدفقات نقدية خارجة بينما لن يتم تسوية التزامات الإيرادات المؤجلة.

ب. يقوم بعض المستثمرين بمراقبة المبالغ في الإيرادات المؤجلة كمؤشر على النمو المستقبلي لأن المبالغ في الإيرادات المؤجلة سيتم الاعتراف بها كإيرادات في المستقبل. وبالتالي ، فإن النمو في مبلغ الإيرادات المؤجلة يعني ضمناً النمو المستقبلي لهذا المكون من إيرادات الشركة.

٧. الأصول الثابتة NON-CURRENT ASSETS

هي أصول مادية ملموسة طويلة الاجل (يزيد عمرها عن عام) تستخدمها الشركة في أنشطتها التشغيلية والإدارية وهي تمثل النسبة الأكبر من اجمالي قيمة الاصول **وتحتوى على ما يلي:**

١/٧ الممتلكات والآلات والمعدات Property, Plant, and Equipment

الممتلكات والمنشآت والمعدات هي أصول ملموسة يتم استخدامها في عمليات الشركة ويتوقع استخدامها (توفر مزايا اقتصادية) على مدار أكثر من فترة مالية واحدة. تشمل الأصول الملموسة التي يتم التعامل معها على أنها ممتلكات وآلات ومعدات (الأراضي والمباني والمعدات والآلات والأثاث والموارد الطبيعية مثل الموارد المعدنية والبتروولية)

تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات بتسجيل الممتلكات والآلات والمعدات باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم . بينما تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات باستخدام نموذج التكلفة لبعض فئات الأصول ونموذج إعادة التقييم للآخرين يجب على الشركة تطبيق نفس النموذج على جميع الأصول ضمن فئة معينة من الأصول.

تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة فقط بنموذج التكلفة لتسجيل الممتلكات والآلات والمعدات.

أ. نموذج التكلفة the cost model

يتم تسجيل الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة المستهلكة amortized cost (التكلفة التاريخية مطروحاً منها أي استهلاك متراكم أو استنفاد متراكم وناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة).

تتكون التكلفة التاريخية بشكل عام من سعر شراء الأصل بالإضافة إلى تكلفة التسليم وأي تكاليف إضافية يتم تكبدها لجعل الأصل قابلاً للتشغيل (مثل تكاليف تركيب آلة). يشير الإهلاك إلى عملية تخصيص (الاعتراف كمصروفات) تكلفة الأصل على مدى عمره الإنتاجي. لا يتم استهلاك الأرضى.

نظراً لعرض الممتلكات والآلات والمعدات في الميزانية العمومية بعد خصم مصروفات الإهلاك والذي يظهر في قائمة الدخل فإن اختيار طريقة الاستهلاك والتقدير ذات الصلة للعمر الإنتاجي والقيمة التخريدية (هي القيمة المتبقية التي يمكن ان تحصل عليها الشركة في حالة بيع الأصل بعد نهاية عمره الإنتاجي) تؤثر على الميزانية العمومية للشركة وقائمة الدخل.

يحدث الانخفاض في القيمة عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للأصل أقل من قيمتها الدفترية. عندما يتم اعتبار الأصل منخفض القيمة تعترف الشركة بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها تحديد الانخفاض في القيمة. يُسمح بعكس خسائر انخفاض القيمة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكن ليس بموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً.

ب. نموذج إعادة التقييم

بموجب هذا النموذج فإن القيمة المسجلة (القيمة الدفترية) للممتلكات والآلات والمعدات هي القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق. تؤثر التغييرات في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات بموجب نموذج إعادة التقييم على حقوق الملكية بشكل مباشر أو على الربح والخسارة حسب الظروف.

تفقد معظم الأصول الثابتة قيمتها مع الوقت نتيجة الاستهلاك فيما عدا الأراضي التي عادة تزيد قيمتها مع الوقت. لذلك فستجد بند خاص بإهلاك قيمة الأصول (قيمة الإهلاك التراكمي) في جانب الأصول.

وتوجد عدة طرق لحساب الإهلاك التراكمي وهي:

أ. طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول الثابتة Straight-line method

وهي طريقة سهلة وبسيطة لحساب معدل الإهلاك فيتم توزيع عبء ثابت للإهلاك على مدار العمر الانتاجي للأصل. وعلى الرغم من سهولة تلك الطريقة إلا ان لها عدة **عيوب ومنها:**

- ان الأصل قد يستهلك بصورة أسرع من تلك المحسوبة بالميزانية نتيجة تقدم تكنولوجيا او ما شابه.
- قد تقرر الشركة ايضاً الاستغناء عن الأصل قبل انتهاء العمر الانتاجي له في حالة التلف المفاجئ او في حالة انه تتطلب تكلفة مرتفعة لصيانته والحفاظ على سلامته بالتالي فان الميزانية لا تعبر عن الواقع.

ب. طريقة الاستهلاك المعجل او المتسارع Accelerated method **(طريقة القسط المتناقص)**

وفي هذه الطريقة يتم توزيع عبء متناقص للإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل بمعنى خصم قيم اهلاك كبيرة في السنوات الاولى من عمر الأصل وخاصة اذا كان من المتوقع ان تكون انتاجية الأصل اكبر في السنوات الأولى كما أن بعض الأصول التي يتم اهلاكها سريعا بسبب تأثرها بالتكنولوجيا مثل اجهزة الكمبيوتر فيفضل استخدام الطريقة الثاني ايضا معها. تسجل الأصول الثابتة بالميزانية في هذه الحالة بالقيمة الدفترية اي التكلفة الأصلية مطروح منها قيمة الاهلاك.

وقد تغير الشركة السياسات المحاسبية لتسجيل قيمة الاهلاك لنفس الاغراض التي تغير على اساسها طريقة حساب قيمة المخزون كما ذكرنا من قبل. فمثلا قد تستخدم الشركة طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول لتقلل التكلفة وتظهر ارباح عالية. وعلى العكس فتلجأ لاستخدام طريقة الاستهلاك المتسارع لتظهر تكلفة زائدة وتقلل من قيمة الضرائب.

مثال

باقتراض ان أحد الشركات المصرية بصدد شراء جهاز كمبيوتر تكلفته ٥٠٠٠ جنيه ويقدر العمر الانتاجي ٥ سنوات والقيمة المتبقية ٥٠٠ جنيه احسب قيمة الاهلاك السنوي بالطرق التالية:

١. بطريقة القسط الثابت للإهلاك.

٢. طريقة الاهلاك المعجل او المتسارع

الحل:

١. قيمة الاهلاك السنوي باستخدام طريقة القسط الثابت =

(تكلفة الكمبيوتر - القيمة المتبقية) / العمر الانتاجي

$$٩٠٠ = ٥ / (٥٠٠ - ٥٠٠٠)$$

هذا يعني انه سيتم خصم نفس المبلغ ٩٠٠ كل سنة من ال ٥ سنين.

٢. قيمة الاهلاك السنوي باستخدام طريقة الاهلاك المعجل او المتسارع=

(تكلفة الكمبيوتر - القيمة المتبقية) × (٢ × معدل الاهلاك الثابت)

$$\text{معدل الاهلاك الثابت} = ٥٠٠٠ \div ٩٠٠ = ٠,١٨$$

$$١٦٢٠ = (٠,١٨ \times ٢) \times (٥٠٠ - ٥٠٠٠)$$

تؤثر هذه القيمة على الميزانية وقائمة الدخل فتقل قيمة الاصول في الميزانية بمعدل الاهلاك وتسجل نفس القيمة على انها أحد التكاليف التشغيلية في قائمة الدخل.

نلاحظ ان قيمة الاهلاك بطريقة الاهلاك المتسارع أكبر من قيمته بطريقة القسط الثابت في السنوات الاولى حتى يقل تدريجيا. بالتالي إذا اراد المحاسب اظهار ارباح مرتفعة في السنوات الاولى فهو يفضل استخدام الطريقة الثانية.

٢/٧ العقارات والاراضى الاستثمارية Investment Property

لا يتم استخدام بعض الممتلكات في إنتاج السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية. بدلاً من ذلك يتم استخدامه لكسب دخل إيجار أو زيادة رأس المال (أو كليهما).

بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تعتبر هذه العقارات بمثابة عقار استثماري. لا تتضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة تعريفاً محدداً للعقار الاستثماري. توفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات خيار الإبلاغ عن العقارات الاستثمارية باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة.

بشكل عام يجب على الشركة تطبيق النموذج المختار (التكلفة أو القيمة العادلة) على جميع عقاراتها الاستثمارية. يتطابق نموذج تكلفة العقارات الاستثمارية مع نموذج التكلفة الخاص بالممتلكات والآلات والمعدات: بمعنى آخر يتم إدراج العقار الاستثماري بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض متراكمة في القيمة. بموجب نموذج القيمة العادلة يتم إدراج العقارات الاستثمارية بقيمتها العادلة.

عندما تستخدم الشركة نموذج القيمة العادلة لقياس قيمة استثماراتها العقارية فإن أي ربح أو خسارة ناتجة عن تغيير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر أي في بيان الدخل في الفترة الذي نشأ فيه.

٨. الأصول غير الملموسة Intangible Assets

الأصول غير الملموسة هي أصول غير نقدية يمكن تحديدها بدون مضمون مادي . يمكن الحصول على الأصل القابل للتحديد منفرداً (يمكن فصله عن الكيان) أو يكون نتيجة حقوق أو امتيازات تعاقدية أو قانونية محددة. تشمل

الأمثلة براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية. الأصل الأكثر شيوعاً الذي لا يمكن تحديده بشكل منفصل هو الشهرة المحاسبية والتي تنشأ في مجموعات الأعمال.

تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات بالإبلاغ عن الأصول غير الملموسة باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم ولا يمكن تحديد نموذج إعادة التقييم إلا عندما يكون هناك سوق نشط لأصل غير ملموس. نماذج القياس هذه هي في الأساس نفس الموصوفة للممتلكات والآلات والمعدات. تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة بنموذج التكلفة فقط.

لكل أصل غير ملموس تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل محدوداً أم غير محدد. تطبق مبادئ الاستهلاك والانخفاض على النحو التالي:

■ الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدود يتم استهلاكها على أساس منتظم على أفضل تقدير لعمرها الإنتاجي مع مراجعة طريقة الاستهلاك وتقدير العمر الإنتاجي على الأقل سنوياً.

■ مبادئ انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدود هي نفسها للممتلكات والآلات والمعدات.

■ الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدد لا يتم استهلاكه. بدلاً من ذلك على الأقل سنوياً تتم مراجعة مدى معقولية افتراض عمر إنتاجي غير محدد للأصل ويتم اختبار الأصل للتحقق من انخفاض القيمة.

لقد نظر المحللون الماليون تقليدياً إلى القيم المخصصة للأصول غير الملموسة ولا سيما الشهرة بحذر وبالتالي عند تقييم البيانات المالية غالباً ما يستبعد المحللون القيمة الدفترية المخصصة للأصول غير الملموسة مما يقلل صافي

حقوق الملكية بمقدار متساوى ويزيد الدخل قبل الضرائب بأي مصروفات إهلاك أو انخفاض في القيمة مرتبط بالأصول غير الملموسة.

لا يُنصح بالتخصيص التعسفي للقيمة الصفرية للأصول غير الملموسة بدلاً من ذلك يجب على المحلل فحص كل قائمة غير ملموسة مدرجة وتقييم ما إذا كان ينبغي إجراء تعديل. قد توفر إفصاح الملاحظات حول الأصول غير الملموسة معلومات مفيدة للمحلل وتتضمن هذه الإفصاح معلومات حول الأعمار الإنتاجية ومعدلات وطرق الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة المعترف بها.

علاوة على ذلك قد تكون الشركة قد طورت أصولاً غير ملموسة داخلياً لا يمكن الاعتراف بها إلا في ظروف معينة. قد تمتلك الشركات أيضاً أصولاً لم يتم تسجيلها مطلقاً في الميزانية العمومية لأنها لا تحتوي على مادة مادية ولا يمكن تحديدها. قد تتضمن هذه الأصول مهارة الإدارة والسمعة الطيبة. تعتبر هذه الأصول ذات قيمة وهي من الناحية النظرية تنعكس في السعر الذي يتم به تداول الأوراق المالية للشركة في السوق (والسعر الذي سيتم به بيع كامل حقوق ملكية الشركة في معاملة الاستحواذ). قد يتم الاعتراف بهذه الأصول كشهرة إذا تم الاستحواذ على شركة ولكن لا يتم الاعتراف بها حتى حدوث عملية الاستحواذ.

بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة القابلة للتحديد في الميزانية العمومية إذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الشركة ويمكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق. تتضمن أمثلة الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والامتيازات والتراخيص والحقوق الأخرى.

قد تكون الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها قد تم إنشاؤها داخلياً أو شراؤها من قبل شركة. قد يكون تحديد تكلفة الأصول غير الملموسة التي تم إنشاؤها داخلياً أمراً صعباً وذاتياً. لهذه الأسباب بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) الأمريكية فإن المطلب العام هو أن الأصول غير الملموسة التي تم إنشاؤها داخلياً يتم تسجيلها كمصروفات بدلاً من الإبلاغ عنها في الميزانية العمومية.

تنص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أنه بالنسبة للأصول غير الملموسة التي تم إنشاؤها داخلياً يجب على الشركة تحديد مرحلة البحث ومرحلة التطوير بشكل منفصل. تشمل:

- مرحلة البحث على الأنشطة التي تسعى إلى معرفة أو منتجات جديدة.
- تحدث مرحلة التطوير بعد مرحلة البحث وتشمل تصميم أو اختبار النماذج الأولية والنماذج.

تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أن تكاليف إنشاء الأصول غير الملموسة داخلياً أثناء مرحلة البحث يجب أن يتم إنفاقها على بيان الدخل. يمكن رسملة التكاليف المتكبدة في مرحلة التطوير كأصول غير ملموسة إذا تم استيفاء معايير معينة بما في ذلك الجدوى التكنولوجية والقدرة على استخدام أو بيع الأصل الناتج والقدرة على إكمال المشروع.

تحظر مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الرسملة capitalization كأصل لمعظم تكاليف الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً والبحث والتطوير (في المحاسبة الرسملة هي قاعدة محاسبية تُستخدم للاعتراف بالنفقات النقدية كأصل في الميزانية العمومية وليس كمصروف في بيان الدخل).

في التمويل الرسمة هي تقييم كمي لهيكل رأس مال الشركة). يجب عادةً دفع جميع هذه التكاليف كمصاريف.

بشكل عام يتم الإبلاغ عن الأصول غير الملموسة المكتسبة على أنها أصول غير ملموسة يمكن تحديدها بشكل منفصل (على عكس الشهرة) إذا نشأت عن حقوق تعاقدية (مثل اتفاقية الترخيص) ، أو حقوق قانونية أخرى (مثل براءات الاختراع) ، أو لديها القدرة على الفصل والبيع (مثل قائمة العملاء).

مثال على قياس الأصول غير الملموسة

شركة تصنيع السيارات لديها قسم أبحاث يعمل في المشاريع التالية خلال العام:

المشروع الأول يهدف إلى إيجاد آلة توجيه لا تعمل مثل عجلة القيادة التقليدية ولكنها تتفاعل مع نبضات أصابع السائق.

المشروع الثاني يهدف إلى تصميم نموذج أولي لجهاز لحام يتم التحكم فيه إلكترونياً وليس ميكانيكياً. تم تحديد الجهاز ليكون مجدياً تقنياً وقابل للبيع وقابل للإنتاج.

أشرح المعالجة المحاسبية لتكاليف المشروعين ١ و ٢ بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.

ملخص مصاريف قسم البحوث والتطوير (الأرقام بالآلاف)		
البنود	المشروع الأول	المشروع الثاني
المواد الخام	٩٣٥	٦٢٠
العمالة المباشرة	٦٣٠	٣٢٠
التصميم والهيكل والاختبار	٤٥٠	٤٧٠

الحل

وفقا لـ IFRS يتم رسملة تكاليف التطوير للمشروع الاول والثانى كما يلى:		
المشروع	تصنيف المشروع	المبلغ الذى سيتم رسملته كأصل
المشروع ١	يصنف فى مرحلة البحوث لذلك كل مصاريفه يتم الاعتراف بها كمصروف فى قائمة الدخل.	لا يوجد
المشروع ١	يصنف فى مرحلة التطوير لذلك تكاليفه يمكن رسملتها اى الاعتراف بها كأصل فى الميزانية العمومية.	٦٢٠ + ٣٢٠ + ٤٦٠ = ١٤١٠

١/٨ شهرة المحل Goodwill

عندما تشتري شركة أخرى يتم تخصيص سعر الشراء لجميع الأصول القابلة للتحديد (الملموسة وغير الملموسة) والالتزامات المكتسبة بناءً على القيمة العادلة. إذا كان سعر الشراء أكبر من حصة المشتري في القيمة العادلة للأصول والخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها يتم الاعتراف بالمبلغ الزائد كأصل (الشهرة).

لفهم سبب دفع المشتري لشراء شركة أكثر من القيمة العادلة للأصول المحددة للشركة المستهدفة بعد خصم الخصوم ضع في اعتبارك الملاحظات الثلاث التالية:

أولاً: كما لوحظ فإن بعض العناصر غير المعترف بها في البيانات المالية للشركة (على سبيل المثال سمعتها ونظام التوزيع المعمول به والموظفين المدربين) لها قيمة.

ثانيًا : قد لا تكون نفقات الشركة المستهدفة في البحث والتطوير قد أسفرت عن أصل قابل للتحديد بشكل منفصل يستوفي معايير الاعتراف ولكن مع ذلك قد يكون قد أوجد بعض القيمة.

ثالثًا : قد لا يتعلق سعر الشراء في الاستحواذ فقط بالأصول والالتزامات التي يمكن تحديدها بشكل منفصل المكتسبة وبالتالي قد يتجاوز قيمة تلك الأصول الصافية بسبب دور الاستحواذ في حماية قيمة جميع الأصول الحالية للمشتري أو توفير التكاليف والفوائد من الجمع بين الشركات.

لقد وجد موضوع الاعتراف بشهرة المحل في البيانات المالية مؤيدين ومعارضين بين المهنيين:

- يؤكد مؤيدو الاعتراف بالشهرة أن الشهرة هي القيمة الحالية للعوائد الزائدة التي من المتوقع أن تكسبها الشركة. تدعي هذه المجموعة أن تحديد القيمة الحالية لهذه العوائد الزائدة يماثل تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصول والمشاريع الأخرى.
- يدعي معارضي الاعتراف بالشهرة أن الأسعار المدفوعة لعمليات الاستحواذ غالبًا ما تكون مبنية على توقعات غير واقعية مما يؤدي إلى عمليات شطب مستقبلية للشهرة.

يجب على المحللين التمييز بين الشهرة المحاسبية والشهرة الاقتصادية accounting goodwill and economic goodwill. تعتمد الشهرة الاقتصادية على الأداء الاقتصادي للمنشأة في حين تستند الشهرة المحاسبية إلى المعايير المحاسبية ويتم الإبلاغ عنها فقط في حالة الاستحواذ. الشهرة الاقتصادية مهمة للمحللين والمستثمرين ولا تنعكس بالضرورة في الميزانية العمومية بدلاً من ذلك تنعكس الشهرة الاقتصادية في سعر السهم (على الأقل

من الناحية النظرية). يعتقد بعض مستخدمي البيانات المالية أنه لا ينبغي إدراج الشهرة في الميزانية العمومية لأنه لا يمكن بيعها بشكل منفصل عن الكيان. يعتقد مستخدمو البيانات المالية أن الأصول التي يمكن تحديدها وبيعها بشكل منفصل فقط هي التي يجب أن تنعكس في الميزانية العمومية.

بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) الأمريكية تتم رسملة الشهرة المحاسبية الناشئة عن عمليات الاستحواذ ولا يتم استهلاك الشهرة ولكن يتم اختبار انخفاض قيمتها سنوياً. إذا تم اعتبار الشهرة منخفضة القيمة يتم تحميل خسارة انخفاض القيمة على الدخل في الفترة الحالية وخسارة انخفاض القيمة تقلل من الأرباح الحالية. تقلل خسارة انخفاض القيمة أيضاً من إجمالي الأصول لذلك قد تزداد بالفعل بعض مقاييس الأداء مثل العائد على الأصول (صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول) في الفترات المستقبلية. خسارة انخفاض القيمة هي بند غير نقدي.

تؤثر أحكام الإدارة حول التقييم بدورها على البيانات المالية الحالية والمستقبلية لأن الأصول غير الملموسة المحددة ذات العمر المحدد يتم استهلاكها بمرور الوقت. في المقابل لا يتم استهلاك الشهرة أو الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد ذات العمر غير المحدد بدلاً من ذلك كما هو مذكور يتم اختبار كلاهما سنوياً لانخفاض القيمة.

يمكن أن يؤثر الاعتراف وانخفاض قيمة الشهرة بشكل كبير على إمكانية مقارنة البيانات المالية بين الشركات. لذلك غالباً ما يعدل المحللون البيانات المالية للشركات عن طريق إزالة تأثير الشهرة. مثل هذه التعديلات تضمن:

■ استبعاد الشهرة من بيانات الميزانية العمومية المستخدمة لحساب النسب المالية .

■ استبعاد خسائر انخفاض قيمة الشهرة من بيانات الدخل المستخدمة لفحص اتجاهات التشغيل. بالإضافة إلى ذلك يمكن للمحللين تطوير توقعات حول أداء الشركة بعد عملية الاستحواذ من خلال مراعاة سعر الشراء المدفوع بالنسبة إلى صافي الأصول وآفاق الأرباح للشركة المستحوذ عليها.

٩ - الخصوم وحقوق الملكية

١/٩ الخصوم طويلة الاجل

هي الالتزامات المستحقة في فترة زمنية أكثر من عام. تنقسم الخصوم طويلة الاجل الى:

١/١/٩ القروض طويلة الاجل

هو اقتراض من البنوك مقابل فرض فائدة على المقرض والتي تعتبر تكلفة القرض بعد خصم معدل الضرائب أي انه اذا تعاقدت الشركة على قرض مع احد البنوك بسعر فائدة ١٠% فهذه ليست التكلفة الحقيقية للقرض لان سعر الفائدة يقلل من العبء الضريبي على الشركة فيحقق توفير ضريبي. على سبيل المثال، اذا كان معدل الضريبة ٢٠% فان التكلفة النهائية للقرض هي ١٠% * (١ - ٢٠%) = ٨%

٢/١/٩ الرهن العقاري

هو قرض لشراء منزل او اي عقار اخر بحيث يكون العقار نفسه هو ضمان للقرض، ففي حالة عدم القدرة على سداد القرض يحق للبنك الاستحواذ على العقار لضمان حقه.

٣/١/٩ السندات المصدرة

السند هو دين على الشركة حيث يدفع المستثمر السعر المحدد للسند مقابل الحصول على معدل فائدة دوري مع الحصول على القيمة الاسمية للسند في نهاية المدة (اي وقف الاستحقاق).

قد يزيد او يقل سعر السند عن القيمة الاسمية له بناءا على الفرق بين فائدة السند وعائد الفرص البديلة اي السندات الاخرى بنفس معدل المخاطرة او الاستثمارات الاخرى. اذا كانت معدل فائدة السند اقل من الفرص البديلة فانه يباع بخصم اي اقل من القيمة الاسمية للسند والعكس صحيح.

في هذه الحالة تتضمن البيانات الايضاحية للقوائم المالية للشركة معلومات تخص السند المصدر وهي: القيمة الاسمية للسند، معدل الفائدة (الكوبون) للسند، تاريخ الاستحقاق، سعر البيع للسند ومصاريف الاصدار. يستخدم المحلل المالي هذه البيانات لحساب تكلفة السند.

يمكن تقدير هذه التكلفة بواسطة الاعتماد على العائد حتى الاستحقاق Yield to maturity (YTM)^٤ لسندات الشركة او سندات الشركات الأخرى مماثلة المخاطرة. من وجهة نظر الشركة فان العائد حتى الاستحقاق يمثل تكلفة التدفقات المالية الناتجة عن اصدار السندات.

⁴ يمثل العائد حتى الاستحقاق معدل العائد السنوي للمستثمر بافتراض شرائه لسند الان والاحتفاظ به حتي تاريخ استحقاق السند.

يمكن الاعتماد على financial calculator أو برنامج ال excel لتقدير العائد حتى الاستحقاق، ولكن أيضا يمكن الوصول لنتيجة تقديرية باستخدام المعادلة التالية التي قام بتطويرها ^٥Hawawini and Vora (1982):

$$r_d = \frac{I + \frac{\text{par value} - \text{market value}}{n}}{\text{par value} + 0.6 (\text{market price} - \text{par value})}$$

حيث I = الفائدة السنوية المستحقة

ان:

$r_d = YTM$ = تكلفة السندات = العائد حتى الاستحقاق

N_d = صافي حسيلة الطرح

n = عدد سنوات السند حتي الاستحقاق

par value = القيمة الاسمية للسند

مثال

قامت إحدى الشركات بإصدار سندات لتمويل إحدى مشروعاتها، إذا علمت ان القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ جنيه، تستحق بعد ١٠ سنوات؛ ومعدل الكوبون ٧%. بافتراض ان معدل العائد في السوق للسندات ذات نفس مستوى المخاطرة أعلى من ٧%؛ فان الشركة ستقوم بإصدار وبيع هذه السندات ب ٩٦٦ جنيه (أي بخصم اصدار)؛ إذا كانت تكلفة الإصدار ٢% من القيمة الاسمية. والمطلوب حساب الاتي :

١. حسيلة الإصدار

٢. العائد حتي الاستحقاق.

الحل:

⁵Hawawini, G. and Vora, A. (1982) 'Yield approximations: an historical perspective', *Journal of Finance*, Vol. 37, March, pp. 145–56.

١. صافي حصيد الإصدار = حصيد الإصدار - تكلفة الإصدار
 $= 966 - (1000 \times 2\%) = 946$ جنيه.

٢. العائد حتي الاستحقاق:

$$r_d = \frac{70 + \frac{1000 - 946}{10}}{1000 + 0.6(946 - 1000)} = \frac{70 + 5.4}{1000 - 32.4} = \frac{75.4}{967.6} = 0.0779 \cong 7.8\%$$

يتضح من المثال السابق، ان تكلفة السندات قبل الضرائب تساوي ٧,٨% ولم يتم افتراض ان معدل كوبون السند coupon rate هو تكلفة السندات، فمعدل كوبون السند يمثل العقد المبرم بين مصدر السند وحامل السند، بينما تم الاعتماد علي العائد حتي الاستحقاق لأنه بشكل عام يمثل التكلفة الحقيقية للسند ويعكس التغيرات التي حدثت في الأسواق المالية منذ اصدار السند حتي وقت اتخاذ المستثمر قرار بيعه أو شرائه؛ كما انه في هذا المثال هناك اختلاف بين القيمة الاسمية للسند وصافي حصيد الطرح؛ بمعنى اخر هناك اختلاف بين مقدار الاموال المتحصل عليها من طرح السندات والقيمة واجبة السداد عن الاستحقاق.

٤/١/٩ التزامات التأجير التمويلي

ينتج هذا الالتزام من اتخاذ الشركة قرار تأجير أصل ما لعدد من السنوات تزيد عن العام بدلا من شرائه. وقد يكون هذا القرار ناتج عن عدم قدرة الشركة على شراء الاصل لغلو ثمنه.

تحدد المعايير المحاسبية المصرية مجموعة من المبادئ لكيفية الاعتراف وقياس وعرض والإفصاح عن عقود التأجير لما لها من تأثير واضح على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة

ويمكن تصنيف عقود التأجير الي عقد تأجير تشغيلي وعقد تأجير تمويلي. ولكل من هذه العقود أثر وانعكاس على التدفقات النقدية للشركة ، القوائم المالية ، وكذلك القدرة المستقبلية للشركة على تحقيق الأرباح ، مما يتطلب من المحلل المالي دراسة وتقييم البيانات الخاصة بهذه العقود بشكل دقيق.

بالرجوع للمعايير المحاسبية المصرية فان عقود التأجير تصنف وفقا لجوهر العملية دون صيغة العقد.

- يصنف العقد على أنه عقد تأجير تمويلي^٦ إذا نتج عنه انتقال جوهري لمخاطر ومنافع الأصل محل العقد للمستأجر.
- أما في حالة عدم انتقال المخاطر والمنافع الخاصة بالأصل بشكل جوهري للمستأجر يصنف العقد على انه عقد تأجير تشغيلي.

فيما يلي بعض الحالات التي إذا توافرت في العقد سواء بشكل منفرد او مجتمعة يتم تصنيفه على انه عقد تأجير تمويلي:

١. إذا كان العقد ينص على انتقال ملكية الاصل الى المستأجر في نهاية مدة العقد.

٢. إذا كان العقد يتيح للمستأجر فرصة لشراء الأصل بقيمة أقل من قيمته العادلة وقت التنفيذ مما يجعل أنه من المؤكد ان المستأجر سيقوم بشراء الأصل.

^٦ حالات يمكن أن تؤدي بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على عقد تأجير تمويلي:

١. إذا كان المستأجر يستطيع إلغاء العقد مع الالتزام بتحمل خسائر المؤجر في حالة الإلغاء.

٢. إذا كان للمستأجر الحق في الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل.

٣. إذا كان العقد ينص علي أحقية المستأجر في تأجير الأصل لفترة ثانية بقيمة أقل بشكل جوهري عن قيمته الاجارية في السوق.

٣. إذا كانت مدة العقد تغطي الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل حتى ولو لم تنتقل الملكية للمستأجر.

٤. إذا كانت القيمة الحالية^٧ لإيجار الأصل تقارب قيمته العادلة وقت تحرير العقد.

٥. إذا كان الأصل ذو طبيعة خاصة لدرجة ان المستأجر فقط هو من يستطيع استخدام الأصل.

اما اذا كانت مدة التأجير أقل بكثير من العمر الانتاجي للأصل خاصة اذا كان الاصل يتأثر بالتقدم التكنولوجي مثل اجهزة الحاسب الالى او لا يتوافر فيها اي من الحالات السابق ذكرها فيعتبر العقد تأجير تشغيلي.

كيفية التعامل مع التأجير التمويلي والتشغيلي في الميزانية وقائمة الدخل:

بالنسبة للتأجير التمويلي يتم تسجيله في صورة التزامات تأجير تمويلي في الخصوم طويلة الأجل وفي صورة تكلفة تأجير تمويلي تحت بند المصروفات التشغيلية. و تساوي قيمة التأجير التمويلي القيمة العادلة لمجموع الالتزامات الواجب سدادها في المستقبل كما ينص عليها العقد ويتم خصم اهلاك للأصل المستأجر كما هو الحال في الاصول الثابتة في صورة استهلاك.

اما بالنسبة للتأجير التشغيلي فلا يتم تسجيله في قائمة المركز المالي كأحد عناصر الديون طويلة الاجل. لذلك تعتبره بعض الشركات مصدر تمويلي جيد حيث لا يؤثر بصورة مباشرة على المركز المالي للشركة.

^٧ يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير، أو سعر الفائدة على الافتراض الإضافي للمستأجر.

يتم تسجيل قيم التأجير التشغيلي كأحد عناصر بند الايجار في قائمة الدخل كما يتم الإفصاح عن البيانات الخاصة بالتزامات وعقود التأجير التشغيلي في الايضاحية المتممة للقوائم المالية. وهذا يتطلب من المحلل المالي متابعة هذه القيم وأخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وكذلك عند تقييم مستوي مديونية الشركة ولا يعتمد فقط على قيم الديون المقيدة في الميزانية لأنه بسبب قيم التزامات التأجير التشغيلي قد تزيد قيم الديون (بعد اضافة التزامات عقود التأجير التشغيلي الى قيمة الخصوم طويلة الاجل المقيدة في الميزانية) عن قيم الاصول وهي الحالة التي تعرض الشركات للإفلاس.

مدى تأثير كلا من التأجير التمويلي والتشغيلي على القوائم المالية المختلفة للشركة:

نوع التأجير	قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية
بالنسبة للمستأجر			
التأجير التشغيلي	لا يؤثر.	يسجل في صورة تكلفة ايجار.	يسبب خفض في قيمة التدفقات النقدية التشغيلية.
التأجير التمويلي	يسجل في صورة اصول تأجيري وديون تأجيري	يسجل تكلفة اهلاك على الاصل وفائدة على الدين التأجيري	يسبب خفض في قيمة التدفقات النقدية التمويلية.
بالنسبة للمؤجر			
التأجير التشغيلي	يظل الاصل مسجل في حوزة المؤجر.	يسجل دخل تأجيري. ويسجل اهلاك على الاصل المؤجر.	يزيد من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية او التمويلية.

التأجير التمويلي	عندما تساوي القيمة العادلة لمدفوعات الأصل المؤجر قيمته الحقيقية.	يتم ازالة قيمة الاصل المؤجر ويتم تسوية الذمم المدينة.	يسجل دخل من الفائدة التأجيرة.	يزيد من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية او التمويلية.
عندما تزيد القيمة العادلة لمدفوعات الأصل المؤجر عن قيمته الحقيقية.	يتم ازالة قيمة الاصل المؤجر ويتم تسوية الذمم المدينة.	يسجل دخل من الفائدة التأجيرة ويسجل ربح من بيع الاصل.	يزيد من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية او التمويلية.	

٢/٩ حقوق الملكية

هي القيمة المتبقية للملاك (حملة الاسهم) من الاصول بعد خصم قيمة اجمالي الخصوم المتداولة والخصوم طويلة الأجل. ويعتبر حملة الاسهم العادية هم الملاك الحقيقيين للشركة، وهم وحدهم يتحملون نتائج اعمال الشركة. وعلى الرغم من أن مسؤولية حملة الأسهم عن التزامات الشركة محدودة بحجم الأموال المستثمرة في الشركة (قيمة الأسهم)، الا انهم يتحملون مخاطرة أكبر من الدائنين لأنه في حالة تعرض الشركة للإفلاس والتصفية يتم الوفاء بحقوق الدائنين اولا يليها حقوق حملة الاسهم الممتازة ثم حملة الاسهم العادية اذا تبقّت اموال.

١/٢/٩ قيمة الاسهم العادية

يسعى المستثمرين من استثمارهم لأموالهم في الاسهم العادية الي تحقيق عائد علي هذه الاستثمارات يتمثل في الحصول على توزيعات الارباح او الارباح الرأسمالية للسهم (الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع الأسهم). وعادة لا يحصل حملة الاسهم العادية على توزيعات ارباح دورية ثابتة حيث ان قرار توزيع او احتجاز الأرباح يحدده مجلس ادارة الشركة في ضوء الخطط الاستثمارية للشركة فقد يقرر مجلس الادارة احتجاز الارباح بغرض اعادة استثمارها في مشروعات من المتوقع ان تزيد من قيمة الشركة بالمستقبل وبالتالي تزيد من سعر السهم بالبورصة او توزيع جزء من الأرباح واحتجاز الباقي. ويتمتع حملة الاسهم العادية بحق التصويت على بعض قرارات مجلس الادارة والانتخاب في الجمعيات العمومية التي تعقد بصفة دورية.

تتحدد قيمة الاسهم العادية في الميزانية بناءا على عدد الاسهم المصدرة والقيمة الاسمية للسهم.

٢/٢/٩ الزيادة الرأسمالية paid in capital in excess of par

هي القيمة الزائدة عن القيمة الاسمية والتي تم بيع السهم بها وقت الاصدار. على سبيل المثال: اصدرت الشركة ١٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥ جنيهاً. تم بيع الاسم فعلياً بقيمة ١٠ جنيهاً.

هذا يعني ان قيمة الاسهم العادية هي $(١٠,٠٠٠ \times ٥ = ٥٠,٠٠٠ \text{ جنية})$ و الزيادة الرأسمالية تساوي $((١٠ \times ١٠,٠٠٠) - ٥٠,٠٠٠ = ٥٠,٠٠٠ \text{ جنية})$.

٣/٢/٩ الأرباح المحتجزة

هي الأرباح المتبقية بعد دفع جميع التكاليف والمصروفات على الشركة بالإضافة الى توزيعات الأرباح لحملة الاسهم.

٤/٢/٩ قيمة الاسهم الممتازة

يمتاز حملة الاسهم الممتازة بتوزيعات ارباح ثابتة سنويا فيجمع بين مميزات حملة الاسهم العادية لكونه أحد ملاك الشركة ومميزات حملة السندات لحصوله على توزيعات ثابتة سنويا؛ ولا يتمتع حملة الاسهم الممتازة بحق التصويت في قرارات مجلس الادارة او الانتخاب. ويتم تحديد وتسجيل قيمة الاسهم الممتازة بناءا على عدد الاسهم الممتازة المصدرة والقيمة الاسمية للسهم.

تقدير تكلفة الأسهم الممتازة

تكلفة الأسهم الممتازة تمثل نسبة التوزيعات السنوية للسهم الممتاز الى صافي حصيلة اصدار السهم في حالة اصدار السهم جديدة؛ او نسبة التوزيعات السنوية للسهم الممتاز الى القيمة السوقية للسهم الممتاز في حالة تقدير تكلفة اسهم سبق اصدارها.

$$r_p = \frac{D_p}{N_p}$$

حيث ان:

r_p = تكلفة السهم الممتاز

N_d = صافي حصيلة الطرح للسهم الممتاز

D_p = توزيعات الأرباح للسهم الممتاز

مثال: بافتراض ان إحدى الشركات قامت بإصدار أسهم ممتازة لتمويل أحد مشروعاتها بقيمة اسميه ١٠٠ جنية ومعدل توزيع للأرباح ٢٣%. فاذا علمت ان تكلفة الطرح ٧ جنيهات للسهم الواحد؛ فما هي تكلفة الأسهم الممتازة كمصدر تمويل المشروع؟

لإيجاد تكلفة الأسهم الممتازة يجب اتباع الخطوات التالية:

$$١. \text{ إيجاد صافي قيمة الطرح} = ١٠٠ - ٥ = ٩٥ \text{ جنية.}$$

٢. التعويض في المعادلة السابقة

$$r_p = \frac{D_p}{N_p} = \frac{23}{93} = 24.7\%$$

أي ان تكلفة الاعتماد على الأسهم الممتازة كمصدر تمويل ٢٤,٧%؛ ومن الملاحظ انها تفوق تكلفة الاعتماد على السندات؛ يرجع ذلك الي الوفر الضريبي المحقق من الاعتماد على السندات.

١٠. قائمة التغيرات في حقوق الملكية^٨ Statement of Changes in Equity

هي أحد القوائم التي يتعين على الشركات المصرية الإفصاح عنها في التقارير المالية. وهي تعكس التغيرات التي حدثت في حجم استثمارات الملاك (حقوق الملكية) خلال فترة اعداد القائمة (بين تاريخي بداية ونهاية الفترة المالية) بمعنى انها توضح المعاملات التي أثرت على العناصر المختلفة لحقوق الملكية سواء بالزيادة او النقصان خلال الفترة المالية وأسباب التغيير في حقوق الملكية.

⁸ "statement of changes in owners' equity" or "statement of changes in shareholders' equity,"

وكما سبق الإشارة تشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع والرصيد المتراكم للأرباح المحتجزة الاحتياطيات والرصيد المتراكم لعناصر الدخل الشامل الأخرى (الأرباح) (الخسائر) غير المحققة).

ويتم اعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية بشكل يوضح التغيرات التي طرأت على كل بند من بنود حقوق الملكية فتبدأ القائمة بتوضيح رصيد بداية الفترة اجمالي الدخل الشامل عن الفترة توزيعات الارباح وأي زيادة (إضافة) او خصم لكل بند منتهية برصيد نهاية الفترة.

يمكن تلخيص قائمة التغير في حقوق الملكية بالمعادلة التالية:

$$\begin{aligned} & \text{رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة} = \\ & \text{رصيد حقوق الملكية اول المدة} + \text{الدخل الشامل} - \text{المدفوعات لحملة الأسهم} \\ \text{Ending equity} &= \text{Beginning equity} + \text{Comprehensive income} \\ & - \text{Net payout to shareholders} \end{aligned}$$

يوضح الجدول التالي مثال توضيحي لقائمة التغير في حقوق الملكية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠-١٢-٣١

الأرقام بالآلاف جنية مصري

رأس المال	الأرباح المحتجزة	احتياطي ترجمة العمليات الاجنبية	نتائج إعادة تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة	أخرى	الاجمالي	الحقوق غير المسيطرة	اجمالي حقوق الملكية
							الرصيد في ٢٠١٨-١-١
							التغيرات في السياسات المحاسبية
							الرصيد المعدل
التغيرات في حقوق الملكية خلال ٢٠١٨							
							توزيعات أرباح
							اجمالي الدخل الشامل عن السنة
							الرصيد في ٢٠١٨-١٢-٣١
التغيرات في حقوق الملكية خلال ٢٠١٩							
							اصدار أسهم لزيادة رأس المال
							توزيعات أرباح
							اجمالي الدخل الشامل عن السنة
							المحول الي الأرباح المرحلة
							الرصيد في ٢٠١٩-١٢-٣١

بالرغم من ان قائمة التغير في حقوق الملكية هي أحد القوائم الواجب علي الشركات الإفصاح عنها إلا انها عادة ما يتم اهمالها عند القيام بالتحليل المالي. لذا يجب الإشارة الي ان قائمة التغيرات في حقوق الملكية توفر ملخص للعمليات والمعاملات التي أثرت على حقوق الملكية وبتحليل هذه القائمة يتمكن المحلل المالي من التعرف على وتقييم جميع العناصر التي أدت الي تغير حقوق الملكية والوقوف علي تقييم سليم لقيمة حقوق الملكية ومن ثم قيمة الشركة. ولتحليل قائمة التغير في حقوق الملكية يقوم المحلل المالي بإعادة ترتيب عناصر القائمة كما يلي:

	رصيد حقوق الملكية اول المدة
	+ اصدار أسهم لزيادة رأس المال
	- أسهم تم إعادة شرائها Stock repurchased
	- توزيعات أرباح Cash dividends
	صافي الدخل (من قائمة الدخل) Net income
	عناصر الدخل الشامل Comprehensive income
	• صافي أرباح (خسائر) غير محققه من تحويل العملات الأجنبية • صافي أرباح (خسائر) غير محققه من الاستثمارات المتاحة للبيع • صافي أرباح (خسائر) غير محققه من الأدوات المالية (المشتقات) • صافي أرباح (خسائر) إكتوارية خاصة بنظام التأمينات والمعاشات للشركة
	رصيد حقوق الملكية نهاية المدة

كما سبق الإشارة ان إعادة ترتيب عناصر قائمة التغير في حقوق الملكية تساعد المحلل المالي في تحديد مقدار الزيادة في حقوق الملكية والتفرقة بين أسباب الزيادة وهل هي ناتجة عن اصدار اسهم جديدة ام انها زيادة ناتجة عن تحقيق أرباح واحتجازها لإعادة استثمارها.

اسئلة

١. الموارد التي تتحكم فيها الشركة نتيجة لأحداث سابقة هي:
 - أ. حقوق الملكية.
 - ب. الأصول.
 - ت. الالتزامات.
٢. حقوق الملكية تساوي:
 - أ. الأصول - الخصوم.
 - ب. الالتزامات - الأصول.
 - ت. الأصول + الخصوم.
٣. من المرجح أن تختلف حقوق المساهمين المدرجة في الميزانية العمومية عن القيمة السوقية لحقوق المساهمين للأسباب التالية:
 - أ. يتم استخدام أساس التكلفة التاريخية لجميع الأصول والالتزامات.
 - ب. تم استبعاد بعض العوامل التي تؤثر على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.
 - ج- يتم تحديث حقوق المساهمين المدرجة في الميزانية العمومية بشكل مستمر.
 ٤. المعلومات التي تقدمها الميزانية العمومية محدودة بسبب عدم التأكد بـ:
 - أ. قياس تكلفتها أو قيمتها بموثوقية.
 - ب- التغيير في القيمة الحالية بعد نهاية فترة التقرير.
 - ج- احتمال تدفق أي منفعة اقتصادية مستقبلية إلى أو من المنشأة.
٥. أي مما يلي يُصنف على الأرجح على أنه خصوم متداولة؟
 - أ. الدفعات المستلمة مقابل منتج مستحق تسليمه بعد سنة واحدة على الأقل من تاريخ الميزانية العمومية
 - ب- مدفوعات البضائع المستحقة بعد سنة واحدة على الأقل من تاريخ الميزانية العمومية ولكن لا تزال ضمن دورة التشغيل العادية
 - ج- سداد الديون المستحقة خلال ستة أشهر والتي يحق للشركة غير المشروط لها تأجيل السداد لمدة سنة على الأقل بعد تاريخ الميزانية العمومية.

٦. جميع الأصول التالية هي أصول متداولة باستثناء:

أ. النقدية.

ب. شهرة المحل.

ث. المخزون.

الفصل الثالث

قائمة الدخل و قائمة الدخل الشامل

١. قائمة الدخل Income statement

هي إحدى القوائم الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة ويشار إليها بعدة أسماء مثل قائمة الأرباح والخسائر Profit and loss statement (P&L) او قائمة التشغيل Statement of operation وتهدف بشكل أساسي الى توضيح نتائج اعمال الشركة وأدائها الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة. بمعنى أن قائمة الدخل توضح مصادر تحقق الإيرادات وكذلك تكلفة تحقيق هذه الإيرادات بالإضافة الي التكاليف الأخرى مثل الفوائد (تكلفة الديون) والضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة.

توضح قائمة الدخل أثر ممارسة الشركة لأنشطتها على حقوق الملكية. فوجود صافي ربح سوف ينعكس بشكل إيجابي على حملة الأسهم سواء تم توزيعه في شكل توزيعات للأرباح او احتجازه وإضافته للأرباح المحتجزة والعكس صحيح في حالة تحقيق خسائر.

تعد قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل محور اهتمام العديد من أصحاب المصالح مع الشركة مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، المقرضين ، والمحللين الماليين لم تحتويه من معلومات عن قدرة الشركة على تحقيق الأرباح ومصادر هذا الدخل مما يساعدهم علي تقييم الشركة ، ومقارنة الأداء الحالي مع الأداء الماضي ، وتقدير الأداء المالي المستقبلي للشركة ، وكذلك تحديد قدرة الشركة علي سداد التزاماتها.

وبالرغم من أهمية ما تحتويه قائمة الدخل من بيانات إلا انه يجب مراعاة مجموعة من النقاط وهي ان قائمة الدخل منفردة لا تعكس بشكل كامل الأداء المالي للشركة وإنها احدي القوائم المالية التي يجب تحليلها للوقوف علي الأداء المالي للشركة.

يجب ايضا مراعاة ان الأرقام المعروضة في قائمة الدخل تعكس الطرق والسياسات المحاسبية للشركة وانه تم اعدادها وفقا لمبدأ الاستحقاق Accrual basis وبالتالي فان مقدار الدخل/الأرباح المحققة خلال الفترة لا تعني حدوث تدفقات نقدية خلال هذه الفترة.

يمكن اعداد قائمة الدخل من خطوة واحدة (قائمة الدخل المختصرة) The Single-Step Income Statement او من عدة خطوات Multiple-Step Income Statement. عند اعداد قائمة الدخل من خطوة واحدة يتم إيجاد مجموع الإيرادات سواء كانت ناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة وغيرها ثم طرح جميع المصروفات لإيجاد صافي الدخل او الخسارة كما يلي:

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

البند	إيضاح رقم	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
الإيرادات			
صافي المبيعات	Net sales		
إيراد الفوائد	Interest income		
اجمالي الإيرادات			
المصروفات			
تكلفة البضاعة المباعة	Cost of goods sold		
مصروفات بيع وتوزيع	Selling & distribution expenses		
مصروفات إداريه وعمومية	General & administrative expenses		
مصروفات أخرى	Other expenses		
مصروفات تمويلية (الفوائد)	Finance expenses		
الضرائب	Income tax		
اجمالي المصروفات			
صافي الدخل	Net income		

قائمة الدخل متعددة الخطوات فيتم الفصل بين الإيرادات الناتجة عن النشاط الرئيسي للشركة والإيرادات الأخرى وكذلك الفصل بين المصروفات التشغيلية والمصروفات الأخرى مما يساعد ويسهل من عملية تحليل ومقارنة الإيرادات والمصروفات المختلفة لفترات زمنية مختلفة. ويتم اعدادها من خلال المرور بعدة مراحل تبدأ بحساب الدخل من العمليات المستمرة ، ثم حساب الدخل من العمليات غير المستمرة (سواء المتوقفة او الاستثنائية) وصولاً الي صافي الدخل وربحية السهم. أي ان قائمة الدخل متعددة الخطوات توضح العديد من مقاييس الربحية مثل مجمل الربح ، ربح التشغيل ، الربح قبل الضرائب وصولاً الي صافي الربح.

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

البند	إيضاح رقم	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
صافي المبيعات	Net sales		
- تكلفة البضاعة المباعة	Cost of goods sold		
= مجمل الربح (الخسارة)	Gross profit (loss)		
مصروفات التشغيل			
مصروفات بيع وتوزيع	Selling & distribution expenses		
مصروفات إداريه وعمومية	General & administrative		

			expenses
			Other expenses مصروفات اخرى
			الاهلاك والاستهلاك
			Depreciation and amortization
			Operating profit ربح التشغيل
			الربح قبل الفوائد والضرائب
			إيرادات (مصروفات) أخرى
			إيرادات الفوائد
			مصروفات تمويلية (الفوائد)
			Finance expenses
			الربح قبل الضرائب
			Earnings before income taxes
			Income tax الضرائب
			Net income صافي الدخل
			يوزع كالاتي:
			حصة مساهمي الشركة
			حصة الأقلية من حملة الأسهم
			ربحية السهم
			Earnings per common share (EPS)

١/١ صافي المبيعات / Net sales/ net revenues

تبدأ قائمة الدخل باستعراض صافي قيمة المبيعات المحققة خلال الفترة المالية لإعداد قائمة الدخل وتمثل المبيعات الإيراد المحقق من ممارسة الشركة لنشاطها الطبيعي ordinary activities سواء كانت بيع سلع و/أو خدمات. أما صافي المبيعات فهي إجمالي المبيعات مخصوما منها مردودات المبيعات^٩، خصومات المبيعات وأي مسموحات للمبيعات^{١٠}. وتعكس هذه الأرقام وفقا لمبدأ الاستحقاق المبالغ المحققة خلال الفترة سواء تم تحصيلها أو متوقع تحصيلها. وتقوم الشركات التي يتحقق إيرادها من أكثر من قطاع بالإفصاح عن المبيعات الخاصة بكل قطاع بشكل منفصل مما يساعد المحلل المالي علي تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في إيرادات الشركة.

يمثل تحليل التغير في ارقام المبيعات أحد أساليب تقييم أداء الشركة مع تحديد سبب الزيادة أو الانخفاض في ارقام المبيعات بمعنى تحديد هل التغير ناتج عن تغيير في الأسعار (زيادة الأسعار نتيجة التضخم) أم عدد الوحدات المباعة أم السببين معاً. ففي حالة زيادة المبيعات يجب علي المحلل المالي معرفة سبب الزيادة من حيث زيادة الأسعار أم زيادة عدد الوحدات المباعة. وعادة ما تحاول الشركات في حالة التضخم زيادة حجم الوحدات المباعة

^٩ هي عبارة عن مرتجعات المبيعات أو المبيعات التي تم الغائها.

^{١٠} Sales allowance هي عبارة عن التخفيضات الممنوحة للعملاء علي قيمة الفاتورة خصومات الدفع النقدي أو خصم الكمية.

وزيادة الأسعار بمقدار يتناسب مع معدل التضخم وهذا يتطلب من المحلل المالي القيام بتعديل الأرقام المنشورة بشكل يعكس مستوي التضخم لتقييم الأداء الحقيقي للشركة.

مثال : بافتراض ان ارقام المبيعات لإحدى الشركات المصرية وكذلك مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ كانت كما يلي:

٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	المبيعات (جنية مصري)
٢٠٧,٥	١٩٨	مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية (CPI)

المطلوب: حساب معدل نمو المبيعات الاسمي Nominal ومعدل نمو المبيعات الحقيقي

.Real growth rate

الحل:

$$١. \text{ معدل نمو المبيعات الاسمي} = \frac{\text{مبيعات 2019}}{\text{مبيعات 2020}} - 1 =$$

$$= 1 - \frac{22,500,000}{15,000,000} = 1.5 - 1 = 50\%$$

٢. معدل نمو المبيعات الحقيقي

(أ) مبيعات ٢٠١٨ الحقيقية بعد الاخذ في الاعتبار مستوي التضخم =

$$= 15,000,000 \times \frac{207.5}{198} = 15,720,000 \text{ جنية مصري.}$$

(ب) معدل نمو المبيعات بعد تعديل قيمة المبيعات وفقا معدل التضخم =

$$= 1 - \frac{22,500,000}{15,720,000} = 1.43 - 1 = 43\%$$

كما يتضح من المثال السابق فان معدل نمو المبيعات الحقيقي (المعدل بمستوي التضخم) يوضح ان زيادة رقم المبيعات في ٢٠١٨ ناتج عن زيادة حقيقية في عدد الوحدات المباعة بنسبة ٤٣%.

أيضا يتعين علي المحلل المالي تحليل عناصر الإيرادات بشكل مفصل في ضوء السياسات والشروط المختلفة للاعتراف بالإيراد revenue recognition وتوقيت الاعتراف بالإيراد في ضوء المعايير المحاسبية المطبقة وكذلك التأكد من تطابقها في حالة المقارنة بين أداء الشركات المختلفة.

٢/١ تكلفة البضاعة المباعة (COGS) Cost of goods sold

تعرف أيضا بـ " تكلفة المبيعات cost of sales " هي اول المصروفات التي يتم خصمها من صافي المبيعات لتحديد مجمل الربح وهي عبارة عن التكلفة التي تحملتها الشركة لتوفير المنتجات (تصنيع او شراء المنتجات المباعة) او تقديم الخدمات المباعة. وتقوم الشركات التي تعمل بأكثر من قطاع بالإفصاح عن المصروفات الخاصة بكل قطاع بشكل منفصل مما يساعد المحلل المالي على تحديد تكاليف كل قطاع بشكل مستقل.

وكما سبق الإشارة اليه في الفصل السابق فان تكلفة البضاعة المباعة تتأثر بطريقة تقييم المخزون (FIFO, LIFO، أو المتوسط) وعادة ما تكون تكلفة البضاعة المباعة المصروف الأكبر في قائمة الدخل لمعظم الشركات. لذا يجب علي المحلل المالي تحليل العلاقة بين تكلفة البضاعة المباعة والمبيعات لتقييم مدي قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح وإدارة مصروفاتها عن طريق حساب نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي صافي المبيعات.

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي صافي المبيعات}$$

مثال:

توافرت لديك البيانات التالية الخاصة بمبيعات وتكلفة البضاعة المباعة لأحدي الشركات المصرية والمطلوب دراسة وتحليل تلك البيانات.

٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	المبيعات
١٥,٧٥٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة

الحل:

لتحليل تلك الارقام يجب على المحلل المالي القيام بحساب نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي صافي المبيعات كما يلي:

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي صافي المبيعات}$$

٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	المبيعات
١٥,٧٥٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٧٠%	٨٠%	نسبة تكلفة البضاعة المباعة

يتضح من المثال السابق ان نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي اجمالي المبيعات انخفضت وهذا قد يكون مؤشر لقدرة الشركة على إدارة مصروفاتها بشكل جيد او ان الشركة قامت بزيادة أسعارها.

لذا فالمحلل المالي يتعين عليه معرفة متوسط نسبة تكلفة البضاعة المباعة للصناعة التي تنتمي اليها الشركة ومراجعة أسعار بيع المنتجات وتكلفة البضاعة المباعة. ففي حالة زيادة أسعار البيع مع ثبات تكلفة الوحدة تنخفض نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي صافي المبيعات. والعكس صحيح فقد تضطر الشركة في حالة الكساد او نتيجة لظروف المنافسة في السوق الي القيام بتخفيض الأسعار ومع ثبات تكلفة الوحدة فان ذلك سوف يؤدي الي ارتفاع نسبة تكلفة البضاعة المباعة الي المبيعات ومن ثم استنتاج ان الإدارة غير قادرة على إدارة مصروفاتها. لذا يجب علي المحلل المالي تجميع المزيد من البيانات للوقوف على الأسباب الحقيقية للتغير في هذه النسبة ومراجعة النسب المئوية والأرقام معا.

٣/١ مجمل الربح (الخسارة) Gross profit (loss)

مجمل الربح (الخسارة) هو عبارة عن مقدار الربح (الخسارة) المحقق بعد خصم تكلفة انتاج المنتجات و/أو تقديم الخدمات من صافي الإيرادات. وهو يعد اول مؤشر لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح. وتقوم الشركات التي تعمل بأكثر من قطاع بالإفصاح عن مجمل ربح (خسارة) كل قطاع بشكل منفصل مما يساعد المحلل المالي على تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في أرباح (خسائر) الشركة وتحديد مدي مساهمة كل قطاع في زيادة او انخفاض مجمل ربح (خسارة) الشركة.

٤/١ مصروفات التشغيل

عبارة عن المصروفات الخاصة بمزاولة الشركة لنشاطها الأساسي بخلاف تكلفة البضاعة المباعة. وهي مصروفات تتحكم فيها الإدارة بشكل أساسي وتؤثر بشكل جوهري على أرباح الشركة الحالية والمستقبلية. من المعتاد ان يتم الإفصاح عن مصروفات التشغيل اما حسب طبيعتها (grouping by nature) مثل تجميع جميع الاهلاكات في بند واحد يسمى اهلاك أو حسب وظيفتها (grouping by function) بحيث يتم الفصل بين المصروفات حسب الوظيفة مثل مصروفات البيع والتوزيع ، المصروفات الإدارية.

تحتاج بنود مصروفات التشغيل الي تحليل دقيق من المحلل المالي ودراسة اتجاهات التغير في هذه البنود كنسب مئوية وأرقام مجردة وكذلك علاقتها بالمبيعات ومقارنتها مع متوسط

الصناعة والشركات المنافسة. بالإضافة الي مراجعة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لاستيضاح هذه المصروفات وبنودها بشكل أكثر تفصيلاً.

من المتوقع ان تظهر علاقة متوازنة ومستقرة بين كل بند من بنود التكلفة مع مسبب التكلفة وإذا حدث غير ذلك فعلى المحلل المالي التدقيق في السبب. على سبيل المثال قد يقارن المحلل نسبة الاهلاك لقيمة الاصول الثابتة فيما عدا الاراضي فإذا انخفضت النسبة قد يدل ذلك على انه تم شراء اصول جديدة بالشركة خلال العام المالي (اي ليس في بداية العام) وبالتالي لم يتم تسجيل قيمة اهلاك كاملة للعام المالي كما هو موضح بالجدول التالي:

الاهلاك / الاصول الثابتة فيما عدا الاراضي	٢٠١٨	٢٠١٩
	٢٥,٦٩٦ / ٢,٩٨٤ = ١١,٦%	٣٩,٧٩٦ / ٣,٩٩٨ = ١٠,٠%

وقد يدرس المحلل المالي ايضا العلاقة بين تكلفة الصيانة والإصلاح مع قيمة الاصول الثابتة فيما عدا الاراضي. يتم تحديد تكلفة الصيانة والإصلاح كمبلغ تقديري بخبرة المحاسب والذي يجب ان يكون كافي حتى لا تتدهور حالة الاصول المستخدمة في العملية التشغيلية للشركة وبالتالي يتأثر نشاط الشركة بالسلب. اذا زادت او انخفضت النسبة بصورة جوهرية يستدعي هذا ان يدقق المحلل المالي في السبب فقد يدل انخفاض النسبة الى انه تم شراء اصول جديدة بالتالي تحتاج لمبلغ صيانة منخفض او ان الشركة تؤجل صيانة الاصول لتقلل من التكاليف وتزيد من الارباح وهذا قد يضر بنشاط الشركة ومستوى أدائها كما هو موضح بالجدول التالي:

الصيانة والإصلاح / الاصول الثابتة فيما عدا الاراضي	٢٠١٨	٢٠١٩
	٢٥,٦٩٦ / ٢,١٨٤ = ٨,٥%	٣٩,٧٩٦ / ٢,٩٤٦ = ٧,٤%

٥/١ مصروفات اداريه وعمومية

تشمل المصروفات الإدارية والعمومية كافة المصروفات الخاصة بممارسة الشركة لنشاطها بشكل عام ولا يمكن ادراجها ضمن تكلفة البضاعة المباعة او تكلفة تقديم الخدمة. مثل مصروفات الاهلاك والاستهلاك ، مصروفات الصيانة ، مصروفات المهمات ، الإيجارات ، مصروفات الخدمات والمرافق (utilities) مثل الكهرباء والمياه وغيرها من مصروفات ادارة الشركة بشكل عام.

٦/١ مصروفات بيع وتوزيع

أحد بنود مصروفات التشغيل ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل عن المصروفات الإدارية والعمومية إذا كان النشاط التسويقي والتكاليف الخاصة به ذو أهمية نسبية عالية ويؤثر بشكل كبير علي أداء الشركة. وتشمل مصروفات البيع والتوزيع المصروفات التي تتحملها الشركة لتسويق وبيع منتجات الشركة (سلع و/أو خدمات). مثل مرتبات إدارة التسويق ، مصروفات وعمولات رجال البيع ، تكاليف الحملات التسويقية ، الاهلاكات الخاصة بمعدات التسويق ، ايجارات المعارض ، تكاليف النقل والشحن ، وغيرها من التكاليف المرتبطة بشكل مباشر بنشاط البيع.

٧/١ ربح (خسارة) التشغيل (الربح قبل الفوائد والضرائب) - Operating profit (loss)

يعرف أيضا بـ "دخل عمليات التشغيل operating income" أو "صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) (Earnings before interest and taxes)". ويعتبر ربح (خسارة) التشغيل أحد مقاييس أداء الشركة ويعكس مدي قدرة الشركة على تحقيق أرباح من ممارسة الشركة لأنشطتها التشغيلية وقبل تحمل الشركة لتكاليف التمويل وقبل سداد ضرائب الدخل.

يتم حساب ربح (خسارة) التشغيل عن طريق طرح تكلفة البضاعة المباعة ومصروفات التشغيل من صافي المبيعات. ويمكن من خلال تحليل ربح (خسارة) التشغيل لفترات زمنية متتالية التنبؤ بحجم أرباح (خسائر) الشركة.

٨/١ إيرادات (مصروفات) أخرى

تشمل الإيرادات والمصروفات غير التشغيلية والتي لا ترتبط بشكل مباشر بالنشاط الأساسي للشركة مثل إيراد وأرباح الاستثمار في الأوراق المالية ، الفوائد محصلة من الغير (فوائد دائنة) ، إيراد الايجار لممتلكات وموجودات الشركة المؤجرة للغير ، مكاسب بيع الأصول الثابتة وغيرها من الأنشطة المحققة للإيرادات ولكنها غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للشركة.

أما المصروفات الأخرى فهي بنود المصروفات غير المرتبطة بالنشاط الأساسي او العمليات التشغيلية للشركة مثل خسائر بيع الأصول الثابتة ، خسائر الاستثمار في الأوراق المالية ، والمصروفات التمويلية (الفوائد) وغيرها من المصروفات والخسائر التي تتحملها الشركة من الأنشطة غير المرتبطة بالنشاط الرئيسي للشركة.

٩/١ الربح قبل الضرائب Earnings before income taxes

مقدار الأرباح المحقق بعد خصم كافة مصروفات الشركة من مصروفات التشغيل ، ومصروفات التمويل وغيرها من المصروفات وكذلك الأخذ في الاعتبار كافة الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية الخاصة بفترة اعداد قائمة الدخل. ويمثل مقدار الربح قبل الضرائب الوعاء الضريبي للشركة. وتقوم الشركات بإيضاح بيانات إضافية في الإيضاحات المتممة حول ضريبة الدخل من حيث الضريبة المستحقة ، فروق وتساويات ضرائب أعوام سابقة ، وضرائب على توزيعات أرباح محصلة للشركة ، الاختلافات بين مقدار الفائدة المقدرة في قائمة الدخل والمسدد فعلياً. ويمكن للمحلل المالي تحديد معدل الضريبة الفعلي^{١١} Effective tax rate للشركة وخصوصاً في حالة سداد الشركة لضرائب أجنبية عن طريق قسمة مقدار الضريبة في قائمة الدخل علي صافي الربح قبل الضرائب.

١٠/١ صافي الدخل Net income

يعكس صافي الدخل (الخسارة) نتائج اعمال الشركة بعد تحملها كافة مصروفات الشركة (مصروفات التشغيل، مصروفات التمويل وضرائب الدخل وغيرها من المصروفات) وكذلك الأخذ في الاعتبار كافة الإيرادات الخاصة بفترة اعداد قائمة الدخل.

١١/١ بنود خاصة Special cases

هي بعض البنود والأحداث التي حدثت خلال الفترة الزمنية لقائمة الدخل ولا يتوقع تكرارها في المستقبل ويجب على الشركة الإفصاح عن هذه البنود لما لها من تأثير علي دخل الشركة المحقق والمستقبلي. لذا يجب علي المحلل المالي دراسة هذه البنود بدقة وتحديد تأثيرها على الأرباح المستقبلية للشركة.

١/١ ١/١ الدخل (الخسارة) من العمليات المستبعدة Discontinued operations

قد تقوم الشركة باتخاذ قرار بوقف أحد أنشطتها التشغيلية الرئيسة بشكل كامل او جزئي مثل الاستغناء عن أحد خطوط الإنتاج او وقف انتاج أحد منتجاتها ، او التوقف عن تقديم أحد الخدمات مما يؤثر على القدرة المستقبلية للشركة في تحقيق الإيرادات. لذا يجب على الشركات الإفصاح عن مثل هذه البنود بشكل منفصل عن العمليات المستمرة وتحديد صافي الأرباح او الخسائر (بعد الضريبة) الناتجة عن مثل هذه القرارات بعد العمليات المستمرة وقبل البنود غير العادية وغير المتكررة. ويجب علي المحلل المالي استبعاد العمليات المستبعدة من تقديراته لإيرادات الشركة المستقبلية.

^{١١} يجب علي المحلل المالي أيضا الأخذ في الاعتبار ان الربح المقدرة في قائمة الدخل هو الربح المحاسبي وانه يختلف عن الربح الخاضع للضريبة.

٢/١١/١ البنود غير العادية (الاستثنائية) وغير المتكررة Unusual or infrequent items

هي عبارة عن إيرادات او مصروفات ذات أهمية نسبية وتؤثر على أداء الشركة المالي وهي مرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها ولكنها تتصف بأنها اما غير عادية او غير متكررة الحدوث مثل تكاليف اعادة الهيكلة ، مصروفات تقاعد الموظفين ، الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية ارباح او خسائر بيع الأصول وغيرها من الاحداث غير العادية و/أو غير المتكررة. ويتعين على الشركة الإفصاح عن هذه البنود بشكل مستقل ويقوم المحلل المالي بتحديد مدى إمكانية تكرار مثل هذه الاحداث ومدى تأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. وتقوم الشركة بالإفصاح عنها في قسم مستقل بصافي القيمة بعد الضريبة بعد ربح (خسائر) العمليات المستبعدة.

٢٠٢٠/١٢/٣١	إيضاح رقم	
		ربح (خسارة) العمليات المستمرة بعد الضريبة
		ربح (خسارة) العمليات المستبعدة بعد الضريبة
		ربح (خسارة) النشاط المستبعد (بعد الضريبة)
		ربح (خسارة) التخلص من النشاط المستبعد (بعد الضريبة)
		ربح (خسارة) غير العادية وغير المتكررة بعد الضريبة
		صافي الربح (الخسارة)

١٢/١ ربح السهم (EPS) Earnings per share

هو مقياس لنصيب السهم في أرباح (خسائر) الشركة بعد الأخذ في الاعتبار كافة إيرادات الشركة بغض النظر عن مصدرها (تشغيلية او غير تشغيلية ، عمليات مستمرة او غير مستمرة) وكذلك كافة التكاليف.

وهي عابرة عن قسمة صافي الربح (الخسارة) على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة Outstanding common stock. ويتعين على المحلل المالي مقارنة ربح (خسارة) السهم بالسنوات السابقة وتحديد أسباب التغير هل هي ناتجة عن تغيير في أرباح (خسائر) الشركة ام تغيير في عدد الأسهم العادية القائمة. وهل سبب التغير في عدد الأسهم القائمة ناتج عن اصدار اسهم جديدة ام قيام الشركة بإعادة شراء الأسهم Stock repurchase لما في لك من انعكاساته علي تقييم أداء الشركة.

مثال:

بافتراض ان صافي الدخل لأحدي الشركات المصرية ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنية مصري. فإذا علمت ان الشركة قامت بتوزيع ١,٧٥٠,٠٠٠ جنية توزيعات أرباح لحملة الأسهم وان الشركة قامت بإصدار ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم جديد في ١ يوليو ٢٠٢٠ ليصبح اجمالي عدد الأسهم ١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. المطلوب حساب ربح السهم.

الحل:

١. حساب عدد الأسهم القائمة قبل اصدار الأسهم الجديدة =

$$١٢٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم.}$$

٢. حساب الأسهم القائمة طوال العام =

$$١٠٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٢ \text{ شهر} = ١٢٠٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم.}$$

٣. حساب الأسهم القائمة لمدة ٦ شهور =

$$٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ٦ \text{ شهر} = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ سهم.}$$

٤. المتوسط المرجح للأسهم القائمة =

$$١١٠٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠٠ = ٢٣٠٠٠٠٠٠ \div ١٢ = ١٩١٦٦٦٦,٦٦٦ \text{ سهم}$$

٥. نصيب السهم من الأرباح =

صافي الربح المتاح للأسهم العادية ÷ المتوسط المرجح للأسهم القائمة

$$٩٠٠٠٠٠٠ \div ١٩١٦٦٦,٦٦٦ = ٠,٨٢ \text{ جنيه}$$

٢. قائمة الدخل الشامل Comprehensive income statement

هي أحد القوائم التي يتعين على الشركات المصرية الإفصاح عنها في التقارير المالية. تعرض قائمة الدخل الشامل التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن معاملات وأحداث بخلاف استثمارات الملاك أو توزيعات الأرباح.

وبالخلافاً مع المعايير المحاسبية الدولية نصت المعايير المحاسبية المصرية انه اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ يتعين على الشركات المصرية الفصل بين قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل. على ان يعرض في قائمة الدخل الشامل الربح (الخسارة) الخاصة بالفترة المحاسبية ثم بنود الدخل الشامل (بنود الإيرادات او المصروفات التي تم استبعادها عند حساب صافي دخل (خسارة) الفترة وتؤثر على حقوق الملكية) منتهية بإجمالي الدخل الشامل للشركة خلال الفترة

وكيفية توزيعه على الأطراف غير المسيطرة ومالكي الشركة الام (القابضة). وتشمل عناصر الدخل الشامل الأرباح (الخسائر) غير المحققة وهي:

١. أرباح (خسائر) غير محققة من تحويل العملات الأجنبية. ينتج عن اعداد القوائم المالية المجمعة وتحويل القوائم المالية لعملة الشركة الام تحقق فرق في التحويل حسب سعر الصرف السائد وقت اعداد القوائم وكذلك أرباح وخسائر الحسابات الحرة المعادل بالجنية المصري.

٢. أرباح (خسائر) غير محققة من الاستثمارات المتاحة للبيع unrealized gains and losses on available for sale securities هي الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) وهي سندات دين أو حقوق ملكية تم شراؤها بقصد البيع قبل أن تصل إلى تاريخ الاستحقاق ويتم إدراج المكاسب والخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر المتراكم ضمن قسم حقوق الملكية بالميزانية العمومية.

٣. أرباح (خسائر) غير محققة من الأدوات المالية (المشتقات) Unrealized gains or losses on derivatives contracts المستخدمة للتحوط (hedging). هي صافي التغير في الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية أو في القيم العادلة المقارنة للمشتقات المفتوحة أو عقود السلع أو عقود الطاقة المحتفظ بها في تاريخ كل ميزانية عمومية والتي تم تضمينها في أرباح الفترة. يتم مراجعة قيم عقود المشتقات المالية وينتج عن عملية المراجعة ظهور أرباح او خسائر غير محققة ولا يمكن اعتبارها من عناصر الدخل الطبيعي للشركة.

٤. أرباح (خسائر) إكتوارية خاصة بنظام التأمينات والمعاشات للشركة.

هذه الأرباح (الخسائر) يتم استبعادها من قائمة الدخل لما لها من تأثير علي تذبذب الأرباح (الخسائر) المحققة وخاصة انها انعكاس للتعديلات في المعايير المحاسبية والتي تشترط تقييم الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة (Amortized cost) او القيمة العادلة (Fair value) حسب طبيعة الأصل.

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	
		صافي ربح (خسارة) العام بعد الضريبة
		يعدل بعناصر الدخل الشامل
		• أرباح (خسائر) غير محققة من تحويل العملات الأجنبية • أرباح (خسائر) غير محققة من الاستثمارات المتاحة للبيع • أرباح (خسائر) غير محققة من الأدوات المالية (المشتقات) • أرباح (خسائر) إكتوارية خاصة بنظام التأمينات والمعاشات للشركة • نصيب الشركة من بنود الدخل الشامل الاخر في الشركات الشقيقة
		صافي الربح (الخسارة) من عناصر الدخل الشامل
		ضريبة الدخل على عناصر الدخل الشامل غير المحققة
		صافي الربح (الخسارة) من عناصر الدخل الشامل الأخرى غير المحققة
		بعد الضريبة
		اجمالي الدخل الشامل عن العام

اسئلة

١. يمكن تجميع المصروفات في قائمة الدخل على النحو التالي:
 - أ. حسب طبيعة المصروف ولكن ليس حسب وظيفة المصروف.
 - ب. حسب وظيفة المصروف ولكن ليس حسب طبيعة المصروف.
 - ت. إما حسب الوظيفة أو حسب طبيعة المصروف.
٢. ما هي طريقة المخزون الأقل احتمالاً لاستخدامها بموجب المعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية؟

- أ. الوارد اولا يصرف اولا (FIFO).
- ب. الوارد اخيرا يصرف اولا (LIFO).
- ت. متوسط الوزن.
٣. في عام ٢٠٢٠ حققت منتجات شركة صالح للمواد الغذائية صافي دخل قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه. في ١ يناير ٢٠٢٠ كان هناك ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم قائم. في ١ يوليو ٢٠٢٠ أصدرت الشركة ١٠٠٠٠٠٠ سهم جديد مقابل ٢٠ جنيه للسهم الواحد. دفعت الشركة ٢٠٠ ألف جنيه على شكل أرباح للمساهمين العاديين. ما هو العائد الأساسي للسهم earnings per share (EPS) في هذه الشركة لعام ٢٠٢٠؟

أ. ٠,٨٠ جنيه.

ب. ٠,٩١ جنيه.

ج. ٠,٩٥ جنيه.

الفصل الرابع

قائمة التدفقات النقدية

١/٤ مقدمة

توفر قائمة التدفق النقدي معلومات حول المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة محاسبية وتتناقض المعلومات القائمة على النقد cash-based information التي توفرها قائمة التدفق النقدي مع المعلومات القائمة على الاستحقاق من قائمة الدخل. على سبيل المثال تعكس قائمة الدخل الإيرادات عند اكتسابها وليس عند تحصيل النقد في المقابل تعكس قائمة التدفق النقدي المقبوضات النقدية عند تحصيلها على عكس وقت تحقيق الإيرادات.

توفر التسوية بين الدخل المبلغ عنه والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية معلومات مفيدة حول متى وما إذا كانت الشركة قادرة على توليد النقد من أنشطتها التشغيلية وكيف يتم ذلك. على الرغم من أن الدخل يعد مقياساً مهماً لنتائج أنشطة الشركة إلا أن التدفق النقدي ضروري أيضاً فالشركة التي تقوم بجميع المبيعات على الحساب بغض النظر عما إذا كانت ستقوم بتحصيل حسابات القبض المستحقة ستبلغ عن مبيعات جيدة في قائمة الدخل وقد تسجل دخلاً كبيراً ومع ذلك مع عدم وجود تدفق نقدي لن تنجو الشركة. توفر قائمة التدفق النقدي أيضاً تسوية النقدية بين البداية والنهاية في الميزانية العمومية.

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالنقد المحقق (أو بدلاً من ذلك ، النقد المستخدم) في الأنشطة التشغيلية توفر قائمة التدفق النقدي معلومات حول النقد المقدم (أو المستخدم) في أنشطة الاستثمار والتمويل الخاصة بالشركة. تسمح هذه المعلومات للمحلل بالإجابة على أسئلة مثل:

■ هل تولد الشركة نقوداً كافية من عملياتها لسداد استثماراتها الجديدة أم أنها تعتمد على إصدار ديون جديدة لتمويلها؟

■ هل تدفع الشركة توزيعات أرباحها لحملة الأسهم العادية باستخدام النقد الناتج من العمليات أو من بيع الأصول أو من إصدار الديون؟

الإجابات على هذه الأسئلة مهمة لأنه من الناحية النظرية يمكن أن يستمر توليد النقد من العمليات إلى أجل غير مسمى ولكن توليد النقد من بيع الأصول على سبيل المثال ممكن فقط طالما كانت هناك أصول للبيع. وبالمثل فإن الحصول على النقد من تمويل الديون ممكن فقط طالما أن المقرضين على استعداد للإقراض ويعتمد قرار الإقراض على التوقعات بأن الشركة ستحصل في النهاية على نقود كافية لسداد التزاماتها.

باختصار تساعد المعلومات المتعلقة بمصادر واستخدامات النقد الدائنين والمستثمرين ومستخدمي البيانات الآخرين في تقييم سيولة الشركة وملاءتها ومرونتها المالية.

٢/٤ مكونات وشكل قائمة التدفقات النقدية

يحتاج المحلل إلى أن يكون قادرًا على استخراج وتفسير المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية من البيانات المالية. المكونات الأساسية والصيغ المسموح بها في قائمة التدفق النقدي راسخة ومعروفة.

١/٢/٤ تصنيف التدفقات النقدية والأنشطة غير النقدية

جميع الشركات تعمل في أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. هذه الأنشطة هي التصنيفات المستخدمة في قائمة التدفق النقدي بموجب كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP) وهي موصوفة على النحو التالي:

- **الأنشطة التشغيلية Operating activities** : تشمل الأنشطة اليومية للشركة التي تحقق إيرادات مثل بيع المخزون وتقديم الخدمات والأنشطة الأخرى غير المصنفة على أنها استثمار أو تمويل. التدفقات النقدية الداخلة تنتج من المبيعات النقدية ومن تحصيل حسابات القبض. تشمل أمثلة المقبوضات النقدية من تقديم الخدمات والعمولات والإيرادات الأخرى. لتوليد الإيرادات تقوم الشركات بأنشطة مثل تصنيع المخزون وشراء المخزون من الموردين ودفع أجور الموظفين. تنتج التدفقات النقدية الخارجة من المدفوعات النقدية للمخزون والرواتب والضرائب والمصروفات الأخرى المتعلقة بالتشغيل ومن دفع حسابات الدفع. بالإضافة إلى ذلك تشمل الأنشطة التشغيلية المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية أو التعامل في الأوراق المالية (على عكس شراء أو بيع الأوراق المالية كاستثمارات).
- **أنشطة الاستثمار Investing activities** : تشمل شراء وبيع الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى. تشمل هذه الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في حقوق الملكية والديون (السندات والقروض) الصادرة عن شركات أخرى. لهذا الغرض تستبعد الاستثمارات في حقوق الملكية وسندات الدين:

أ. أي أوراق مالية تعتبر معادلات نقدية (أوراق مالية قصيرة الأجل للغاية وذات سيولة عالية) و

ب. الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض التداول أو التعامل والتي يعتبر شرائها وبيعها أنشطة تشغيلية حتى للشركات التي لا يُعد فيها هذا نشاطًا تجاريًا أساسيًا.

التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة الاستثمارية تشمل المقبوضات النقدية من بيع الأوراق المالية لغير المتاجرة ؛ الممتلكات والآلات والمعدات ؛ الأصول غير الملموسة وغيرها من الأصول طويلة الأجل. تشمل التدفقات النقدية الخارجة المدفوعات النقدية لشراء هذه الأصول.

■ **الأنشطة التمويلية Financing activities** : تشمل الحصول على رأس المال أو سداده مثل حقوق الملكية والديون طويلة الأجل. المصدران الأساسيان لرأس المال هما المساهمون والدائنون. تشمل التدفقات النقدية الداخلة في هذه الفئة المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم (العادية أو الممتازة) أو السندات والمقبوضات النقدية من الاقتراض. تشمل التدفقات النقدية الخارجة المدفوعات النقدية لإعادة شراء الأسهم (على سبيل المثال ، أسهم الخزينة) ولسداد السندات والقروض الأخرى. لاحظ أن الاقتراض غير المباشر باستخدام حسابات الدفع لا يعتبر نشاطًا تمويليًا - حيث يتم تصنيف هذا الاقتراض كنشاط تشغيلي. يؤثر معيار IFRS الجديد المتعلق بمحاسبة الإيجار على كيفية تمثيل عقود الإيجار التشغيلي في بيان التدفقات النقدية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ يتم التعامل مع عقود الإيجار التشغيلي بشكل مشابه لعقود الإيجار التمويلي - أي أن مكون الفائدة لمدفوعات الإيجار سينعكس إما في الأنشطة التشغيلية أو التمويلية ويتم تضمين المكون الرئيسي لمدفوعات الإيجار في الأنشطة التمويلية.

مثال : سجلت شركة صالح للمواد الغذائية في السنة الأولى:

- متحصلات من إصدار ديون طويلة الأجل ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- شراء المعدات ٢٠٠٠٠٠ جنيه.
- خسارة من بيع المعدات ٧٠٠٠٠ جنيه.
- عائدات بيع المعدات ١٢٠٠٠٠ جنيه.
- حقوق الملكية في أرباح الشركة التابعة ١٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب : عند إعداد قائمة التدفقات النقدية للسنة الأولى فإن صافي التدفق النقدي

من الأنشطة الاستثمارية سيكون: ١٥٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠

الحل

العنصران الوحيدان اللذان سيؤثران على الأنشطة الاستثمارية هما شراء المعدات وعائدات بيع المعدات: (٢٠٠,٠٠٠ جنيه) + (١٢٠,٠٠٠ جنيه) = (٨٠,٠٠٠ جنيه).
تؤثر خسارة بيع المعدات وحقوق الملكية في أرباح الشركة الحليفة على صافي الدخل ولكنها لا تمثل التدفقات النقدية. إصدار الدين هو تدفق نقدي من الأنشطة التمويلية.

توفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات خيارات في الإبلاغ عن بعض بنود التدفقات النقدية لا سيما الفوائد والأرباح. توضح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أنه على الرغم من أنه بالنسبة لمؤسسة مالية يتم تصنيف الفوائد المدفوعة والمستلمة عادة على أنها أنشطة تشغيلية أما بالنسبة للكيانات الأخرى الغير مالية قد تكون التصنيفات البديلة مناسبة. كما يلي:

- بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن تصنيف الفائدة المستلمة إما كنشاط تشغيلي أو كنشاط استثماري. بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن تصنيف الفائدة المدفوعة على أنها إما نشاط تشغيلي أو نشاط تمويلي.
- بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن تصنيف توزيعات الأرباح المستلمة إما على أنها نشاط تشغيلي أو نشاط استثماري ويمكن تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة على أنها إما نشاط تشغيلي أو نشاط تمويلي.

يجب على الشركات استخدام تصنيف ثابت من سنة إلى أخرى والإفصاح بشكل منفصل عن مبالغ الفوائد وأرباح الأسهم المستلمة والمدفوعة وحيث يتم الإبلاغ عن المبالغ.

- بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة يتم الإبلاغ عن الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة كأنشطة تشغيل لجميع الشركات.
- بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة يتم الإبلاغ دائماً عن توزيعات الأرباح المستلمة على أنها أنشطة تشغيلية ويتم الإبلاغ دائماً عن توزيعات الأرباح المدفوعة على أنها أنشطة تمويلية.

مثال : في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أصدرت إحدى الشركات سندات بقيمة ٣٠ ألف جنيه لمدة ١٨٠ يومًا بنسبة ٨ ٪ واستخدمت الأموال النقدية المستلمة لدفع ثمن المخزون وأصدرت ١١٠ ألف جنيه من الديون طويلة الأجل بنسبة ١١ ٪ سنويًا واستخدمت الأموال النقدية المستلمة لدفع ثمن المعدات الجديدة.

أي مما يلي يعكس بدقة أكبر التأثير المشترك لكلتا العمليتين على التدفقات النقدية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟ التدفقات النقدية (التشغيلية تظل بدون تغيير / التمويلية ستزيد بمبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه / التشغيلية ستخفض بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه).

الحل

سيؤدي الدفع مقابل المخزون إلى تقليل التدفقات النقدية من التشغيل. يعد إصدار الدين (الدين قصير الأجل وطويل الأجل) جزءًا من أنشطة التمويل ويزيد التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بمقدار ١٤٠ ألف جنيه. شراء المعدات هو نشاط استثماري. لاحظ أن المعاملة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة ستكون هي نفسها لهذه المعاملات. إذن سوف تنخفض التدفقات النقدية التشغيلية بمقدار ٣٠٠٠٠ جنيه.

٢/٢/٤ ملخص الاختلافات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ

المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة

هناك بعض الاختلافات في بيانات التدفقات النقدية المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP) الأمريكية والتي يجب أن يكون المحلل على دراية بها عند مقارنة قائمة التدفقات النقدية للشركات المعدة وفقًا لمجموعات مختلفة من المعايير. يتم تلخيص الاختلافات الرئيسية في الشكل التالي

العناصر	IFRS	GAAP
الفوائد المستلمة	تشغيلي أو استثماري	تشغيلي
الفوائد المدفوعة	تشغيلي أو تمويلي	تشغيلي
الأرباح المستلمة	تشغيلي أو استثماري	تشغيلي
الأرباح المدفوعة	تشغيلي أو تمويلي	تمويلي
السحب على المكشوف	يعتبر من النقدية المعادلة	لا يعتبر جزءاً من النقد والنقد المعادل ومصنف على أنه تمويل.
الضرائب المدفوعة	بشكل عام هي تشغيلية لكن يمكن تخصيص جزء منها للاستثمار أو التمويل إذا كان من الممكن تحديدها على وجه التحديد مع هذه الفئات.	تشغيلي
شكل قائمة التدفق النقدي	مباشر أو غير مباشر وتفضل المباشر.	مباشر أو غير مباشر يتم تشجيع مباشرة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بمزيد من المرونة في الإبلاغ عن بنود مثل الفوائد المدفوعة أو المستلمة وتوزيعات الأرباح المدفوعة أو المستلمة وفي كيفية تصنيف مصروفات ضريبة الدخل.

تصنف مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الفوائد والأرباح المستلمة من الاستثمارات على أنها أنشطة تشغيلية بينما تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات بتصنيف تلك العناصر على أنها إما تدفقات نقدية تشغيلية أو استثمارية. وبالمثل تصنف مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة مصروفات الفائدة كنشاط تشغيلي على الرغم من تصنيف المبلغ الأساسي للدين الصادر على أنه نشاط تمويلي.

تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات بتصنيف مصروفات الفائدة على أنها إما نشاط تشغيلي أو نشاط تمويلي. تصنف مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين على أنها نشاط تمويلي بينما تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات بتصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة إما على أنها نشاط تشغيلي أو نشاط تمويلي.

تصنف مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة جميع نفقات ضريبة الدخل كنشاط تشغيلي. تصنف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضاً مصروف ضريبة الدخل كنشاط تشغيلي ما لم يكن من الممكن تحديد مصروف الضريبة على وجه التحديد مع نشاط استثماري أو تمويلي (على سبيل المثال يمكن تصنيف التأثير الضريبي لبيع عملية متوقفة ضمن أنشطة الاستثمار).

٣/٤ الطرق المباشرة وغير المباشرة لتقرير التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

هناك شكلان مقبولان للإبلاغ عن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (يُعرفان أيضاً باسم التدفق النقدي من العمليات أو التدفق النقدي التشغيلي) يعرفان على أنهما صافي المبلغ النقدي المقدم من الأنشطة التشغيلية : الطرق المباشرة وغير المباشرة. كمية التدفق النقدي التشغيلي متطابقة في كلتا الطريقتين يختلف فقط تنسيق العرض لقسم التدفق النقدي التشغيلي. شكل عرض التدفقات النقدية من الاستثمار والتمويل هو نفسه تماماً بغض النظر عن الطريقة المستخدمة لعرض التدفقات النقدية التشغيلية.

توضح الطريقة المباشرة The direct method التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المحددة التي تؤدي إلى التدفقات النقدية المبلغ عنها من الأنشطة التشغيلية. يوضح كل تدفق نقدي داخلي وخارجي متعلق بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة. وبعبارة أخرى فإن الطريقة المباشرة تلغي أي تأثير على الاستحقاقات وتظهر فقط المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية.

الدافع الأساسي للطريقة المباشرة هي أنها توفر معلومات عن المصادر المحددة للمقبوضات والمدفوعات النقدية التشغيلية. هذا على عكس الطريقة غير المباشرة والتي تظهر فقط النتيجة الصافية لهذه المقبوضات والمدفوعات. تماماً كما أن المعلومات المتعلقة بمصادر الإيرادات والمصروفات المحددة مفيدة أكثر من معرفة النتيجة الصافية فقط - صافي الدخل - يحصل المحلل على معلومات إضافية من بيان التدفق النقدي المباشر وتلك المعلومات الإضافية مفيدة في فهم الأداء التاريخي والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

توضح الطريقة غير المباشرة The indirect method كيف يمكن الحصول على التدفق النقدي من التشغيل من صافي الدخل المبلغ عنه كنتيجة لسلسلة من التعديلات. يبدأ الشكل غير المباشر بصافي الدخل لتسوية صافي الدخل مع التدفق النقدي التشغيلي ويتم إجراء تعديلات للبنود غير النقدية والبنود غير التشغيلية وصافي التغييرات في مستحقات التشغيل.

السبب الرئيسي لاستخدام الطريقة غير المباشرة هو أنه يوضح أسباب الاختلافات بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية (ومع ذلك فإن الفروق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية ظاهرة بشكل متساوٍ في قائمة التدفق النقدي غير المباشر وفي التسوية التكميلية المطلوبة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة إذا كانت الشركة تستخدم الطريقة المباشرة).

سبب آخر لاستخدام الطريقة غير المباشرة هي أنها تعكس نهج التنبؤ الذي يبدأ بالتنبؤ بالدخل المستقبلي ثم تستمد التدفقات النقدية عن طريق تعديل التغييرات في حسابات الميزانية العمومية التي تحدث بسبب الفروق بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والأساس النقدي.

تشجع كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (GAAP) على استخدام الطريقة المباشرة ولكنها تسمح بأي من الطريقتين. تشجع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة استخدام الطريقة المباشرة ولكنها تتطلب أيضاً من الشركات تقديم تسوية بين صافي الدخل والتدفق النقدي (وهو ما يعادل الطريقة غير المباشرة). إذا تم اختيار الطريقة غير المباشرة فلن تكون هناك حاجة إلى إفصاح بصيغة مباشرة. غالبية الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة تستخدم الطريقة غير المباشرة للتدفقات النقدية التشغيلية.

يفضل العديد من مستخدمي البيانات المالية الشكل المباشر لا سيما المحللون والمقرضون التجاريون نظراً لأهمية المعلومات حول إيصالات التشغيل والمدفوعات في تقييم احتياجات تمويل الشركة وقدرتها على سداد الالتزامات الحالية. يجادل المعدون بأن تعديل صافي الدخل للتدفقات النقدية التشغيلية كما هو الحال في الشكل غير المباشر أسهل وأقل تكلفة من الإبلاغ عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية التشغيلية كما هو الحال في الشكل المباشر.

٤/٤ تحليل قائمة التدفق النقدي Cash flow statement analysis

يمكن أن يوفر تحليل التدفقات النقدية للشركة معلومات مفيدة لفهم أعمال الشركة وأرباحها والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية. سوف نتناول في هذا الجزء الأدوات المستخدمة لتحليل قائمة التدفق النقدي.

١/٤/٤ تقييم مصادر واستخدامات النقدية

يجب أن يتضمن تقييم بيان التدفق النقدي تقييماً شاملاً لمصادر واستخدامات النقدية بين الفئات الرئيسية الثلاث وكذلك تقييم المحركات الرئيسية للتدفق النقدي ضمن كل فئة على النحو التالي:

- تقييم أين تكون المصادر والاستخدامات الرئيسية للتدفق النقدي بين أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.
- تقييم المحددات الأساسية للتدفق النقدي التشغيلي.
- تقييم المحددات الأساسية لاستثمار التدفق النقدي.
- تقييم المحددات الأساسية لتمويل التدفق النقدي .

الخطوة ١ : يمكن أن تختلف المصادر الرئيسية للنقد بالنسبة للشركة باختلاف مرحلة نموها. بالنسبة لشركة ناضجة من المتوقع والمرغوب فيه أن تكون الأنشطة التشغيلية هي المصدر الأساسي للتدفقات النقدية. على المدى الطويل يجب على الشركة جني الأموال من أنشطتها التشغيلية. إذا كان التدفق النقدي التشغيلي سالباً باستمرار فستحتاج الشركة إلى اقتراض أموال أو إصدار أسهم (أنشطة تمويلية) لتمويل النقص.

يمكن استخدام النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية في أنشطة الاستثمار أو التمويل. إذا كان لدى الشركة فرص جيدة لتنمية الأعمال التجارية أو فرص الاستثمار الأخرى فمن المستحسن استخدام النقدية في أنشطة الاستثمار. إذا لم يكن لدى الشركة فرص استثمارية مربحة فيجب إعادة الأموال النقدية إلى مقدمي رأس المال وهو نشاط تمويلي.

بالنسبة لشركة جديدة أو في مرحلة النمو قد يكون التدفق النقدي التشغيلي سالباً لبعض الوقت حيث تستثمر في أصول مثل المخزون والمدينين (منح الائتمان للعملاء الجدد) من أجل تنمية الأعمال التجارية. هذا الوضع غير مستدام على المدى الطويل لذلك يجب أن تبدأ النقدية في النهاية في أن تأتي بشكل أساسي من الأنشطة التشغيلية حتى يمكن إعادة رأس المال إلى مقدمي رأس المال. أخيراً من المستحسن أن تكون التدفقات النقدية التشغيلية كافية لتغطية النفقات الرأسمالية. باختصار النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها في هذه الخطوة هي:

■ ما هي المصادر والاستخدامات الرئيسية للتدفق النقدي؟

■ هل التدفق النقدي التشغيلي إيجابي وكافي لتغطية النفقات الرأسمالية؟

الخطوة ٢: بالانتقال إلى قسم التشغيل يجب على المحللين فحص أهم محددات التدفق النقدي التشغيلي. تحتاج الشركات إلى النقدية لاستخدامه في العمليات (على سبيل المثال ، لمنح الائتمان والمخزون ودفع رواتب الموظفين والموردين) وتحصل على النقدية من الأنشطة التشغيلية (على سبيل المثال ، المدفوعات من العملاء). بموجب الطريقة غير المباشرة يمكن فحص الزيادات والنقصان في حسابات القبض والمخزون وما إلى ذلك لتحديد ما إذا كانت الشركة تستخدم أو تولد النقدية في العمليات ولماذا.

من المفيد أيضًا مقارنة التدفق النقدي التشغيلي مع صافي الدخل. بالنسبة لشركة ناضجة نظرًا لأن صافي الدخل يشمل المصاريف غير النقدية (الاستهلاك) فمن المتوقع والمطلوب أن يتجاوز التدفق النقدي التشغيلي صافي الدخل. العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية هي أيضًا مؤشر على جودة الأرباح. إذا كانت الشركة لديها صافي دخل كبير ولكن التدفق النقدي التشغيلي ضعيف فقد يكون ذلك علامة على ضعف جودة الأرباح. قد تقوم الشركة بخيارات محاسبية صارمة لزيادة صافي الدخل ولكن لا تولد نقدًا لأعمالها.

يجب عليك أيضًا فحص التباين في كل من الأرباح والتدفقات النقدية والنظر في تأثير هذا التباين على مخاطر الشركة وكذلك القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض التقييم. باختصار النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها في هذه الخطوة هي:

■ ما هي المحددات الرئيسية للتدفق النقدي التشغيلي؟

■ هل التدفق النقدي التشغيلي أعلى أم أقل من صافي الدخل؟ لماذا؟

■ ما مدى اتساق التدفقات النقدية التشغيلية؟

الخطوة ٣: في قسم الاستثمار يجب عليك تقييم كل بند. يمثل كل عنصر إما مصدرًا أو استخدامًا للنقدية. يمكنك هذا من فهم مكان إنفاق الأموال (أو استلامها). سيخبرك هذا القسم بالمبلغ النقدي الذي يتم استثماره في المستقبل في الممتلكات والمنشآت والمعدات ؛ ما هي الكمية المستخدمة في الاستحواذ على شركات كاملة ؛ ومقدار ما يتم وضعه جانباً في الاستثمارات السائلة مثل الأسهم والسندات. سيخبرك أيضًا مقدار النقد الذي يتم جمعه عن طريق بيع هذه الأنواع من الأصول.

إذا كانت الشركة تقوم باستثمارات رأسمالية كبيرة فيجب أن تفكر في مصدر الأموال النقدية لتغطية هذه الاستثمارات (على سبيل المثال ، النقد الذي يأتي من التدفق النقدي التشغيلي الزائد أو من أنشطة التمويل الموضحة في الخطوة ٤). إذا تم بيع الأصول فمن المهم تحديد السبب وتقييم الآثار المترتبة على الشركة.

الخطوة ٤: في قسم التمويل يجب عليك فحص كل عنصر لفهم ما إذا كانت الشركة تزيد رأس المال أو تسدد رأس المال وما هي طبيعة مصادر رأس المال. إذا كانت الشركة تقترض كل عام فعليك التفكير في الوقت الذي قد يلزم فيه السداد. سيعرض هذا القسم أيضاً مدفوعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم التي تعتبر وسائل بديلة لإعادة رأس المال إلى المالكين. من المهم تقييم سبب زيادة رأس المال أو سداده.

نقدم الآن مثالاً على تقييم بيان التدفق النقدي.

يتطلب إعداد قائمة التدفق النقدي توافر ما يلي:

١. قائمتين من الميزانية العمومية عن فترتين متتاليتين.

٢. قائمة الدخل عن الفترة المطلوب إعداد القائمة عنها.

مثال: توافرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنشآت (القيمة بالمليون جنيه)

التغير	العام الماضي	العام الحالي	البند
٩٢	٣٣٩	٤٣١	نقدية
١٣٨	٣٦٥	٥٠٣	حسابات القبض
(١١)	٣٠٠	٢٨٩	المخزون
	١٠٠٤	١٢٢٣	مجموع الأصول المتداولة
١٦٩	١٩٠٣	٢٠٧٢	أراضى ومباني
١٧٣	١٦٩٣	١٨٦٦	الآلات ومعدات
٤٢	٣١٦	٣٥٨	أثاث
(٣٩)	٣١٤	٢٧٥	أدوات
٢	٩٦	٩٨	أصول أخرى
	٤٣٢٢	٤٦٦٩	إجمالي الأصول الثابتة
	(٢٠٥٦)	(٢٢٩٥)	مجموع الإهلاك
	٢٢٦٦	٢٣٧٤	صافي الأصول الثابتة
	٣٢٧٠	٣٥٩٧	مجموع الأصول
٩٢	٣٦٩	٤٦١	دائنون
٤٥	١١٤	١٥٩	مستحقات
	٤٨٣	٦٢٠	مجموع الخصوم المتداولة
٥٦	٩٦٧	١٠٢٣	قروض طويلة الأجل
	١٤٥٠	١٦٤٣	مجموع الخصوم
-----	٢٠٠	٢٠٠	أسهم ممتازة
١	١٩٠	١٩١	أسهم عادية
١٠	٤١٨	٤٢٨	احتياطات
١٢٣	١٠١٢	١١٣٥	أرباح محتجزة
	١٨٢٠	١٩٥٤	مجموع حقوق الملكية
	٣٢٧٠	٣٥٩٧	مجموع الخصوم وحقوق الملكية

فإذا علمت ان

الإهلاك عن العام الحالي	٢٣٩
صافي الربح عن العام الحالي	٢٣١
توزيعات الإرباح عن العام الحالي	١٠٨

المطلوب : إعداد قائمة التدفق النقدي عن العام الحالي.

الحل

قائمة التدفق النقدي

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح	٢٣١	
الإهلاك	٢٣٩	
الزيادة في حسابات القبض	(١٣٨)	
النقص في المخزون	١١	
الزيادة في الدائنين	٩٢	
الزيادة في المستحقات	٤٥	
مجموع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٤٨٠	
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		
الزيادة في الأراضي والمباني	(١٦٩)	
الزيادة في الآلات والمعدات	(١٧٣)	
الزيادة في الاثاث	(٤٢)	
النقص في الادوات	٣٩	
الزيادة في الأصول الاخرى	(٢)	
مجموع التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	(٣٤٧)	
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		
الزيادة في القروض طويلة الأجل	٥٦	
الزيادة في الأسهم العادية	١	
الزيادة في الاحتياطات	١٠	
توزيعات ارباح	(١٠٨)	
مجموع التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	(٤١)	
صافي الزيادة في بند النقدية	٩٢	

يتضح من قائمة التدفق النقدي ما يلي:

١. حققت المنشأة صافي تدفق نقدي موجب من الأنشطة التشغيلية ويعكس ذلك جودة الأرباح من العمليات بالإضافة إلى زيادة المقدرة على سداد الالتزامات الجارية.
٢. هناك تدفق نقدي سالب من الأنشطة الاستثمارية ويشير ذلك إلى ان المنشأة تسعى إلى تحديث او التوسع في او استبدال أصولها الثابتة المستهلكة.
٣. حققت المنشأة صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة التمويلية وذلك بسبب توزيعات الارباح. كذلك القروض طويلة الاجل لم تكن كافية لتمويل الانفاق الاستثماري والذي تم تمويل جزء كبير منه عن طريق التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
٤. هل يمكنك الاجابة على الاسئلة التالية:

■ ما هي أهم مصادر السيولة النقدية لشركة ؟

- ما هي أهم الاستخدامات النقدية لشركة ؟
- هل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كافٍ لتغطية النفقات الرأسمالية؟
- ما هي العلاقة بين صافي الدخل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؟
- ما هي أنواع التدفقات النقدية للتمويل التي تمتلكها الشركة؟

أسئلة على الفصل الرابع

مثال: توافرت لديك البيانات التالية عن احدى المنشآت (القيمة بالألف جنيهه)

٢٠١٨	٢٠١٩	البنود
٩٦٤	١٠٨٥	حسابات القبض
١٠١٨٨	١٠٦٢٥	المخزون
١٣٢٧	١٢٢٤	أصول متداولة أخرى
١٢٤٧٩	١٢٩٣٤	مجموع الأصول المتداولة
٣٧٣٤٥	٣٨٤٧١	اجمالى الأصول الثابتة
١٤٢٧	١٥٨٦	أصول اخرى
٩٣٤٣	٩٠٨٠	أوراق الدفع
١٠٢٠	١٠٤٢	ديون قصيرة الاجل
١١١٢١	١١١١٤	ديون طويلة الاجل
٦٧٥٢	٧٠٨٧	بيع أسهم عادية
(٥٨٥)	(٣١٩٣)	إعادة شراء أسهم عادية

فإذا علمت ان

١٦١٦	الإهلاك عن العام الحالى
٣٣٣٨	صافى الربح عن العام الحالى
١٥٦٩	توزيعات الإرباح عن العام الحالى

من واقع البيانات السابقة اختار الاجابة الصحيحة

م	العبارات
١	التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية يساوى
	A. ٣٣٣٨ B. ٣٠٠٠ C. ٤٣٠٠ D. ٤٢٣٦
٢	التدفق النقدى من الأنشطة الاستثمارية يساوى
	A. ١٢٨٥ B. (١٢٨٥) C. ١١٢٦ D. ١٥٩
٣	التدفق النقدى من الأنشطة التمويلية يساوى
	A. (٣٨٢٧) B. ٣٨٢٧ C. ٤٠٠٠ D. ٤٥٦٠
٤	صافى التدفق النقدى يساوى
	A. (٨٧٦) B. ٨٧٦ C. ٩٠٠ D. ٩٠٨
٥	التغير فى أوراق القبض يساوى
	A. ١٢١ B. (١٢١) C. ٩٦٤ D. ١٠٨٥
٦	التغير فى المخزون يساوى
	A. ٤٣٧ B. (٤٣٧) C. ١٠١٨٨ D. ١٠٦٢٥
٧	التغير فى أوراق الدفع يساوى
	A. ٢٦٣ B. (٢٦٣) C. ١٠٣ D. (١٠٣)
٨	التغير فى القروض قصيرة الاجل يساوى
	A. ٢٢ B. (٢٢) C. ٢٤ D. ٣٠
٩	التغير فى القروض طويلة الاجل يساوى
	A. ٧ B. ٨ C. (٧) D. ٩٠
١٠	الزيادة فى أوراق القبض تعتبر
	A. استخدام للنقدية B. مصدر للنقدية C. مقبوضات D. تدفق نقدى داخل

الفصل الخامس

التحليل المالي

١/٥ مقدمة

يقوم المحللين الماليين بتقييم الاستثمار في العديد من الأدوات المالية وذلك بهدف التوصل إلى قرارات أو توصيات استثمارية يحتاج إليها المحللين عند تقييم الأداء والمركز المالي وقيمة الشركة المصدرة للأدوات المالية.

توفر التقارير المالية للشركة - والتي تتضمن البيانات المالية والبيانات الأخرى - المعلومات اللازمة لتقييم الشركة وأوراقها المالية. ونتيجة لذلك يجب أن يكون لدى المحلل فهم قوي للمعلومات المقدمة في التقارير المالية لكل شركة بما في ذلك الملاحظات المالية وغيرها من أشكال المعلومات التكميلية.

التحليل المالي هو عملية تحديد القوة والضعف المالي للشركة من خلال فحص العلاقة بين بنود البيانات المالية بشكل صحيح. ويشير البيان المالي إلى مجموعة منظمة من البيانات وفقاً للإطار المنطقي والمفاهيمي. والغرض منه هو نقل فهم وإدراك لبعض الجوانب المالية لشركة ما والتي قد تظهر موقفاً خلال فترة زمنية معينة كما هو الحال في قائمة الدخل.

يشير الأداء المالي إلى درجة تحقيق الأهداف المالية حيث إنها عملية قياس نتائج سياسات وعمليات الشركة من الناحية النقدية. يتم استخدامه لقياس السلامة المالية للشركات خلال فترة زمنية معينة.

٢/٥ معنى ومفهوم التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على توافر البيانات المالية المفهومة وذات صلة والموثوقة والقابلة للمقارنة وذلك حتى تساعد الأطراف المختلفة من الإدارة والعاملين والمساهمين والعملاء والأطراف الأخرى ذات المصلحة والذين لديهم "معرفة معقولة" للأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبية والذين هم على استعداد لدراسة المعلومات بجد من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

توجد تعريفات عديدة تبين معنى التحليل المالي، والتي من بينها تعريف (Lev, 2009) حيث يرى أن التحليل المالي هو: " تصميم لنظام معالجة المعلومات لتوفير البيانات لنماذج صنع القرار، مثل نموذج اختيار المحفظة، ونماذج قرارات الإقراض المصرفي، والنماذج المالية للشركات".

يشير (john Myer, 2008) إلى أن " تحليل القوائم المالية هو إلى حد كبير دراسة للعلاقة بين العوامل المالية المختلفة في الأعمال التجارية كما تم الكشف عنها بواسطة مجموعة واحدة من البيانات ودراسة لاتجاه هذه العوامل كما هو موضح في سلسلة من البيانات".

ويشير **Kennedy and Muller, 2010** بان تحليل وتفسير البيانات المالية يكشف عن كل جانب من الجوانب المتعلقة بالسلامة المالية للرفاهية والكفاءة التشغيلية والجدارة الائتمانية. وبناءً على ما سبق من التعريفات المتعددة للتحليل المالي يمكن الإشارة إلى ان تحليل القوائم المالية يشمل الأساليب المستخدمة في تقييم وتفسير نتيجة الأداء السابق والمركز المالي الحالي من حيث صلتها بعوامل معينة ذات أهمية في قرارات الاستثمار. كذلك يعتبر وسيلة مهمة لتقييم الأداء السابق والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتخطيطه.

٣/٥ أهداف التحليل المالي

تتمثل الأهداف الرئيسة لتحليل البيانات المالية في توفير معلومات لصانعي القرار حول مؤسسة الأعمال لاستخدامها في صنع القرار. ومن ثم يمكن القول أن استخدامات معلومات القوائم المالية هي أداة لتقييم الكفاءة التشغيلية والمالية للمشروع ككل أو للوحدات الفرعية فتساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات المحفظة والمقرضين ، وتساعد الدائنين في تحديد الجدارة الائتمانية وموقف الملاءة المالية. وبصفة عامة يمكن تلخيص أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- **تقييم الأداء السابق** : يهتم المستثمرون أو الدائنون باتجاه المبيعات السابقة ؛ تكلفة السلع المباعة ونفقات التشغيل وصافي الدخل والتدفقات النقدية وعائد الاستثمار. توفر هذه الاتجاهات وسيلة للحكم على الأداء السابق للإدارة وهي مؤشرات محتملة للأداء المستقبلي.
- **تقييم الموقف الحالي** : يوضح تحليل القوائم المالية الوضع الحالي للشركة من حيث أنواع الأصول المملوكة لشركة تجارية والالتزامات المختلفة المستحقة على المنشأة.
- **التنبؤ بالربحية وآفاق النمو** : يساعد تحليل القوائم المالية في تقييم والتنبؤ بفرص الربح ومعدلات النمو التي يستخدمها المستثمرون أثناء مقارنة بدائل الاستثمار والمستخدمين الآخرين في الحكم على الكسب المحتمل للمؤسسة التجارية.
- **التنبؤ بالإفلاس والفشل** : يعد تحليل القوائم المالية أداة مهمة في تقييم والتنبؤ بالإفلاس واحتمال فشل الأعمال.
- **تقييم الكفاءة التشغيلية** : يساعد تحليل القوائم المالية على تقييم الكفاءة التشغيلية لإدارة الشركة. يمكن مقارنة الأداء الفعلي للشركة الذي تم الكشف عنه في البيانات

المالية ببعض المعايير المحددة في وقت سابق ويمكن استخدام الانحراف بين المعايير وبين الأداء الفعلي كمؤشر على كفاءة الإدارة.

- لمعرفة الاستقرار المالي والصلابة للمؤسسة التجارية.
- لتقدير وتقييم الأصول الثابتة والمخزون وغيرها من الأصول.
- لتقييم وتقييم قدرة الشركة وقدرتها على سداد القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
- لتقييم الكفاءة الإدارية للمؤسسات.
- تقديم معلومات مالية موثوق فيها.
- توفير المعلومات الأخرى اللازمة حول التغييرات في الموارد والالتزامات الاقتصادية.

٤/٥ مستخدمى التحليل المالى

١. المستثمرين الحاليين والمقرضين لرصد استثماراتهم وتقييم أداء الإدارة.
٢. المستثمرون والمقرضون المحتملون في الأسهم لتقرير ما إذا كان سيتم الاستثمار أم لا.
٣. محلي الاستثمار ومديري الأموال وسماسرة الأوراق المالية لتقديم توصيات شراء / بيع / لعملائهم.
٤. وكالات التصنيف (مثل Standard & Poor's) لتحديد التصنيفات الائتمانية.
٥. كبار العملاء والموردين لتقييم القوة المالية والبقاء في الشركة كمورد يمكن الاعتماد عليه لأعمالهم.
٦. النقابات العمالية لقياس مقدار الزيادة في الأجور التي تستطيع الشركة تحملها في مفاوضات العمل القادمة.
٧. مجالس الإدارة لمراجعة أداء الإدارة.
٨. المنافسون لقياس نتائجهم المالية.
٩. المنافسين المحتملين لتقييم مدى ربحية دخول الصناعة.
١٠. الجهات الحكومية المسؤولة عن فرض الضرائب على الشركة أو تنظيمها أو التحقيق فيها.

٥/٥ مكونات التحليل المالي

اشار Wahlen et al, 2015 بان التحليل الفعال للبيانات المالية يحتاج لست خطوات:

الخطوة الأولى : تحديد الخصائص الاقتصادية economic characteristics للصناعات التي تتنافس فيها الشركة ورسم تلك الخصائص في محددات الربحية والمخاطر.

من خلال الاجابة على بعض الاسئلة مثل:

- ما هي القوى الديناميكية التي تقود المنافسة في الصناعة؟
- على سبيل المثال هل تشمل الصناعة عددًا كبيرًا من الشركات التي تبيع منتجات مماثلة مثل متاجر البقالة ، أم عددًا صغيرًا فقط من المنافسين الذين يبيعون منتجات فريدة مثل شركات الأدوية؟
- هل يلعب التغيير التكنولوجي دورًا مهمًا في الحفاظ على ميزة تنافسية كما هو الحال في برامج الكمبيوتر؟
- إن فهم القوى التنافسية في صناعة الشركة في الخطوة الأولى يحدد الأساس الاقتصادي والسياق للخطوات المتبقية في العملية.

الخطوة الثانية : وصف الاستراتيجيات strategies التي تتبعها الشركة لتمييز نفسها عن المنافسين كأساس لتقييم المزايا التنافسية للشركة والاستدامة والنمو المحتمل لأرباح الشركة ومخاطرها.

من خلال الاجابة على بعض الاسئلة مثل:

- ما هو نموذج العمل الذي تنفذه الشركة لتكون مختلفة وناجحة في صناعاتها؟
- هل تمتلك الشركة مزايا تنافسية ؟ إذا كان الأمر كذلك ما مدى استدامتها؟
- هل تم تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات قطاعات معينة من السوق ، مثل الأطعمة الصحية ، أم أنها مخصصة لسوق استهلاكية أوسع ، مثل متاجر البقالة التقليدية والمطاعم العائلية؟
- هل اندمجت الشركة إلى الوراثة في زراعة أو تصنيع المواد الخام لمنتجاتها ، مثل شركة الصلب التي تمتلك مناجم خام الحديد؟
- هل تنوعت الشركة عبر العديد من الأسواق أو الصناعات الجغرافية؟
- يوفر فهم استراتيجية الشركة واستدامة مزاياها التنافسية السياق الضروري الخاص بالشركة لتقييم المعلومات المحاسبية للشركة ، وتقييم الربحية والمخاطر وإبراز الأنشطة التجارية المستقبلية للشركة.

الخطوة الثالثة : تقييم البيانات المالية للشركة financial statements بما في ذلك المفاهيم والأساليب المحاسبية التي تقوم عليها وجودة المعلومات التي تقدمها

من خلال الاجابة على بعض الاسئلة مثل:

- هل توفر البيانات المالية للشركة تمثيلاً غنياً بالمعلومات عن الأداء الاقتصادي للشركة ومركزها المالي ومخاطرها؟
- هل أعدت الشركة بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة GAAP أم أنها أعدت وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؟
- هل قامت الشركة بمعاملات منظمة أو ترتيبات تجارية أو طرق محاسبية مختارة لجعل الشركة تبدو أكثر ربحية أو أقل خطورة مما توحى به الظروف الاقتصادية؟
- من الضروري فهم جودة المعلومات المحاسبية للشركة من أجل تحليل ربحية الشركة ومخاطرها بشكل فعال ولإبراز ميزانياتها المستقبلية وبيانات الدخل والتدفقات النقدية.

الخطوة الرابعة تحليل الربحية والمخاطر الحالية للشركة باستخدام المعلومات الواردة في البيانات المالية Analyze Profitability and Risk

من خلال الاجابة على بعض الاسئلة مثل:

- ما هو معدل العائد الذي تولده الشركة من استخدام أصولها؟
- ما هو معدل العائد الذي تولده الشركة لمساهميها العاديين؟
- هل هامش الربح للشركة يتزايد أم يتناقص بمرور الوقت؟
- هل العوائد وهوامش الربح أعلى أم أقل من تلك الخاصة بمنافسيها الرئيسيين؟
- ما مقدار النفوذ الذي تمتلكه الشركة في هيكل رأس مالها؟
- من خلال فهم الربحية والمخاطر الحالية والسابقة للشركة ستقوم بإنشاء معلومات مهمة ستستخدمها في توقع ربحية الشركة ومخاطرها المستقبلية وتقييم قيمة أسهمها.

الخطوة الخامسة : إعداد البيانات المالية المتوقعة Prepare forecasted financial statements

من خلال الاجابة على بعض الاسئلة مثل:

- ماذا ستكون الموارد والالتزامات والاستثمارات والتدفقات النقدية والإيرادات والنفقات المستقبلية للشركة؟
- ما هي الربحية والمخاطر المستقبلية المحتملة وبالتالي العائدات المستقبلية المحتملة من الاستثمار في الشركة؟

توفر البيانات المالية المتوقعة التي تعتمد على التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل للشركة الأساس لتوقع الربحية والمخاطر المستقبلية والتي توفر الأساس لاتخاذ القرارات المالية بما في ذلك التقييم.

الخطوة السادسة : قيمة الشركة Value the firm

من خلال تحديد ما هي قيمة الشركة ؛ حيث يستخدم المحللون الماليون تقديراتهم لقيمة الأسهم لتقديم توصيات لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية الخاصة بشركات مختلفة والتي يعتقدون أن سعرها السوقي منخفض جدًا أو مرتفع جدًا أو صحيح. وبالمثل يجب على الشركة المصرفية الاستثمارية التي تضمن الاكتتاب العام الأولي للأسهم العادية للشركة تحديد سعر الطرح الأولي. توفر هذه الخطوات الست تسلسلاً منطقيًا وقويًا سيمكنك من معالجة الأسئلة المهمة والصعبة للغاية ، مثل كيفية تحليل الشركة وتقييمها. تستخدم هذه الخطوات الست كإطار تحليلي لتتبعه أثناء تطوير مهاراتك في تحليل وتقييم الشركات.

٦/٥ أنواع التحليل المالي

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التحليل المالي إما على أساس المادة المستخدمة لنفسها أو وفقًا لطريقة العمل أو وفقًا لهدف التحليل.

أولاً: حسب طريقة التحليل

١. التحليل الرأسى Vertical analysis

يشير هذا إلى تحليل النسب الموضوعة لتاريخ واحد ولمدة محاسبية واحدة. ويعرف التحليل الرأسى بالتحليل الثابت نظراً لاستناد هذا التحليل على البيانات أو المعلومات في تاريخ أو فترة زمنية واحدة.

لا يسهل التحليل الرأسى إجراء تحليل وتفسير صحيحين للأرقام في منظورها وكذلك مقارنات على مدى سنوات. على هذا النحو ، لا يلجأ المحللون الماليون عمومًا إلى هذا النوع من التحليل.

٢. التحليل الأفقى Horizontal analysis

عندما يتم فحص وتحليل البيانات المالية لعدد معين من السنوات ، يسمى "التحليل الأفقى". كذلك يسمى التحليل الأفقى بالتحليل الديناميكي نظراً لاستناد هذا التحليل على البيانات أو المعلومات المنتشرة على مدى سنوات بدلاً من تاريخ أو فترة زمنية واحدة ككل.

ثانيا: حسب طبيعة القائم بعملية التحليل المالي

١. التحليل الخارجى External Analysis

يتم ذلك من قبل أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى السجلات التفصيلية للشركة. تشمل هذه المجموعة التي يجب أن تعتمد بشكل شبه كامل على البيانات المالية المنشورة المستثمرين ووكالات الائتمان والوكالات الحكومية التي تنظم الأعمال التجارية بطريقة رمزية.

تم تحسين وضع المحلل الخارجى في الآونة الأخيرة بسبب اللوائح الحكومية التي تتطلب تعهد الشركات بتوفير معلومات تفصيلية للجمهور من خلال الحسابات المراجعة.

٢. التحليل الداخلى Internal Analysis

يتم إجراء التحليل الداخلى من قبل أولئك الذين لديهم حق الوصول إلى دفاتر الحسابات وجميع المعلومات الأخرى المتعلقة بالأعمال. أثناء إجراء هذا التحليل يكون المحلل جزءاً من المؤسسة التي يقوم بتحليلها.

التحليل لأغراض إدارية هو نوع داخلى من التحليل ويتم إجراؤه من قبل المديرين التنفيذيين والموظفين في المؤسسة وكذلك الوكالات الحكومية والمحاكم التي قد يكون لها سلطة تنظيمية وغيرها من السلطات القضائية على الأعمال.

ثالثا: حسب هدف التحليل المالي

١. التحليل طويل المدى Long-term Analysis

يتم إجراء هذا التحليل من أجل دراسة الاستقرار المالي على المدى الطويل والملاءة والسيولة بالإضافة إلى الربحية والقدرة على الربح للأعمال التجارية.

الهدف من جعل مثل هؤلاء المحللين هو معرفة ما إذا كان الاهتمام على المدى الطويل سيكون كافياً للحفاظ على معدل عائد معقول على الاستثمار من أجل توفير الأموال اللازمة للتحديث نمو وتطور الأعمال.

٢. التحليل قصير المدى Short-term Analysis

يتم إجراء هذا التحليل لتحديد الملاءة والاستقرار والسيولة والقدرة على الربح على المدى القصير. الهدف هو معرفة ما إذا كانت مؤسسة الأعمال على المدى القصير سيكون لديها أموال كافية متاحة بسهولة لتلبية متطلباتها على المدى القصير وقدرة اقتراض كافية لمواجهة الطوارئ في المستقبل القريب.

٧/٥ الانتقادات الموجهة للتحليل المالي

١. بسبب حقيقة أن البيانات المالية يتم تجميعها على أساس التكاليف التاريخية بينما هناك انخفاض في السوق في قيمة الوحدة النقدية وما ينتج عنه من ارتفاع في الأسعار فإن الأرقام في القوائم المالية تفقد وظائفها كمؤشر على الحقائق الاقتصادية الحالية. مرة أخرى تحتوي البيانات المالية على كلا البندين. لذلك لا يمكن اعتبار تحليل البيانات المالية مؤشرا للتنبؤ والتخطيط المستقبليين.
٢. تحليل البيانات المالية هو أداة يمكن استخدامها بشكل مربح من قبل محلل خبير ولكنها قد تؤدي إلى استنتاجات خاطئة إذا تم استخدامها من قبل محلل غير ماهر. لذلك لا يمكن أن تؤخذ النتيجة كأحكام أو استنتاجات.
٣. البيانات المالية هي تقارير مؤقتة وبالتالي لا يمكن أن تكون نهائية لأن الربح أو الخسارة النهائية لا يمكن حسابها إلا عند إنهاء العمل. تعكس التقارير المالية التقدم المحرز في وضع العمل لذا لن يكون تحليل هذه البيانات دليلاً قاطعاً على أداء العمل.
٤. البيانات المالية على الرغم من التعبير عنها بعبارات نقدية ليست نهائية ودقيقة بشكل مطلق ، وتعتمد على حكم الإدارة فيما يتعلق بطرق محاسبية مختلفة. إذا كان هناك تغيير في طرق المحاسبة ، فقد لا يكون للتحليل أساس قابل للمقارنة وستكون النتيجة متحيزة.
٥. تعتمد موثوقية التحليل على دقة الأرقام المستخدمة في البيانات المالية. سيتم إفساد التحليل من خلال التلاعب في بيان الدخل أو الميزانية العمومية والإجراءات المحاسبية التي اعتمدها المحاسب للتسجيل.
٦. يمكن تفسير نتائج المؤشرات المستمدة من تحليل البيانات المالية بشكل مختلف من قبل مستخدمين مختلفين.
٧. إن تحليل البيانات المالية المتعلقة بسنة واحدة سيكون له استخدام محدود فقط. ومن ثم يمكن تمديد التحليل على مدى عدد من السنوات بحيث يمكن مقارنة النتائج للوصول إلى نتيجة ذات مغزى.
٨. عندما تتبنى شركات مختلفة إجراءات محاسبية وسجلات وسياسات مختلفة وبنود مختلفة تحت عناوين متشابهة في البيانات المالية ستكون المقارنة أكثر صعوبة. لن يوفر أساساً موثقاً للوصول إلى الأداء والكفاءة والربحية والوضع المالي للشركة مقارنة بالصناعة ككل.

٩. هناك أدوات تحليل مختلفة متاحة للمحلل. ومع ذلك فإن الأداة التي سيتم استخدامها في حالة معينة تعتمد على مهارة المحلل وتدريبه وخبرته وستختلف النتيجة وفقاً لذلك.

٨/٥ أدوات التحليل المالي

يمكن للمحلل المالي اعتماد الأدوات التالية لتحليل البيانات المالية:

١. تحليل النسب المالية **ratio analysis**
٢. التحليل المقارن **Comparative statement analysis**
٣. تحليل البيانات المالية ذات العنصر المشترك **common size financial statement analysis**
٤. تحليل الاتجاه **Trend analysis**
٥. تحليل تدفق الأموال **Fund flow analysis**
٦. تحليل التدفق النقدي **Cash flow analysis**
٧. تحليل صافي رأس المال العامل **Net working capital analysis**

١/٨/٥ تحليل النسب المالية Ratio analysis

يُعد تحليل النسب أداة مهمة لأي منظمة أعمال ؛ حيث يسهل حساب النسب مقارنة الشركات التي تختلف في الحجم. يمكن استخدام النسب لمقارنة الأداء المالي للشركة بمتوسطات الصناعة. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام النسب في شكل تحليل الاتجاهات لتحديد المجالات التي تحسن فيها الأداء أو تدهور مع مرور الوقت. لذا فإن استخلاص الاستنتاجات الصحيحة من تحليل النسبة سيعتمد على كفاءة وعمق فهم المحلل المالي.

أشار يسرى خليفة (٢٠١١) بأنه يمكن تصنيف النسب المالية كما يلي:

١. نسب السيولة **Liquidity Ratio**
٢. نسب النشاط **Activity Ratio**
٣. نسب المديونية **Debt Ratio**
٤. نسب الربحية **Profitability Ratio**
٥. نسب السوق **Market Ratio**

سوف نتناول كلا منها بالتفصيل وذلك من خلال معرفة طريقة القياس ومعنى تلك النسب ومدى أهميتها في تحديد الربحية والسيولة والملاءة المالية وقياس المخاطر التي تتعرض لها المنظمة أثناء قيامها بممارستها نشاطها.

اولا : نسب السيولة Liquidity Ratio

إدارة السيولة هي القدرة على توفير الاموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها ويمكن تحديدها من خلال الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية خلال فترة معينة مضافا اليها ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض وزيادة رأس المال والأرباح.

تسعى إدارة السيولة إلى المحافظة على استمرار عمل الشركة وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها وإذا لم تتمكن الشركة من ادارة سيولتها بالشكل السليم فإنها قد تواجه بعسر ناتج عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيدها.

هناك عدة مقاييس للسيولة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الاجل وأيضا بنسب رأس المال العامل. كلما ارتفعت نسب السيولة فان الشركة ستمتلك هامش اكبر من السلامة لتغطية الالتزامات وفي نفس الوقت فان زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الارباح نتيجة عدم توظيف الشركة لجزء كبير من اموالها.

١. نسبة التداول Current Ratio

طريقة الاحتساب	<u>الأصول المتداولة</u> الخصوم المتداولة
الهدف من النسبة	تبين عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات قصيرة الاجل.

السؤال الان: ماذا تعنى نسبة التداول ١,٥ ؟

تلك النسبة يمكن كتابتها ايضا ١,٥ : ١ تشير إلى ان الشركة تمتلك جنيه ونصف من الأصول المتداولة مقابل كل جنيه خصوم متداولة.

تعتبر نسبة التداول ١:٢ نسبة مقبولة والتي تشير إلى ان الاصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة ؛ اما اذا كانت النسبة اقل من واحد صحيح فان الشركة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل وقد تشير إلى ان الشركة ليست في وضع مالي جيد إلا انه لا يعنى بالضرورة انها ستعرض للإفلاس او التصفية.

٢. نسبة السيولة السريعة Quick Ratio

طريقة الاحتساب	<u>الأصول السائلة</u> الخصوم المتداولة
الأصول السائلة = (الأصول المتداولة - المخزون - المصروفات المقدمة)	

الهدف من النسبة	تبين عدد مرات قابلية الأصول السائلة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل.
-----------------	---

هذه النسبة مماثلة لنسبة التداول إلا انها لا تشمل على مخزون البضاعة كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة. هذه النسبة اكثر تشددا فى قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل.

يتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها ١:١ كهدف مقبول لهذه النسبة وذلك لان الشركات مع نسب اقل من واحد صحيح ينبغى ان ينظر اليها بحذر شديد.

السؤال الان: ماذا يعنى ان نسبة السيولة السريعة اقل من نسبة التداول؟

يعنى ان الاصول المتداولة تعتمد بشكل كبير على المخزون السلعى والذى يعانى من مخاطر عدم دورانه اى قد يكون مخزونا راكدا.

٣. صافى رأس المال العامل Net-Working Capital

طريقة الاحتساب	الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة
الهدف من النسبة	تبين قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

يشير رأس المال العامل الايجابى إلى ان الشركة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل وتوفير فائض من السيولة لتطوير اعمالها وخفض الديون.

ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر على فعالية الشركة فى ادارة عملياتها اليومية فإذا انخفضت قيمة رأس المال العامل فان ذلك يزيد من مستوى المخاطر المالية.

٤. معدل التدفق النقدى من الانشطة التشغيلية Operating Cash Flow

طريقة الاحتساب	<u>التدفق النقدى من الانشطة التشغيلية</u> الخصوم المتداولة
الهدف من النسبة	تبين عدد مرات قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الانشطة التشغيلية على تغطية الخصوم المتداولة.

مؤشر على قدرة الشركة على تسديد الفواتير والالتزامات قصيرة الاجل من واقع السيولة النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية.

ثانيا : نسب النشاط Activity Ratio

تستخدم هذه المجموعه من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية او مبيعات. كما تستخدم فى الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالى قصير الاجل كمؤشر على نشاط الشركة فى تاريخ معين او فترة زمنية معينة. تعرف ايضا بنسبة ادارة الأصول لأنها تقيس مدى كفاءة الادارة فى استخدام أصولها لإنتاج اكبر قدر من السلع والخدمات.

١. معدل دوران الأصول Total Assets Turnover

طريقة الاحتساب	<u>المبيعات</u> اجمالى الاصول
الهدف من النسبة	تبين مدى كفاءة الشركة فى استخدام أصولها لتوليد المبيعات او الايرادات.

تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل جنيه من قيمة الاصول. كلما ارتفع معدل دوران الأصول دل على كفاءة نسبية أعلى فى استخدام هذه الأصول.

٢. معدل دوران المخزون Inventory Turnover

طريقة الاحتساب	<u>تكلفة البضاعة المباعة</u> متوسط المخزون
الهدف من النسبة	تبين عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة.

يشير انخفاض معدل دوران المخزون إلى انخفاض نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعى مما يشير إلى وجود فائض فى المخزون يمثل استثمارا بعائد صفر كما انه يعرض الشركة إلى مخاطر انخفاض فى مستوى اسعار المواد.

يساعد معدل دوران المخزون فى احتساب فترة الاحتفاظ بالمخزون وذلك لمعرفة الزمن المستغرق فى تحويل المخزون إلى مبيعات.

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 365 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

يشير انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى ان الشركة اصبحت اكثر مبيعا.

٣. متوسط فترة التحصيل

طريقة الاحتساب	حسابات القبض x ٣٦٠ يوم المبيعات الاجلة
الهدف من النسبة	تبين الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة في تحصيل حسابات القبض لديها.

لهذه النسبة مدلول في حالة مقارنتها مع شروط الائتمان بالشركة. فإذا فرضنا ان شروط الائتمان للتعامل مع العملاء ٣٠ يوم وان متوسط فترة التحصيل ٥٠ يوم سيدل ذلك على عدم كفاءة التحصيل. يمكن استخدام رقم المبيعات الفعلية اذا لم تتوفر ارقام المبيعات الاجلة.

٤. متوسط فترة السداد

طريقة الاحتساب	حسابات الدفع x ٣٦٠ يوم المشتريات الاجله
الهدف من النسبة	تبين الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة في سداد حسابات الدفع عليها.

عادة ما يتم حساب المشتريات بشكل تقديري كنسبة من تكلفة البضاعة المباعة.

هذا المتوسط يكون ذو دلالة فقط عند مقارنته بشروط الشراء الاجل. بافتراض ان شروط الشراء الاجل التي يضعها احد الموردين ٣٠ يوم وكان متوسط فترة السداد للشركة ٥٠ يوم فهذا يدل على موقف ضعف للمورد لأنه لا يحصل على امواله في الفترة التي يحددها في حين تعتبر موقف جيد للشركة لأنها سددت ما عليها من التزامات على فترة اطول من المحددة من قبل المورد.

ثالثا : نسب المديونية Debt Ratio

تعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة حيث تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل داخلية كانت او خارجية. كلما قل اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها كانت هذه الشركة اقل عرضه للمخاطر لان خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها لذلك يفضل الاستثمار في شركات قليلة الديون.

١. نسبة الديون The Debt Ratio

طريقة الاحتساب	<u>مجموع الخصوم</u> مجموع الأصول
الهدف من النسبة	تبين نسبة الأصول التي تم تمويلها عن طريق الديون.

كلما كبرت نسبة الديون دل ذلك على الاعتماد على الدائنين في تمويل الأصول؛ كذلك ارتفاع تلك النسبة يشير إلى ارتفاع الرفعة المالية للشركة.

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة. كذلك تعطى فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها.

٢. نسبة الديون إلى حق الملكية Debt-Equity Ratio

طريقة الاحتساب	<u>مجموع الديون</u> مجموع حقوق المساهمين مجموع الديون = (القروض قصيرة الاجل+القروض طويلة الاجل)
الهدف من النسبة	تبين النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين.

تشير هذه النسبة إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول.

٣. نسبة تغطية جميع الفوائد Interest Coverage Ratio

طريقة الاحتساب	<u>الأرباح قبل الفوائد والضرائب</u> الفوائد
الهدف من النسبة	توفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون.

تقيس هذه النسبة عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح الشركة مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد الشركة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها.

يفضل ان لا تقل تلك النسبة عن ٣ ويفضل ان تصل إلى ٥ وذلك لتوفير مستوى الامان المطلوب للشركة والذي يعبر عن قدرتها على سداد فوائد القروض.

رابعا : نسب الربحية Profitability Ratio

تعتبر الربحية هدف أساسى وأمر ضرورى لبقاء عمل الشركة واستمرارها وغاية يتطلع اليها المساهمين حيث تقوم الشركات ببذل جهدا كبيرا نحو تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن. وهى ايضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة فى استخدام الموارد المتاحة لديها.

تدل نسب الربحية المرتفعة مقارنة بالفتترات السابقة او بالمنافسين او متوسط الصناعة ان الشركة تحقق زيادة فى المبيعات وبالتالي زيادة فى الارباح.

١. هامش مجمل الربح Gross Profit Margin

طريقة الاحتساب	<u>مجمل الربح</u> المبيعات مجمل الربح = المبيعات - تكلفة المبيعات
الهدف من النسبة	تبين نسبة كل جنيه من المبيعات تبقى بعد دفع الشركة لتكلفة مبيعاتها .

كلما كان هامش مجمل الربح مرتفع كان ذلك أفضل للشركة وكذلك دل على تكلفة نسبية أقل للبضاعة المباعة والعكس صحيح.

٢. هامش ربح التشغيل Operating Profit Margin

طريقة الاحتساب	<u>أرباح التشغيل</u> المبيعات
الهدف من النسبة	تمثل هذه النسبة الارباح الكاملة (الارباح قبل الفوائد والضرائب) التي تحققت عن كل جنيه من المبيعات .

تشير النسبة العالية لهامش ربح التشغيل إلى الموقف الجيد للشركة وعلى قدرتها على دفع التزاماتها من الفوائد والضرائب.

٣. هامش صافى الربح Net Profit Margin

طريقة الاحتساب	<u>صافى الربح بعد الفوائد والضرائب</u> المبيعات
الهدف من النسبة	تقيس هذه النسبة كل جنيه من المبيعات تبقى بعد سداد كافة النفقات متضمنة الضرائب.

كلما كان هامش صافى الربح مرتفع كان ذلك أفضل للشركة ويستخدم لقياس مدى نجاح الشركة.

السؤال الان: هل زيادة الأرباح تعنى أن هامش الربح للشركة قد تحسن؟

بالطبع لا حيث اذا زادت التكاليف بمعدل أكبر من معدل المبيعات فان ذلك يؤدي إلى انخفاض هامش الربح. انظر إلى البيانات فى الجدول التالى لتوضيح الفكرة:

صافى الربح	المبيعات	هامش صافى الربح
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠%
١٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٧,٥%

نتيجة زيادة صافى الربح وزيادة صافى المبيعات انخفض هامش صافى الربح من ١٠% إلى ٧,٥% وذلك يدل على ان الشركة تحتاج لتحسين سيطرتها على التكاليف.

٤. العائد على الأصول Return On Assets (ROA)

طريقة الاحتساب	<u>صافى الربح بعد الفوائد والضرائب</u> اجمالى الأصول
الهدف من النسبة	يقيس هذا المعدل مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها وتقيس كفاءة الإدارة فى استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

يشار إلى العائد على الأصول بالعائد على الاستثمار حيث تساعد على معرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول وكذلك تعبر عن مدى فعالية الشركة فى تحويل تلك الاموال المستثمرة إلى ارباح.

معادلة دى بونت (معدل العائد على الاستثمار)

$$= \text{هامش صافى الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

تستخدم معادلة دي بونت فى بيان أسباب الارتفاع او الانخفاض فى القوة الإيرادية؛ حيث تربط بين نسبتي هامش صافى الربح ومعدل دوران الأصول.

٥. معدل العائد على حق الملكية Return On Equity

طريقة الاحتساب	<u>صافى الربح بعد الفوائد والضرائب</u> حق الملكية
الهدف من النسبة	يقيس هذا المعدل العائد الذى تحقق على استثمارات الملاك (حملة الاسهم الممتازة وحملة الاسهم العادية).

توزيعات الأرباح على حملة الاسهم الممتازة تعتبر محدودة نسبيا او لا تكون موجودة فى ظروف اخرى ببعض الشركات فان معدل العائد على حق الملكية تعد تقريبا لما يتحقق من ارباح لحملة الاسهم العادية.

معادلة دي بونت المعدلة (معدل العائد على حق الملكية)

هامش صافى الربح × معدل دوران الأصول

(١ - نسبة الديون)

تساعد معادلة دي بونت المعدلة من تقسيم العائد على حق الملكية إلى الربح إلى المبيعات؛ كفاءة الأصول؛ وكذلك استخدام المديونية.

٦. العائد على السهم (EPS) Earnings Per Share

طريقة الاحتساب	<u>العائد المتاح لحملة الاسهم العادية</u> عدد الاسهم العادية
الهدف من النسبة	توضح نصيب السهم العادى من صافى الربح المتاح لحملة الاسهم العادية.

هذا العائد يلقى اهتمام من الملاك والإدارة سواء الملاك الحاليين او المرتقبين ويعد مقياسا هاما لنجاح الشركة.

خامسا : نسب السوق Market Ratio

تتعلق نسب السوق بأسهم الشركة والتي هي ذات أهمية خاصة لحملة الاسهم وللمستثمرين المحتملين ولمحلى الاوراق المالية ولبنوك الاستثمار وحتى المقرضين. كذلك نسب الاسهم مهمة لإدارة الشركة لقياس تأثير اداء الشركة على اسعار الاسهم العادية فى السوق لان الهدف فى الادارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.

١. القيمة السوقية إلى العائد Price-Earnings Ratio

طريقة الاحتساب	<u>سعر السهم فى السوق</u> عائد السهم الواحد
الهدف من النسبة	تسمى بمضاعف السعر لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الارباح السنوية الموزعة او المحتجزة التي تجنيها الشركة للسهم الواحد.

إذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة فان هذا يعنى ان المستثمرين سيدفعون اكثر عن كل وحدة من الدخل وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع اسهم مماثلة.

على سبيل المثال اذا كانت القيمة السوقية لسعر سهم الشركة ١٣ جنيه وعلى مدى ١٢ شهرا الماضية وكانت حصة السهم من صافى ارباح الشركة ٢ جنيه للسهم الواحد. فان نسبة القيمة السوقية إلى العائد $= 13 \div 2 = 6,5$ مرة مما يعنى ان المستثمر على استعداد لدفع ٦,٥ جنيه مقابل كل جنيه من الارباح الحالية.

يشير ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى العائد إلى ان المستثمرين يتوقعون ارتفاع نمو الارباح فى المستقبل مقارنة مع الشركات ذات النسبة المنخفضة.

٢. نسبة السعر إلى القيمة الدفترية للسهم Price/Book Value Ratio

طريقة الاحتساب	<u>سعر السهم فى السوق</u> القيمة الدفترية للسهم
الهدف من النسبة	تقارن هذه النسبة بين سعر السهم فى السوق وقيمه الدفترية.

٩/٥ محددات التحليل المالي باستخدام النسب المالية

على الرغم من أن التحليل المالي مفيد للغاية في تحديد نقاط القوة والضعف المالية للشركة إلا أنه يعتمد على المعلومات المتاحة في البيانات المالية. على هذا النحو يعاني التحليل المالي أيضًا من قيود مختلفة في البيانات المالية. وبالتالي يجب أن يكون المحلل على دراية بتأثير التغييرات على مستوى السعر والتغيرات في السياسات المحاسبية للشركة والمفاهيم والاتفاقيات المحاسبية والحكم الشخصي. بعض القيود الأخرى للتحليل المالي هي:

١. التحليل المالي لا يأخذ في الاعتبار تغيرات مستوى الأسعار.
 ٢. قد يكون التحليل المالي مضللاً دون معرفة التغييرات في الإجراءات المحاسبية التي تتبعها الشركة.
 ٣. التحليل المالي هو مجرد دراسة لتقارير الشركة.
 ٤. يأخذ في الاعتبار المعلومات النقدية وحدها في التحليل المالي بينما يتم تجاهل الجوانب غير النقدية.
 ٥. يتم إعداد البيانات المالية على أساس مفهوم المحاسبة على هذا النحو فهي لا تعكس الوضع الحالي.
 ٦. يؤثر التضخم على قيم المخزون والاستهلاك وتتأثر الأرباح. إذا حاولت مقارنة معلومات الميزانية العمومية من فترتين زمنيتين مختلفتين ولعب التضخم دوراً فقد يكون هناك تشويه في النسب المحسوبة.
 ٧. النسب لا معنى لها بدون مقارنة ببيانات الاتجاه أو بيانات الصناعة.
- هناك تقنيات أخرى للتحليل المالي لتحديد السلامة المالية للشركات إلى جانب تحليل النسب ، مع مثال واحد هو تحليل العامل المشترك للقوائم المالية common size financial statement analysis تملأ هذه التقنيات الفجوات التي خلفتها قيود تحليل النسب الموضحة أعلاه.

اسئلة على الفصل الخامس

سؤال: أختار الإجابة الصحيحة من ما يلي:

م	العبرة			
١	 هو عملية تحديد القوة والضعف المالي للشركة.			
	أ. التحليل المالي	ب. التحليل الاقتصادي	ج. تحليل الاستثمار	د. الأهداف المالية
٢	يشير..... إلى درجة تحقيق الاهداف المالية			
	أ. الاداء المالي	ب. التحليل المالي	ج. التخطيط المالي	د. التحليل الافقى
٣	تشير..... إلى قدرة المنشأة على سداد قروضها.			
	أ. الملاءة المالية	ب. الرافعة المالية	ج. التحليل المالي	د. الاصول
٤	اشار Wahlen,2015 بأنه توجد..... خطوات للتحليل المالي.			
	أ. خمس	ب. ست	ج. ثلاثة	د. اربع
٥	يحتوى تحليل الربحية والمخاطر على الاسئلة التالية ماعدا.....			
	أ. ما هو معدل العائد على الاصول	ب. ما هو هامش الربح	ج. ما هو معدل العائد على حق الملكية	د. هل تم اعداد البيانات المالية وفق مبادئ المحاسبة المقبولة
٦	لتحديد قيمة الشركة يعتمد المحللون الماليون على.....			
	أ. القروض	ب. الايرادات	ج. قيمة السهم	د. الرافعة المالية
٧	التحليل..... هو تحليل النسب لتاريخ واحد ولمدة محاسبية واحدة.			
	أ. الافقى	ب. الرأسى	ج. طويل المدى	د. قصير المدى
٨	التحليل..... يسمى بالتحليل الديناميكي.			
	أ. الافقى	ب. الرأسى	ج. طويل المدى	د. قصير المدى
٩	التحليل..... يتم من خلال المستثمرين ووكلاء الائتمان.			
	أ. الداخلى	ب. الخارجى	ج. الافقى	د. الرأسى
١٠	التحليل..... يتم من خلال الادارة والموظفين بالمنظمة.			
	أ. الداخلى	ب. الخارجى	ج. الافقى	د. الرأسى
١١	زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدى إلى.....			
	أ. زيادة الارباح	ب. تخفيض الارباح	ج. ثبات الارباح	د. نقص النقدية
١٢	تشير نسبة التداول ١:٢ إلى ان.....			
	أ. الاصول المتداولة	ب. الاصول المتداولة	ج. الاصول المتداولة	د. الاصول المتداولة

	= الخصوم المتداولة	ضعف الخصوم المتداولة	نصف الخصوم المتداولة	١٠% من الخصوم المتداولة
١٣	نسبة السيولة السريعة لا تتضمن.....			
	أ. النقدية	ب. المخزون	ج. أ. القبض	د. أ. الدفع
١٤	صافي رأس المال العامل يساوى.....			
	أ. الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	ب. الأصول المتداولة	ج. الخصوم المتداولة	د. الخصوم
١٥	يشير انخفاض معدل دوران المخزون إلى.....			
	أ. زيادة المبيعات	ب. انخفاض المبيعات	ج. انخفاض المخزون	د. الإدارة الجيدة للمخزون
١٦	إذا كان متوسط فترة التحصيل ٥٠ يوم وشروط الائتمان للعملاء ٣٠ يوم دل ذلك على.....للشركة.			
	أ. كفاءة التحصيل	ب. عدم كفاءة التحصيل	ج. كفاءة السداد	د. عدم كفاءة السداد
١٧	إذا كان متوسط فترة السداد ٥٠ يوم وشروط الشراء الاجل التي حددها المورد ٣٠ يوم دل ذلك على.....للشركة.			
	أ. كفاءة التحصيل	ب. عدم كفاءة التحصيل	ج. كفاءة السداد	د. عدم كفاءة السداد
١٨	مجموع الديون يساوى القروض.....			
	أ. طويلة الاجل	ب. قصيرة الاجل	ج. طويلة الأجل + قصيرة الاجل	د. طويلة الاجل - قصيرة الاجل
١٩	إذا زادت التكاليف بمعدل أكبر من معدل المبيعات فان ذلك يؤدي إلى هامش الربح.			
	أ. زيادة	ب. انخفاض	ج. ثبات	د. عدم تغيير
٢٠	كلما زادت نسبة الديون دل ذلك.....			
	أ. انخفاض الرافعة المالية	ب. زيادة الرافعة المالية	ج. انخفاض معدل دوران المخزون	د. زيادة هامش مجمل الربح

حالات عملية

الحالة الاولى:

توافرت لديك البيانات التالية عن الميزانية العمومية لإحدى الشركات (القيمة بالآلاف جنيه).

الأصول	المبلغ	الخصوم وحقوق الملكية	المبلغ
النقدية	٢٠٠	دائنون	١٩٥
استثمارات قصيرة الاجل	١٢٠	اوراق الدفع	٢٢٥
المدينون	٣٣٠	قروض قصيرة الاجل	١٤٠
المخزون	٣٩٥	اجور مستحقة	٣٥
مصروفات مدفوعة مقدما	٥	مجموع الخصوم المتداولة	٥٩٥
مجموع الاصول المتداولة	١٠٥٠	سندات	٣٠٠
أراضى	٥٧٠	معاشات التقاعد	١٩٢
مبانى	٢٢٠	مجموع الخصوم طويلة الاجل	٤٩٢
معدات	١٦٠	مجموع الخصوم	١٠٨٧
مجموع الاصول الثابتة	٩٥٠	رأس المال	٤٩٠
		الاحتياطيات	٢٩٢
		الارباح المحتجزة	١٣١
		مجموع حقوق الملكية	٩١٣
الأصول	٢٠٠٠	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	٢٠٠٠

المطلوب حساب النسب التالية:

١. التداول.
٢. التداول السريعة.
٣. صافى رأس المال العامل.
٤. نسبة الديون.
٥. نسبة الديون إلى حق الملكية.

الحل

النسب	المعادلة		التعليق
التداول	<u>الأصول المتداولة</u> الخصوم المتداولة	$100 \div 595 = 1,76$	نسبة مقبولة حيث انها قريبة من نسبة ١:٢
التداول السريعة	<u>الأصول السائلة</u> الخصوم المتداولة	$(100 - 395) \div 595 = 1,09$	نسبة جيدة وذلك لانها تخطت نسبة ١:١ بقليل
صافي رأس المال العامل	الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة	$100 - 595 = 495$	مؤشر جيد على كفاءة ادارة راس المال العامل لان النتيجة رقم موجب.
الديون	<u>مجموع الخصوم</u> مجموع الأصول	$1087 \div 2000 = 0,54 = 54\%$	نسبة عالية تخطت ٤٠% مما يشير إلى وجود خطر.
الديون إلى حق الملكية	<u>مجموع الديون</u> مجموع حقوق المساهمين	$913 \div 506 = 0,55 = 55\%$	نسبة عالية تدل على الاعتماد على الديون.

الحالة الثانية:

توافرت لديك البيانات التالية عن قائمة الدخل لإحدى الشركات (القيمة بالآلاف جنيه).

صافي المبيعات	١٥٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	(١١٠٠)	
مجمول الربح	٤٠٠	
المصروفات الادارية	٣٥	
المصروفات البيعية	٢٥	
الاستهلاك	٥٠	
مجموع المصروفات التشغيلية	(١١٠)	
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	٢٩٠	
الفوائد	(٢٣)	

٢٦٧		صافي الربح قبل الضرائب
	(٥٣,٤)	الضرائب ٢٠ %
٢١٣,٦		صافي الربح

المطلوب حساب النسب التالية:

١. نسبة تغطية الفوائد.
٢. هامش مجمل الربح.
٣. هامش ربح التشغيل.
٤. هامش صافي الربح.
٥. العائد على السهم علما بان عدد الاسهم العادية ١٠٠ الف سهم.

الحل

النسب	المعادلة	التعليق
تغطية الفوائد	$\frac{290}{23} = 12,6$ مرة	نسبة جيدة حيث انها تدل على تغطية الفوائد اكثر من ١٢ مرة
مجمل الربح	$\frac{1500}{400} = 3,75$ %	نسبة جيدة لكنها تحتاج للرقابة على تكاليف البضاعة
ربح التشغيل	$\frac{290}{1500} = 19,33$ %	مؤشر جيد يدل على ان الربح الناتج عن النشاط الرئيسي للشركة.
صافي الربح	$\frac{213,6}{1500} = 14,24$ %	نسبة مقبولة لكن يجب متابعة التكاليف.
العائد على السهم	$\frac{213,6}{100} = 2,14$ جنيه	عائد السهم من الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية.

الحالة الثالثة

توافرت لديك القوائم المالية التالية عن إحدى المنشآت.

الميزانية العمومية (القيمة بالمليون جنيهه)		
البنود	العام الماضى	العام الحالى
النقدية	٦٣,٨	٦٧
حسابات القبض	٣٢	٥٤
المخزون	٤٧٥,٧	٦٧٨
مصروفات مقدمة	١٥	٢٤
مجموع الأصول المتداولة	٥٨٦,٥	٨٢٣
اجمالى الاصول الثابتة	٢٣٢,٥	٣١٠
الاهلاك المتراكم	(١٥)	(٢٧)
صافى الأصول الثابتة	٢١٧,٥	٢٨٣
مجموع الأصول	٨٠٤	١١٠٦
حسابات الدفع	٥٧,١	١٠٦
قروض قصيرة الاجل	٣٢١,٨	٤٩٨
نفقات مستحقة	٥٤,٣	٨٢
مجموع الخصوم المتداولة	٤٣٣,٢	٦٨٦
قروض طويلة الاجل	١٣١	١٥٥
مجموع الخصوم	٥٦٤,٢	٨٤١
حقوق الملكية	٢٣٩,٨	٢٦٥
مجموع الخصوم وحقوق الملكية	٨٠٤	١١٠٦
قائمة الدخل (القيمة بالمليون جنيهه)		
البنود	العام الماضى	العام الحالى
صافى المبيعات	١٩٤٧	٢٥١٥
تكلفة البضاعة المباعة	(١٤٨٩)	(١٩٥٢)

٥٦٣	٤٥٨	مجمّل الربح
(١٢)	(٩)	قسط الاهلاك
(١٠)	(٩,٦)	الايجار
(٤٦٨,٢)	(٣٩٠,٤)	نفقات تشغيلية اخرى
٧٢,٨	٤٩	صافى ربح التشغيل
(٣٦)	(٢٢)	الفوائد
٣٦,٨	٢٧	صافى الربح قبل الضرائب
(٧,٣٦)	(٥,٤)	الضرائب ٢٠%
٢٩,٤٤	٢١,٦	صافى الربح

فيما يلى بعض البيانات الإضافية:

البنود	العام الماضى	العام الحالى
التدفق النقدى من الانشطة التشغيلية	٤٧٥	٥٢٠
التدفق النقدى من العمليات	٨٤	١٠٠
عدد الاسهم العادية	٢٠	٢٠
سعر السهم فى السوق	٢٠	٢٣
القيمة الدفترية للسهم	١٢	١٣,٢٥
كمية المبيعات	١٩٤,٧	٢٠٩,٦
اقساط القروض	٢٠	٢٢

المطلوب: تقييم الاداء المالى للمنشأة.

الحل

التقييم		متوسط			النسب
مقارنة متوسط الصناعة	السلاسل الزمنية	الصناعة (معطى)	العام الحالى	العام الماضى	
أولاً: نسب السيولة					
مقبول	مقبول	١,٥	١,٢٠	١,٣٥	التداول
ضعيف	مقبول	١,١	٠,١٨	٠,٢٢	التداول السريعة
ضعيف	سيء	١,٨	٠,٧٦	١,١٠	معدل التدفق النقدى من الانشطة التشغيلية
ثانياً: نسب النشاط					
ضعيف	مقبول	٤	٢,٩	٣,١	معدل دوران المخزون
جيد	مقبول	١٠	٧,٧	٥,٩	متوسط فترة التحصيل
مقبول	جيد	٢٥	١٩,٦	١٣,٨	متوسط فترة السداد
جيد	مقبول	٢	٢,٣	٢,٤	معدل دوران الأصول
ثالثاً: نسب المديونية					
مقبول	مقبول	٦٠%	٧٦%	٧٠,٢%	المديونية
ضعيف	مقبول	٤,٣	٢	٢,٢	تغطية الفوائد
رابعاً: نسب الربحية					
ضعيف	مقبول	٣٠%	٢٢,٤%	٢٣,٥%	هامش مجمل الربح
ضعيف	مقبول	١٠%	٢,٩%	٢,٥%	هامش ربح التشغيل
ضعيف	مقبول	٤,٥%	١,٢%	١,١%	هامش صافى الربح
ضعيف	مقبول	٩%	٢,٧%	٢,٧%	العائد على الأصول
ضعيف	جيد	١٧%	١١,١%	٩%	العائد على حق الملكية
ضعيف	مقبول	٢ × ٤,٥	١,٢ ٢,٣ ×	١,١ ٢,٤ ×	تحليل دي بونت

العائد على السهم	١,١	١,٥	٢,٣	مقبول	ضعيف
خامسا: نسب السوق					
القيمة السوقية إلى العائد	١٨,٢	١٥,٣	١٦	ضعيف	مقبول
السعر إلى القيمة الدفترية	١,٧	١,٧	٢,٥	مقبول	ضعيف

الحالة الرابعة

توافرت لديك القوائم المالية التالية عن إحدى المنشآت.

قائمة المركز المالي (القيمة بالآلف جنيه)					
الأصول	٢٠١٥	٢٠١٦	الخصوم وحقوق الملكية	٢٠١٥	٢٠١٦
النقدية	٣٠	٢٨	حسابات الدفع	٩٦	١١٤
الاوراق المالية	١٢	١٢	دائنون	٣٠	٢٦
حسابات القبض	٨٤	٦٦	مستحقات	١٢	١٠
المخزون	١٠٢	١٦٨	مجموع الخصوم المتداولة	١٣٨	١٥٠
مصرفات مقدمة	٤	٢	ديون طويلة الاجل	٣٢٠	٣٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٢٣٢	٢٧٦	مجموع الخصوم	٤٥٨	٤٥٠
صافي الأصول الثابتة	٥٧٢	٥٤٠	حقوق الملكية	٣٤٦	٣٦٦
مجموع الأصول	٨٠٤	٨١٦	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	٨٠٤	٨١٦

قائمة الدخل (القيمة بالآلف جنيه)		
٢٠١٦	٢٠١٥	البنود
١٢٠٠	١٠٠٠	المبيعات (كلها اجله)
(٩٢٠)	(٧٧٠)	تكلفة البضاعة المباعة
٢٨٠	٢٣٠	مجمل الربح
(٦٠)	(٥٠)	الاهلاك
(٦٠)	(٥٥)	مصروفات عمومية وتشغيلية
١٦٠	١٢٥	صافى ربح التشغيل
(٢٠)	(١٥)	الفوائد
١٤٠	١١٠	صافى الربح قبل الضرائب
(٢٨)	(٢٢)	الضرائب ٢٠%
١١٢	٨٨	صافى الربح القابل للتوزيع
(٦٢)	(٥٠)	توزيعات أرباح
٥٠	٣٨	الارباح المحتجزة

فيما يلى بعض البيانات الإضافية:

٢٠١٦	٢٠١٥	البنود
٢١٠	١٩٠	التدفق النقدى من الانشطة التشغيلية
٢٠	٢٠	عدد الاسهم العادية
٤٥	٤٠	سعر السهم فى السوق
٣٠	٢٥	القيمة الدفترية للسهم

المطلوب: تقييم الاداء المالى للمنشأة.

الحل

التقييم		متوسط الصناعة (معطى)	٢٠١٦	٢٠١٥	النسب
مقارنة متوسط الصناعة	السلاسل الزمنية				
أولاً: نسب السيولة					
جيد	جيد	١,٥	١,٨٤	١,٦٨	التداول
مقبول	مقبول	١,١	٠,٧١	٠,٩١	التداول السريعة
مقبول	جيد	١,٨	١,٤	١,٣٨	معدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
ثانياً: نسب النشاط					
جيد	ضعيف	٤	٥,٤٨	٧,٥٥	معدل دوران المخزون
جيد	مقبول	١٠	١٩,٨	٣٠,٢٤	متوسط فترة التحصيل
جيد	جيد	٢٥	٤٤,٦	٤٤,٨	متوسط فترة السداد
مقبول	جيد	٢	١,٤٧	١,٢٤	معدل دوران الأصول
ثالثاً: نسب المديونية					
جيد	جيد	%٦٠	%٥٥	%٥٧	المديونية
جيد	مقبول	٤,٣	٨	٨,٣	تغطية الفوائد
رابعاً: نسب الربحية					
ضعيف	مقبول	%٣٠	%٢٣	%٢٣	هامش مجمل الربح
جيد	جيد	%١٠	%١٣,٣	%١٢,٥	هامش ربح التشغيل
جيد	جيد	%٤,٥	%٩,٣	%٨,٨	هامش صافى الربح
جيد	جيد	%٩	%١٣,٧	%١٠,٩	العائد على الأصول
جيد	جيد	%١٧	%٣٠,٦	%٢٥	العائد على حق الملكية
جيد	جيد	٢,٣	٣,١	٢,٥	العائد على السهم
خامساً: نسب السوق					

القيمة السوقية إلى العائد	١٦	١٤,٥	١٦	ضعيف	ضعيف
السعر إلى القيمة الدفترية	١,٦	١,٥	٢,٥	ضعيف	ضعيف

الحالة الخامسة

توافرت لديك القوائم المالية التالية عن إحدى المنشآت.

الأصول	٢٠١٨	٢٠١٩	الخصوم وحق الملكية	٢٠١٨	٢٠١٩
النقدية	١٠٠٠	٧٥٠	حسابات الدفع	١٠٠٠	٧٥٠
حسابات القبض	٢٢٥٠	٢١٢٥	دائنون	---	٧٥٠
المخزون	٢٧٥٠	٣١٢٥	مجموع الخصوم المتداولة	١٠٠٠	١٥٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٦٠٠٠	٦٠٠٠	سندات	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الأصول الثابتة	١١٠٠٠	١٣٠٠٠	مجموع الخصوم	٤٠٠٠	٤٥٠٠
الاهلاك	٥٠٠٠	٦٠٠٠	ارباح محتجزة	٣٥٠٠	٤٠٠٠
صافي الأصول الثابتة	٦٠٠٠	٧٠٠٠	اسهم عادية	٤٥٠٠	٤٥٠٠
			مجموع حق الملكية	٨٠٠٠	٨٥٠٠
مجموع الأصول	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠
قائمة الدخل (القيمة بالآلف جنيه)					
البنود	٢٠١٨		٢٠١٩		
المبيعات	٦٠٠٠		٧٢٥٠		

تكلفة البضاعة المباعة	(٣٥٠٠)	(٤٢٥٠)
مجمّل الربح	٢٥٠٠	٣٠٠٠
الاهلاك	(١١٠٠)	(١٠٠٠)
مصروفات عمومية وتشغيلية	(١٥٠)	(٢٠٠)
صافي ربح التشغيل	١٢٥٠	١٨٠٠
الفوائد	(٢٥٠)	(٣٢٠)
صافي الربح قبل الضرائب	١٠٠٠	١٤٨٠
الضرائب ٤٠ %	(٤٠٠)	(٥٩٢)
صافي الربح القابل للتوزيع	٦٠٠	٨٨٨

علما بان ١٥ % من المبيعات نقداً؛ ٨٥ % من المبيعات اجله.

مؤشرات الصناعة كانت كما يلي:

١. نسبة التداول ٥
٢. نسبة التداول السريعة ٣
٣. معدل دوران المخزون ٢,٢
٤. متوسط فترة التحصيل ٩٠ يوم
٥. نسبة الديون ٠,٣٣
٦. معدل دوران الأصول ٠,٧٥ مرة
٧. معدل دوران الأصول الثابتة مرة واحدة
٨. هامش ربح التشغيل ٢٠ %
٩. معدل العائد على حق الملكية ٩ %

المطلوب : تقييم الاداء المالى للمنشأة فى ضوء مؤشرات الصناعة.

الحل

التقييم		متوسط الصناعة (معطى)	٢٠١٩	٢٠١٨	النسب
مقارنة متوسط الصناعة	السلاسل الزمنية				
ضعيف	ضعيف	٥	٤	٦	التداول
ضعيف	ضعيف	٣	١,٩٢	٣,٢٥	التداول السريعة
ضعيف	مقبول	٢,٢	١,٣٦	١,٢٧	معدل دوران المخزون
ضعيف	جيد	٩٠ يوم	١٢٤,١٤	١٥٨,٨٢	متوسط فترة التحصيل
ضعيف	ضعيف	%٣٣	%٣٤,٦٢	%٣٣,٣	المديونية
ضعيف	جيد	٠,٧٥	٠,٥٦	٠,٥	معدل دوران الأصول
جيد	جيد	١	١,٠٤	١	معدل دوران الأصول الثابتة
جيد	جيد	%٢٠	%٢٥	%٢١	هامش ربح التشغيل
جيد	جيد	%٩	%١٠,٤	%٧,٥	العائد على حق الملكية